



49

صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي

تأليف

صلاح الدين حافظ

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

49

صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي

تأليف
صلاح الدين حافظ



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المقدمه

عندما نتحدث اليوم عن العنف السائد في منطقتنا فعلينا أن نحاول الوصول إلى أعماقه وجذوره، رغبة في استجلاء الحقيقة ووضعها أمام الضمير العربي الافريقي المعذب بالتخلف والممزق بالقهر والمثقل بآلام الأزمات. نعم فالجذور عميقة ضاربة في أرض الصراع.. جذور تعود إلى العصور الاستعمارية الأوربية القديمة، بكل ما خلفته من عقد وصراعات محلية وقبلية، وما غرسته من قيم متناقضة ومن عدوات وحزازات نازفة.. حتى جاء الاستعمار الجديد-بوجهيه الاقتصادي والثقافي- وبأسلحته ومعداته الحديثة ليعمق كل هذه المخلفات وينميها لتتزايد ثرواته ويتسع نفوذه يوما بعد يوم...

ولقد انفجرت في هذه المنطقة الملتهبة عدة ثورات وفورات شعبية ضد الاستغلال والاحتكار الذي مارسه الاستعمار القديم والجديد على السواء، وتحركت فيها متغيرات سياسية واجتماعية وضغوط اقتصادية، محاولة التخلص من الأزمات التي طحنت شعوبا تملك أغزر وأغنى ثروات المواد الخام ومصادر الطاقة ونقاط التحكم ذات الأهمية الجيوبولتيكية في العالم كله.(*)

وكان طبيعيا أن تلجأ هذه الشعوب للسوفيت طلبا للمساندة السياسية والمساعدة الاقتصادية والعسكرية، بصفتهم الأعداء التاريخيين للاستعمار الأوربي الأمريكي من ناحية، وباعتبارهم قد

«تطهروا» في ظل العقيدة الماركسية اللينينية من التراث الاستعماري والأطماع الخارجية، تلك التي ولدت العداء بين شعوب العالم الثالث ودول الغرب بشكل عام!!

ولقد لعب السوفيت دوراً أساسياً في تحريك عوامل الصراع في المنطقة، بهدف طرد النفوذ الأوربي الأمريكي أساسا منها، وتنفيذا للمصالح القومية العليا للاتحاد السوفيتي كدولة عظمى لها استراتيجيتها المتنافسة مع القوة العظمى الأمريكية. وفي ظل تطور هذه المنافسة الدولية دخل السوفيت مع الأمريكيين في صراع عمالقة يدور الآن حول السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام والمواقع الاستراتيجية ومعابر المرور ومضايقها العالمية.

وفي ظل هذا الصراع أيضا تعمقت جذور العنف وامتدت ما بين افريقيا وآسيا، وتركزت في حلقة الوصل بين القارتين، وأعنى الشرق الأوسط وتخومه الممتدة شرقا وجنوبا وغربا، الذي مازال يغلى بأسباب الصدام العربي الإسرائيلي الطاحن.

وإذا كنا قد بدأنا هذه الدراسة ببحث أسباب العلاقات التاريخية الوثيقة بين العرب والأفارقة منذ فجر التاريخ، فقد أنهيناها بمحاولة إيضاح التأثير الاستراتيجي المتبادل بين المنطقة العربية والقارة الافريقية، في صراع العمالقة الدائر اليوم، وهو التأثير البالغ الأثر خاصة إذا ما درسنا العلاقة الاستراتيجية التي تربط مثلا بين البحر الأحمر الذي يشق الوطن العربي-مثل أخدود-إلى جزأين أحدهما أسيوي والآخر إفريقي، و بين القرن الافريقي الذي تلاحم فيه العرب والأفارقة منذ القدم، مثلما ترابطت فيه المصالح والأهداف الحيوية المشتركة في العصور الحديثة.

ليس غريبا إذن أن نتحدث في هذه الدراسة عن العلاقات البالغة القدم بين العرب والأفارقة، منذ الهجرات العربية الأولى التي قفزت إلى القارة السوداء عن طريق البر وأمواج البحر على السواء، وعن الهجرات السوداء التي عبرت الطريق المضاد، وعن الامتزاج البشري والحضاري الذي تم بين الساميين والحاميين خلال قرون طويلة، وليس غريبا أن نتحدث عن دور العمانيين واليمنيين والحضارمة في دق أبواب القرن الافريقي، وعن دور البوابة المصرية-همزة الوصل الكبرى في ربط العرب «بالزنج» أو المشرق العربي بالقارة الافريقية منذ قرون سحيقة، تعود إلى إبراهيم أبي الأنبياء،

والفراعنة والغساسنة والأنباط والسومريين والفينيقيين.

وليس غريبا بعد ذلك أن نتحدث عن دور الأزهر وكنيسة الإسكندرية في تحقيق درجات أسمى من الترابط والتمازج بين العرب والأفارقة، كما انه ليس غريبا أن نتحدث عن عصور القهر المشترك الذي عانى منه العرب والأفارقة على يد الاستعمار الأوربي القديم، أو ذلك السلب والنهب الذي تتعرض له ثروات العرب والأفارقة اليوم على يد احتكارات الاستعمار الجديد، أو ذلك التمزق الرهيب الذي يعاني منه العرب والأفارقة من جراء الاستقطاب الدولي في ظل صراع القوى العظمى المسيطرة على رقعة الشطرنج في عالمنا المعاصر.

لقد دخلت منطقتنا موضع الدراسة-التي تمتد من المداخل الشمالية للبحر الأحمر حتى النتؤ الجنوبي للقرن الافريقي ومن شمال غرب افريقيا إلى الخليج العربي-ضمن الصراع الواسع المدى بين القوتين العظميين-الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي-ذلك الصراع الدائر اليوم للسيطرة على مناطق النفوذ اقتصاديا وسياسيا وفكريا وعقائديا وعسكريا، فلم تعد ساحة المواجهة بين هاتين القوتين قاصرة على أوروبا-مثلما كانت الحال فيما بعد الحرب العالمية الثانية-بل انه انتقل بعد هدوء الحرب الباردة من أوروبا إلى ساحات جديدة على خريطة العالم، فاحتل الشرق الأوسط وافريقيا مقدمتها الملتهبة..

وإذا كانت القوتان العظميان قد اتفقتا على تهدئة المواجهة بينهما في أوروبا فقد كانت ثروات المواد الخام ومصادر الطاقة والمعابر الهامة والمراكز الاستراتيجية هي التي جذبت صراعهما إلى الشرق الأوسط وافريقيا.. فشهدت المنطقتان-وإن كنا نعتبرهما منطقة متكاملة في دراستنا هذه-خلال العقد الأخير أعنف مراحل هذا الصراع الذي تمثل في التدخلات المباشرة وغير المباشرة، مثلما تمثل في الغزو العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، كما شهدت أقسى «تجارب الحروب المحدودة» منذ انتهاء عملية فيتنام في الهند الصينية التي كانت تسحب بساط الأفضلية أحيانا.

وإذا كانت آثار الانسحاب الأمريكي المهزوم من فيتنام قد تركت جروحا غائرة في الضمير والفكر والسلوك الأمريكي، قلصت إلى حد كبير من

التدخل العسكري، أو التورط المباشر، لأمريكا في مناطق كثيرة، فإن الاستراتيجية السوفيتية كانت على العكس من ذلك... إذ أنها تميزت بسرعة التلبية وخفة الحركة ومداومة النشاط لمساندة أصدقائها والتدخل إلى جانبهم من كوبا غربا إلى فيتنام شرقا مرورا بأثيوبيا وأفغانستان في الوسط بالطبع.

ونتيجة لذلك سجل السوفيت نقاط تقدم كثيرة على خريطة الصراع الدولي خلال العقد الأخير، في مواجهة التردد والحذر وبطء الحركة والتراجع الأمريكي.

إلا أنه عندما اقترب الخطر السوفيتي من مركز عصب الاستراتيجية الأمريكية-وأعني حقول البترول الهائلة في الجزيرة العربية والخليج العربي وإيران-بدأت هذه الاستراتيجية تكشر عن أنيابها وتستعيد نشاطها المضاد في محاولة لوقف التقدم السوفيتي الخطر. وبدأت أمريكا تعيد ترتيب خططها في المن وصولا إلى تهيئة المسرح السياسي في الشرق الأوسط ونقل مركز الصراع وبؤرة التوتر من الشمال إلى الجنوب، ونعني بذلك تهدئة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يشد الكثير من الانتباه الأمريكي، و يستنزف الكثير من الحرص والجهد الأمريكي أيضا، لتركيز الانتباه والجهد والحرص حول حقول النفط في الجزيرة والخليج العربي وإيران، حيث يتوقع الجميع حدوث «مواجهة ما» محتملة بين الأمريكيين والأوربيين الذين يعضون بالنواجذ على مصادر البترول هذه وعلى طرق مروره، وبين السوفيت الذين يقتربون رو يدا رويدا من هذه المصادر و يضيقون الخناق على معابر تدفقه إلى الغرب الأوربي الأمريكي بوجه خاص.

وفي هذا الإطار فإن كلا من القوتين العظميين تعمل على «التواجد» بشكل من الأشكال بقرب مصادر الطاقة هذه، سواء لحماية مصالحها المباشرة أو لتهديد مصالح القوة الأخرى المنافسة.

كلاهما يبني لنفسه مراكز وثوب وقواعد عسكرية وسياسية وعقائدية.. كلاهما يدفع بأساطيله إلى المياه المحيطة عبر البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومن مضايق باب المندب وموزمبيق غربا إلى مضايق ملقا شرقا.

ومن ثم يصبح الوصول إلى مرحلة الصدام المباشر احتمالا قائما إذا ما

تهددت المصالح الاستراتيجية المباشرة لأي منهما.. لكن هناك احتمالا آخر وهو استمرار حالة المواجهة بلا مصادمة... حالة مبارزة على البعد.. إن جاز التعبير، يلعب فيها شبح الردع العسكري المباشر دوره، وإن كان «الردع السيكولوجي» هو الذي يلعب الدور الأقوى والأكبر تأثيرا وتخويفا، ذلك الردع السيكولوجي القائم على وجود القوى العسكرية المتزايدة والنفوذ السياسي العميق والسيطرة الاقتصادية الفعالة والتغلغل الأيديولوجي النشط.

في هذا النطاق-يجب أن نلقي نظرة شاملة عميقة على حركة الصراع الدولي والإقليمي حولنا من منظور واضح المعالم ينقسم إلى قسمي:

1- الصراع العربي الإسرائيلي الذي مازال يشكل عامل التوتر الأساسي في المنطقة، بدءا من سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى نتوء القرن الافريقي جنوبا، عابرا البحر الأحمر ومطلا على حقول النفط... هذا الصراع التاريخي المعقد الذي ترك جروحا نازفة تحتاج إلى جهود وأزمان طويلة لكي تندمل.

2- الصراع المحتدم الآن بين القوى العظمى على مصادر وحقول البترول العربي والإيراني وعلى التحكم في مراكز نقله وطرق عبوره، بما فيها الممرات والمضايق الاستراتيجية الحاكمة والمتحكمة.. وهو الصراع الذي يعدله المسرح الدولي الآن، ليطغى على ما سواه.

ومن غير أن ندرس جذور حركة الصراعات الدائرة، ونتعمق في أسبابها، ونبحث في علاقة الربط بينها، فإننا لن نستطيع إلقاء مثل تلك النظرة الشاملة العميقة على خريطة الموقف بكل ملابساته الحالية واحتمالا ته القادمة.. ولقد حاولنا أن نسبح بين تيارات الصراع المتلاطمة، من شواطئ البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى القرن الافريقي على المحيط الهندي جنوبا.. واجتهدنا أن نلقى بتلك النظرة المتأنية على خريطة الصراع حولنا... وحسبنا المحاولة في حد ذاتها...

صلاح الدين حافظ القاهرة

١ العرب وأوروبا.. في افريقيا عبر التاريخ

١- من التجارة إلى التزاوج

منذ إبراهيم عليه السلام:

من الثابت تاريخيا أن (العرب)-وهم مجموعة القبائل التي انصهرت في أمة وكانت تسكن الجزيرة العربية-قوم لهم جذور تاريخية قديمة في مناطق تواجدهم الأصلية، وقد عرفهم جيرانهم وعرفوا هم جيرانهم من خلال الهجرات وقوافل التجارة، وعرفت لغتهم بلهجات متباينة، لكنها ظلت اللغة المؤثرة الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم هدى للناس كافة.

ومنذ عصور ما قبل الإسلام، والعرب يعرفون طريقهم إلى افريقيا من أجل التجارة أساسا، بينما جذبت الأرض الافريقية كثيرا من الهجرات العربية لتستقر هناك وتتزاوج مع العنصر الزنجي. ولعل أبرز ما كتب عن التواجد والتزاوج العربي الافريقي قديما هو كتاب «الكشاف البحري» لمؤلف ورحالة اغريقي مجهول، كتبه في القرن الأول الميلادي مؤرخا لهذه الحالة الفريدة من العلاقات القديمة، بين العرب والأفارقة، خاصة في شرق افريقيا رغم

ما يفصلهم من مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وأرخ كذلك «لمهمة» العرب في الساحل الشرقي لأفريقيا، فقد رصد سفنهم الراسية على هذا الساحل، ولقوافلهم التجارية المستمرة والمنتظمة التي تجيء لسكان الساحل الأفارقة بالتجارة، وتحمل من بلادها الصحراوية الأسلحة اليدوية، خاصة الرماح والسيوف والخناجر، وتعود محملة بأثمن ما في المنطقة خاصة العاج والجلود النادرة والأخشاب.

على أن المؤرخ الإغريقي رصد ظاهرة انثروبولوجية اكثر أهمية في ذلك الوقت المبكر من التاريخ المدون، وهي ظاهرة التزاوج العربي الافريقي والاختلاط والامتزاج العرقي بينهما، فقد ألمح إلى قدرة العرب على التكيف مع البيئة الافريقية المخالفة تماما لطبيعة بيئتهم الصحراوية، والى اختلاطهم.. بالافريقيين وتزاوجهم واختلاط أنسابهم ودمائهم، و بالتالي بروز إنسان عربي-افريقي ممتزج مترابط منذ فجر التاريخ، وجد أرضا خصبة في الساحل الشرقي لافريقيا المواجه للجزيرة العربية، فاستقر هناك وتكيف وانتقل من مرحلة الرعي والبداوة إلى مرحلة الرعي والزراعة.. فقد هاجر-ضمن دوافع أخرى كثيرة-خلف الماء والخصب وترك بيئته الصحراوية التي كثيرا ما كانت تعاني الجفاف والجدب والقحط الشديد، الأمر الذي دفع القبائل والبطون العربية المنتشرة في الجزيرة إلى التلفت هنا وهناك بحثا عن مصادر المياه العذبة وعن المراعي الخصبة.. ورغم البحر فقد عبرت هذه القبائل إلى الساحل المقابل.. إلى افريقيا.. عبرته من خلال عدة طرق ومسالك أشهرها العبور المائي إلى ساحل افريقيا الشرقي والعبور الأرضي عن طريق صحراء سيناء.. من فلسطين والجزيرة إلى مصر وليبيا، وجنوبا إلى السودان وشرق افريقيا أو غربها على السواء.

وتشير الكتب السماوية والكتب التاريخية على السواء إلى شواهد كثيرة تثبت انسياب الهجرات العربية ذات الأصل السامي من الجزيرة وفلسطين وما بين النهرين إلى شمال شرق افريقيا، أي إلى مصر والى شرق افريقيا نفسها [1].

فسفر التكوين في إصحاحه الثاني عشر يتحدث طويلا عن هجرة إبراهيم عليه السلام إلى ارض مصر [2] قادما من فلسطين، التي أصابها الجدب والقحط الشديدان، فعمت المجاعة، إذ يقول الاصحاح: (حدث

جوع في الأرض، فانحدر إبرام (إبراهيم) إلى ارض مصر ليغترب هناك، لان الجوع في الأرض كان شديدا،...) والثابت أن جد الأنبياء إبراهيم عليه السلام جاء إلى مصر-وهو أول الأنبياء الذين هبطوا أرضها-عبر صحراء سيناء المتصلة... جغرافيا بفلسطين.

وكانت قوافل العرب التجارية هي التي هدته وصحبته عبر هذا الطريق إلى افريقيا.. وهو الطريق نفسه الذي ظل إلى الآن أرض الاتصال الثابتة بين افريقيا وآسيا.. أو بين العرب في الشرق وبين المصريين والأفارقة بشكل عام في الغرب، تماما مثلما كانت مياه البحر في الجنوب هي طريق الاتصال الثاني بين عرب الجزيرة والأفارقة بالساحل الشرقي.

ويؤكد سفر الكوين مرة أخرى استمرار الهجرات من الجزيرة العربية وفلسطين إلى شمال شرق افريقيا والى مصر، بسبب القحط الذي تعرضت له هذه المناطق بفعل الجفاف، وهي الهجرات التي ضمت «اليهود» في مقدمهم إلى مصر، كما ضمت الغساسنة الذين اتجهوا من الجزيرة العربية شمالا إلى شرق الأردن و «اللخميين» الذي خرجوا بدورهم شرقا إلى مياه الفرات العذبة في العراق.

وفي صدد اليهود وهجراتهم المختلفة يجدر ذكر حقيقتين:

الأولى: انه من الثابت أن حضارة ما يطلق عليه الشرق الأدنى-الذي يضم الجزيرة العربية وفلسطين وما حولها في التاريخ القديم-قد ارتبطت منذ العصور التاريخية السحيقة بحضارة وادي الرافدين القديمة، باعتبارها كلها وحدة تاريخية وجغرافية متداخلة المنابت والأصول والتكوينات البشرية والأرضية.

الثانية: انه من الثابت تاريخيا كذلك، أن السكان الأصليين القدماء لفلسطين كانوا من أصول وبطون عربية.. هاجرت سلالاتهم من الجزيرة العربية عبر التاريخ لتستقر في تلك الأرض... وقد عاشت هذه الهجرات العربية الضاربة في أعماق التاريخ على ارض فلسطين أو ارض كنعان كما كانت تسمى قديما، وذلك قبل ظهور اليهود، وقبل ظهور موسى عليه السلام بنحو ألفي عام... وعندما جاء موسى وقومه تحدثوا بلغة أهل كنعان وأخذوا ملامح حضارتهم وثقافتهم العربية الأصل.

ولقد كان هناك فارق أساسي بين عصر وتاريخ جد الأنبياء إبراهيم

عليه السلام-وهو عربي-وبين عصر وتاريخ موسى عليه السلام... كما أن هناك فارقا هاما آخر بين عصر موسى وعصور اليهود فيما بعد، أي بين توراة موسى التي نزلت عليه في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وبين التوراة التي ألفها اليهود في الأسر بعد حوالي 800 عام من عهد موسى و 1500 عام من إبراهيم عليهما السلام.

وفي هذا الصدد يؤكد بعض المؤرخين أن اليهود بعد موسى نجحوا في اقتباس ثقافتهم وحضارتهم وحتى لغتهم من آثار الحضارتين «الآرامية والكنعانية» وكلتاهما عربية أقدم من مجرد ظهور اللغة العبرية نفسها.

ونعود للهجرات العربية القديمة إلى افريقيا عامة ومصر بشكل خاص فيؤكد الدكتور احمد سوسة في كتابه التاريخي الهام «العرب واليهود في التاريخ» [3] إن علماء الآثار أثبتوا أن الهجرات من جزيرة العرب لم تقتصر على سوريا وفلسطين والعراق، بل تعدتها إلى مصر حيث يعتقد بأن جماعات نزحت من الجزيرة إلى وادي النيل، ومنه إلى شرق وغرب ووسط افريقيا، حيث استقرت فيه في حدود الألف الرابعة قبل الميلاد... وجاءت هذه الجماعات المهاجرة عبر برزخ السويس شمالا أو عن طريق جنوب الجزيرة عبر مضيق باب المندب، وحملت معها حضارتها القديمة لتتزاوج في ارض المهجر بالحضارات القائمة، كما أدخلت معها صناعات المعادن وخاصة النحاسية، وجاءت كذلك بالديانات الوثنية العربية وفنونها ونظمها الاجتماعية والسياسية [4] كما أن هؤلاء العرب الساميين نشروا في مصر لغتهم كما هو ظاهر من بعض النقوش المصرية القديمة.

ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن عدة هجرات هامة من الساميين قد توجهت إلى مصر في حدود الألف الرابعة ق. م واختلطت بالسكان الأصليين-وكانوا من العنصر «الحامي»-وتزاوجوا معا فنتج من هذا التزاوج البشري السامي والحامي الشعب المصري كما عرفه التاريخ [5]

وهنا يضيف المؤرخ «ل. كينج» أن الساميين نزحوا من الجزيرة غربا إلى مصر منذ عهود قديمة جدا وان العصر الحديدي بدأ في مصر بدخول هؤلاء الساميين إليها. أي أن المصريين قبل دخول الساميين لم يكونوا يعرفون الآلات الحديدية التي جاء بها الساميون، ولعلهم حملوا إليهم الحدادة، نقلا عن الحضارة «السومرية» في وادي الفرات المجاورة لهم، و يضيف

كذلك أن أقدم آلهة المصريين القدماء «فتاح» كان سامي الأصل [6].

ويذهب مؤرخ آخر هو (ماسبرو) إلى القول بأن لعروق المصريين القدماء والعرب، الفينيقيين والكنعانيين روابط تشد بعضها مع بعض وليس المصريون سوى ساميين أصلا انفصلوا عن مهد الساميين قبل غيرهم بعصور.

والرأي الأكثر رجاحة أن الهجرات السامية الخارجة من جزيرة العرب قد بدأت نزوحها إلى افريقيا ومصر أساسا في عهود قديمة، حيث استقر بعضها في شبه جزيرة سيناء-همزة الوصل بين ارض افريقيا وارض آسيا- وكان المصريون يسمون هؤلاء بالرعاة الأسيويين (منيوساتي) ومن أصول هذه القبائل جاءت فيما بعد القبائل التي اسماها الإغريق (الهكسوس) أي ملوك الرعاة الذين كان حكمهم إقطاعيا بحتا فرضوه على سوريا وفلسطين في القرنين الثامن عشر والسابع عشر ق. م، كما فرضوه على مصر عندما استغلوا الصراع بين حكام مصر العليا ومصر السفلي فغروا الأخيرة وحكموا الدلتا في الفترة ما بين 1785- 1580 ق. م حيث تم طردهم من مصر على يد أحمس.

وبينما كان المصريون يطلقون عليهم اسم (شاسو) أي البدو، اسماهم عرب الجزيرة بالعمالقة أو العرب البائدة [7]

ومما يدل على أن هجرة العرب الساميين من مواطنهم الأصلية بالجزيرة العربية إلى وادي النيل ترجع إلى زمن قديم أن المصريين سجلوا في نقوشهم ببنى حسن [8] لوحة ملونة لأسرة سامية عربية يرجح أنها من فلسطين أو الجزيرة العربية خلال رحلة هجرتها إلى وادي النيل. ويظهر النقش مصريين يتقدمان موكب هذه القبيلة ليقدماها إلى حاكم مصر.. وجاء في الكتابة الهيروغليفية التي يحملها أحد المصريين بيده ما يشير إلى أن هذه الجماعة من «سكان الرمال» وتضم 36 شخصا تحت رئاسة «ابيشاي» وحملت معها «الكحل» للملكة زوجة فرعون مصر إعرابا عن الود.

هكذا تذهب الوثائق التاريخية إلى بعيد في الربط الوثيق والقديم بين الهجرات العربية إلى الساحل الافريقي، خاصة في شماله الشرقي عند مصر وبين الامتزاج والارتباط بين الوافدين الجدد والسكان الأصليين، حيث لعبت الأحوال الجوية والمناخية دورا أساسيا في تحريك موجات الهجرة، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية والدينية.

ففي الفترات الغنية بالأمطار في شمال شبه جزيرة العرب، تستقر الأحوال وتنتظم التجارة مع مصر، أما في فترات الجفاف، حيث تضطرب الأحوال ويكثر قطاع الطرق، فتصبح التجارة مستحيلة معها. وفي كثير من الأحوال ارتبط الجفاف بإغراء البدو بغزو مصر وخاصة من شمالها، وكرد فعل لهذا الغزو يتمركز الحكام الوطنيون في الجنوب حول «طيبة». وبحكم موقعها الجغرافي تشتد علاقتها بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر سواء في جنوب شبه جزيرة العرب أو على الجانب المقابل-الغربي-من الصومال، كذلك كان لقوة «طيبة» في فترات ضعف مصر شمالا أثره في زيادة الطلب على البخور اللازم للطقوس الدينية... وهكذا كلما اشتد الخطر في الشمال ازدادت العلاقات مع الجنوب... ويبدو أن أزمة المناخ التي شهدتها شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام قد بلغت ذروتها في القرن السادس ق. م.

على أن هذا لا يعني أن التوسع العربي في العصور الأولى للإسلام يرجع إلى الجفاف، فإن الانتشار هنا يختلف عن انتشار الكنعانيين والاراميين وغيرهما من الأصول السامية.. . ووجه الاختلاف أن الإسلام حملته موجات كثيرة من الهجرات التي خرجت من الجزيرة العربية إلى مناطق الفتوح الجديدة تنشر الرسالة السماوية.. ثم تعددت الهجرات فيما بعد بسبب ضغوط الخلافات السياسية داخل الدولة الإسلامية خاصة بين الخلافتين الأموية والعباسية. [9]

2- طريق البر.. وطريق البحر بين الفرعونية والعروبة:

ومن خلال كل ذلك يمكن القول إن الاتصال العربي الافريقي الذي تم منذ القدم قد جرى من خلال طريقين أساسيين: طريق البر عبر سيناء إلى مصر في شمال شرق القارة الافريقية، وطريق البحر في شرق القارة إلى المنطقة التي أصبحت تعرف بالقرن الافريقي والتي تضم أساسا الصومال وإرتريا وأثيوبيا.

وقد اكتشفت الهجرات العربية القديمة أن اسهل طرق سيناء إلى مصر هو ذلك الطريق الموازي لساحل البحر الأبيض المتوسط في شمال سيناء، وهو ساحل رملي مليء بالكثبان وغني بالأمطار وخال من الجبال الوعرة التي تنتشر مثلا في جنوب سيناء فيما بين خليجي السويس والعقبة..

وجريا وراء الماء وسهولة الطريق كان من الطبيعي أن تسلك الهجرات العربية وقوافل التجارة طريق الساحل الشمالي تجنبا لوعورة الطرق الأخرى عبر وسط سيناء أو جنوبها.

وفي نفس الوقت لم يكن البحر الأحمر-الفاصل بين الشاطئ الغربي للجزيرة العربية والشاطئ الشرقي لافريقيا-يمثل عقبة أمام الاتصال الواقعي بين العرب والأفارقة، فعبوره في كل جزء من أجزائه لم يكن في يوم من الأيام أمرا صعبا. وكانت بلاد اليمن وما يليها إلى الجنوب والشمال مصدرا لهجرات عديدة، أثرت تأثيرا بالغا في الهضبة الحبشية وأعالي النيل الأزرق والعطبرة وإرتريا وسواحل السودان الشرقية. وكانت المؤثرات السامية تتدفق من الجزء الجنوبي لجزيرة العرب اكثر من تدفقها من وسطه، وذلك لوفرة سكان اليمن من جهة، ولبراعتهم في الملاحة من جهة ثانية.[10]

ولكن ليس معنى هذا أن إقليم الحجاز لم يتصل اتصالا مباشرا. بالجانب الافريقي المقابل، فإن هذا الاتصال قد حدث وعظم بعد ظهور الإسلام ثم زادت هذه الأهمية في عصور الحروب الصليبية حينما كانت الجهات الشمالية-خاصة فلسطين ومصر-مهددة بالغزو.

ومن المعروف تاريخيا أن عرب اليمن قد هاجروا إلى هضبة الحبشة-وما جاورها-ونشروا فيها الثقافة العربية في وقت يرجع إلى عهد بعيد[11]. وفي الحق لقد كانت نقطة الانطلاق في تاريخ أثيوبيا تتصل اتصالا وثيقا بجنوب الجزيرة العربية، إذ تدفق الساميون من هناك، غزاة أحيانا وتجارا أحيانا أخرى، على جبال أثيوبيا المنيعة وسهولها الواسعة، وطوروا مع الوقت الحضارة الأثيوبية، فأضافوا إليها من حضارتهم سمات كثيرة، وأقدم آثارهم المخطوطة نحتا ترجع إلى القرن الرابع ق. م.

وإذا كان هذا التأثير العربي قد وصل حدود السودان كما نعرفه الآن فهل وقف هذا التأثير عند تلك الحدود؟؟ وهل كان مقصورا على القبائل اليمنية ؟؟؟

من الصعب تصور أن هذا التأثير لم يتناول غير الحبشة.. وأن اليمن وحدها هي التي كانت مصدرا لتلك الهجرات.. إن سكان الحجاز في أوائل عهد الإسلام كانوا يعرفون الحبشة تمام المعرفة، ومن ثم كانت الهجرة الإسلامية الأولى إليها، عندما خرج إليها «جعفر بن أبي طالب» وصحبه

هروبا بالإسلام من بطش قريش في بداية الدعوة المحمدية، وقبل هجرة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام إلى المدينة. ثم إن غير قليل من الممالك التي انتشرت حول بحيرة تشاد غرب السودان مثل (كانم وبرنو) ينتسب رجالها إلى «سيف بن ذي يزن» ومن الصعب أن نجد سببا يدعو إلى الحكم ببطلان هذا الزعم، وأن هجرة يمنية لم تؤثر على الأقل في الطبقات الحاكمة في تلك الأقطار، قبل ظهور الإسلام بكثير. [12]

بل إن الذي يزيد الاقتناع العلمي بدخول الموجات العربية إلى اكثر من مكان في افريقيا شمالا وشرقا هو ملاحقة حركة الهجرات السامية التي نزحت من قلب الجزيرة العربية، منتشرة شمالا وشرقا ثم غربا. فقد كانت موجة «الأنباط أو النبطيين» [13]، وهم من القبائل السامية البدوية، بدأت نزوحها منذ القرن السادس قبل الميلاد من الجزيرة العربية قاصدة بادية شرق الأردن الحالية حيث احتلت مناطق الكنعانيين والآراميين.. ثم امتد انتشارهم شرقا حتى نهر الفرات، وغربا حتى سواحل البحر الأحمر.. . وبذلك ضمت ممالكهم سهول البقاع والشام وشرق فلسطين وجنوبها وحوران ومدين. بل إن بعضهم وصل إلى دلتا النيل والمناطق الخصبة الواقعة على ساحل البحر المتوسط، وأقاموا في كل هذه المساحات حضارة متميزة واتخذوا (البتراء) الواقعة في جنوب غرب وادي موسى بشرق الأردن عاصمة لهم في القرن الرابع ق. م.

وقد اشتغل الأنباط بالزراعة والرعي والتجارة، وسيطروا بذلك على طرق التجارة التي تمر بها القوافل آنذاك، وخاصة طريق اليمن الموازي للبحر الأحمر والطريق إلى الشام ومصر وغزة والمدن الفينيقية المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

بل كان هناك طريق تجاري آخر يربط الخليج العربي بالبتراء لنقل بضائع الهند وإيران إلى مصر والشام [14]. وقد جاءت بعد ذلك هجرات العرب في العهد الإسلامي التي تدفقت من الجزيرة إلى الهلال الخصيب ومصر وشمال افريقيا والأندلس والى شرق افريقيا ووسطها.

وهكذا كانت العوامل الجغرافية والمناخية من ناحية والعوامل التجارية والبحث عن الرزق من ناحية أخرى والعوامل الدينية في ظل الإسلام من ناحية ثالثة ثم العوامل السياسية في ظل الخلافة الإسلامية من ناحية

رابعة كانت كلها هي الدوافع التقليدية لموجة الهجرات العربية القديمة التي نثرتها الجزيرة العربية شرقا حتى قلب آسيا، وغربا حتى قلب افريقيا... عبر الطريقين الأساسيين طريق سيناء فمصر شمالا وطريق البحر إلى افريقيا وبخاصة إلى شرقها.

والذي لاشك فيه أن مصر كانت منذ القدم هي مفتاح العرب-قديمهم وحديثهم-إلى قلب القارة الافريقية.. فعبر البوابة المصرية انتشرت الموجات العربية القديمة منها والإسلامية إلى شمال افريقيا والصحراء الكبرى التي كانت خصبة مروية حتى الألف الرابعة قبل الميلاد.. وعبر نفس البوابة ذهب العرب عن طريق وادي النيل إلى السودان وما في غربه وشرقه على السواء حيث الحبشة والصومال وكلاهما استقبل هجرات عربية أخرى عبر البحر من اليمن والجزيرة العربية.

وقد كان طريق مصر الفرعونية إلى قلب افريقيا. مارا بالسودان معروفا منذ اكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، حيث وصلت الحملات العسكرية والقوافل التجارية المصرية إلى مناطق غرب السودان عبر النوبة والى شرقه كذلك عند الحبشة، والثابت أن «البخور» لأهميته في الطقوس الدينية عند الفراعنة قد لعب دورا سياسيا وتاريخيا في العلاقة بين حضارة الفراعنة في وادي النيل ومناطق أعالي النيل بخاصة بحر الغزال والنيل الأزرق. وقد كان الملك «ساحورع» 2553- 2539 ق. م. هو أبرز من أرسل أساطيله إلى بلاد «بنط» (15) لجلب البخور والعطور اللازمة للطقوس الدينية في المعابد الفرعونية، بالإضافة إلى المعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة والأخشاب النادرة مثل الآبانوس.

ورغم أن كثيرا من المصادر التاريخية تقول إن الفراعنة فيما قبل «ساحورع» قد عرفوا الطريق إلى شرق افريقيا وبلاد بنط، عبر طريق القوافل القديم، إلا أن رحلة أسطول ساحورع هي أول رحلة دونت أخبارها على الآثار المصرية، وتليها في الشهرة رحلة أسطول «الملكة حتشبسوت»- 1490-1469 ق.م-التي دونت أخبارها كذلك على جدران معبد الدير البحري بالأقصر، وعنها تقول نقوش الملكة: إن الحملة كانت ناجحة وموفقة وقد عادت السفن محملة بعجائب أرض بنط من خشب ذكي الرائحة والعاج والمر والآبنوس والذهب والقرفة والبخور والنسانيس والكلاب وجلود النمر

الأرقط غير عدد من أهل البلاد وأطفالهم.

وإذا كانت حملات الأسرة السادسة (2423-2242 ق. م) وعلى رأسهم الملك «بيبي الأول» قد اتجهت عبر النوبة جنوبا إلى قلب افريقيا كما فعل (حوف خور) أحد ولاة فراعنة هذه الأسرة عندما قام بأربع حملات إلى قلب القارة. [16] فإن حملات الملكة حتشبسوت. وخليفتها تحتمس الثالث إلى بلاد بنط في شرق القارة اتخذت طريقا آخر هو طريق البحر من برزخ السويس حيث كانت الترسانة التي تبنى فيها السفن، ثم تتجه جنوبا في البحر الأحمر حتى سواحل بغط، ثم تعود محملة من نفس الطريق [17].

3- المحاولة الأولى للدوران حول افريقيا...

هكذا لعب البحر الأحمر دوره التاريخي في الربط بين الحضارات العربية والمصرية القديمة وافريقيا.

«لقد لعب البحر الأحمر دوره كحلقة وطيدة سواء بين شبه جزيرة العرب والعالم الافريقي، أو بين شمال الصحراء وجنوبها في افريقيا، فبصرف النظر عن القناة التي كانت تصل بين النيل وخليج السويس كانت هناك عدة طرق للقوافل تبدأ من ثنية قنا (موقع طيبة)، حيث يقترب النيل المعمور أكثر ما يقترب من البحر، فضلا عن الأودية الجافة كوادي الحمامات، التي يمكن الحصول على المياه في قيعانها.. وفي الوقت نفسه كانت هذه الأودية هي المسالك المؤدية لمناجم الذهب والنحاس والأحجار الكريمة. وصادف أن كانت الملاحة في القسم الشمالي من البحر الأحمر تكتنفها صعوبات عملية، بسبب أعاصير البحر المتوسط التي تتحرك بكثرة شتاء، ومن المحتمل أنها كانت في العصور القديمة اكثر حدوثا مما هي عليه الآن مع مراعاة صغر حجم السفن. وكانت منطقة الخطورة عند منطقة «رأس محمد» حيث تهب الرياح الجنوبية التي تجذبها الأعاصير، فتدفع السفن شمالا في خليجي السويس والعقبة، لذلك تحاشى المصريون القدماء هذه المنطقة قدر الإمكان.. واستفادوا من ثنية النيل والأودية الجافة للوصول للموانئ القديمة مثل: هورمز وكيلوس ليمن وبرنيس وعيذاب، وهذه الطرق أسهمت في إيجاد علاقات مع افريقيا جنوب الصحراء على غرار ما فعلت طرق سيناء في إيجاد روابط بين شمال جزيرة العرب وافريقية الشمالية.. [18]». ومن المفيد

هنا أن نتوسع قليلا في تتبع الأصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية بعمق، تلك العلاقات التي وجدت لها جذورا ضاربة في أعماق التاريخ تعكس مدى عمق الصلات البشرية والتجارية والسياسية بين العنصرين العربي والإفريقي، واختلاطهما معا في كثير من المناطق التي شهدت واستقبلت هجرات عربية في العصور القديمة أو الوسيطة.

وفي هذا الصدد لعب شرق افريقيا دورا أساسيا تماما كما فعل شمال افريقيا-خاصة مصر-فعن طريق شرق افريقيا عرفت البشرية لأول مرة أول رحلة للدوران حول افريقيا.. وعن طريق شمالها عرفت البشرية بعد ذلك ثاني رحلة للدوران حول القارة من الغرب.

فأول محاولة للدوران حول افريقيا بدأت في عهد الفرعون المصري «نكاو» أو «نخاو».. . أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين الذي شق قناة بين النيل والبحيرات المرة للوصول إلى البحر الأحمر، وعن طريقها بعث بأسطوله تحت قيادة أحد الملاحين الفينيقيين المعروفين بالمهارة في الملاحة، للدوران حول افريقيا... وفي تسجيله لهذه الرحلة الأولى من نوعها يقول المؤرخ الاغريقي «هيرودوت» بعد الرحلة بمائة عام: (نحن نعرف أن افريقيا-وكانت تسمى ليبيا في ذلك العصر-محاطة بالبحار من جميع الجهات ماعدا الجهة التي تتصل فيها بآسيا-يعني سيناء-وهذا الكشف يرجع إلى نكاو ملك مصر الذي أرسل سفنا يقودها فينيقيون بادئين من القناة التي حفرت بين النيل وبرزخ السويس، ليصلوا إلى أعمدة هرقل-جبل طارق الحالي-والعودة إلى مصر عن طريقها، فأخذت الرحلة طريقها من مصر عن طريق البحر الأرتري-الأحمر-إلى المحيط الجنوبي، وعندما حل الخريف اتجهوا إلى الساحل وبذروا الأرض بالذرة، وظلوا حتى نضج المحصول، وفي السنة الثالثة من بدء الرحلة وصلوا إلى أعمدة هرقل ومنها واصلوا رحلة عودتهم إلى مصر.. ويذكرون انهم لاحظوا أثناء دورانهم حول افريقيا أن الشمس كانت تظهر على يمينهم..) [19].

و يعود هيرودوت ليتحدث بعد ذلك عن العلاقات التي ربطت بين الحضارات العربية القديمة والفينيقية الممتدة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وموانيها المنتشرة خاصة «بيبلوس» وبيروت وطرابلس، وبين الأفارقة فيما وراء أعمدة هرقل، ثم بين المملكة الفينيقية في قرطاج-

تونس-وبين نفس الأفارقة عن طريق جبل طارق كذلك.. الأمر الذي يثبت الاتصال المستمر بين عرب شمال الجزيرة العربية والشام وبين افريقيا وراء جبل طارق عن طريق الرحلات التجارية على وجه خاص.. ولعل أشهر هذه الرحلات التي حاول الفينيقيون فيها الدوران حول افريقيا عن طريق البحر الأبيض المتوسط، عكس رحلة الفرعون المصري نكاو، هي رحلة الملاح الفينيقي «هانو»، ويرجح أنها تمت حوالي 425 ق. م، ومن خلال ترجمة إغريقية لهذه الرحلة وجدت في معبد «بعل هامون»، في قرطاج، يتضح أن «هانو» صحب معه 30 ألفا على ظهر 60 سفينة عبر بها أعمدة هرقل غربا ثم دار حول افريقيا حتى نهر السنغال وسيراليون، والأرجح أنه وصل الكاميرون.

وهكذا تتكامل المحاولات البشرية الأولى لاستكشاف افريقيا، «نكاو» فرعون مصر حاول ذلك عبر شرق أفريقيا و«هانو» الفينيقي حاول الشيء نفسه عبر غربها... وكلاهما فتح الطريق واسعا بعد ذلك لنمو هذه البدايات الأولى لربط العرب بالأفارقة، وإن كانت الرحلتان لا تنفيان المحاولات الأخرى لاختراق افريقيا عبر الصحراء الكبرى، ونشوء علاقات قديمة بين حضارات النيل وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وبين تلك التي نشأت في جنوب الصحراء-كما قال هيرودوت-وهي علاقات تبلورت حتى قبل وصول العرب والمسلمين إلى الأرض الافريقية بمراحل زمنية سحيقة.

وإذا كانت البوابة المصرية عبر صحراء سيناء قد ساعدت على تدفق القوافل والهجرات العربية القادمة من الشرق، لتأخذ طريقها إلى ساحل شمال افريقيا ثم إلى غربها والى افريقيا جنوب الصحراء فإن إطلال الجزيرة العربية على البحر الأحمر من ناحية وعلى المحيط الهندي من ناحية أخرى قد ساعد على فتح طريق التجارة البحري بينها وبين شرق افريقيا، ولقد لعب اليمنيون والحضارمة دورا أساسيا في ريادة هذا الطريق عبر البحر العربي بواسطة القوارب الخشبية الصغيرة ذات المجاديف، منذ القرن الثاني قبل الميلاد، بحثا عن التجارة بين الساحلين العربي والافريقي. وتتحدث بعض الكتابات الإغريقية عن أثر الجفاف في الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي سادت المنطقة مثل ما حدث في وادي حضرموت [20].

بالإضافة إلى الحضارمة، كان العمانيون والبحرانيون اكثر السكان العرب

اتجاها إلى شرق افريقيا، فتتالت موجات هجرتهم حتى حولوا الساحل الشرقي لافريقيا والذي كانوا يسمون جزءا منه «بر الزنج» إلى شريط عربي، خاصة عندما تكثفت هجراتهم فيما بين القرن السادس والقرن الثالث عشر الميلادي.

وأما عن انتشار العمانيين والبحرانيين فمازال مثار مناقشة، ولايمكن تعليله بالجفاف، كما هو الحال عند سكان جنوب وشمال شبه الجزيرة، ذلك أن اعتماد سكان الخليج العربي كان على الصيد البحري واستخراج اللؤلؤ، ولذلك فمن الأفضل تفسيره بانخفاض الطلب على اللؤلؤ بعد انخفاض القوة الشرائية لدى الرومان، فضلا عن منافسة لؤلؤ جزيرة سيلان.. مما أدى ببحارة الخليج إلى العمل بنقل التجارة.. وأساس الحركة التجارية التي نشأت في المحيط الهندي هو أساس جغرافي، لأنه اعتمد على حركة الرياح والتيارات البحرية صيفا وشتاء، ويمكن أن تشبه الحركة الملاحية بالحركة التجارية عبر الصحراء، كعامل أساسي في الاتصالات التجارية والثقافية بين افريقيا المدارية والعالم العربي، قبل ظهور القوى الأوروبية في القرن السادس عشر وما بعده، كما كانت التجارة عبر الصحراء لها ما يكملها عبر الإقليم السوداني، كذلك كان للاتصالات الساحلية عبر المحيط الهندي ما يكملها في داخل القارة، وهكذا كانت افريقيا المدارية وشبه جزيرة العرب على اتصال وثيق قبل وصول البرتغاليين بما يزيد على ألف عام. [21]

ومن الواضح أن قوافل التجارة البحرية التي ربطت بين الجزيرة والخليج العربي وبين سواحل شرق افريقيا كانت محكومة بحركة الرياح السائدة في المحيط الهندي، فقد كانت قوافل الشتاء تبدأ من عمان مثلا فيما بين نوفمبر وفبراير من كل عام، فتبحر بفضل التيارات الشمالية لتصل إلى زنجبار وممباسا في حوالي 40 يوما.. بينما لو أقلعت في ديسمبر فإن فترة الرحلة تصل إلى ما بين 25-30 يوما بفضل قوة الرياح الموسمية الشتوية، ثم تقل إلى 20 يوما لو أقلعت في يناير. وتعود هذه القوافل من شاطئ افريقيا إلى بلادها فيما يعرف برحلة الصيف ابتداء من إبريل حتى منتصف مايو.

غير أن المهم في كل ذلك أن العرب عبر التبادل التجاري حملوا إلى الساحل الشرقي لافريقيا معالم حضارتهم القديمة وبذروا هناك بذور

اختلاط عرقي بين العرب والزنج عن طريق التزاوج والاستقرار، وادخلوا الثقافة العربية بفنها وفكرها، تماما كما ادخلوا كثيرا من الزراعة والصناعة والتجارة التي نقلوها من هذا الساحل ليس فقط إلى الساحل العربي المقابل بل إلى الهند والصين، كما قال المسعودي في القرن العاشر. بل إن هذا التزاوج الطويل أنتج عبر قرون لغة مميزة جديدة هي، «السواحيلية» التي تضم مزيجا من العربية، والبانتو الافريقية القديمة.

وهكذا عاش العرب والأفارقة في شرق افريقيا في ظل تزاوج بشري وحضاري مثمر حتى جاء العصر الاستعماري الحديث الذي لعب لعبة أخرى...

وإذا كانت سواحل تنجانيقا وزنجبار [22] هي التي كانت أكثر سواحل شرق افريقيا جذبا للهجرات العربية وللتجارة الذاهبة والعائدة فيما بين سواحل الجزيرة العربية وافريقيا، فإن ساحل القرن الافريقي نفسه المواجه من الغرب للساحل اليمني بلا فاصل مائي واسع-حيث يضيق الشاطئ الآسيوي ليقترب من الشرق إلى ابعد مدى مع الشاطئ الافريقي من الغرب- يشقهما مضيق باب المندب-كان هو الآخر منطقة جذب شديدة للهجرات العربية القديمة حيث تكونت هناك «بيئة» عربية قديمة ربما تكون قد بدأت على الأرجح فيما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد.

ففي هذه الفترة هاجرت من جنوب الجزيرة العربية موجات متلاحقة قوامها الأساسي من قبيلة «حبش» العربية القديمة، حيث استقرت في شمال القرن الافريقي واختلطت بسكان الساحل من الأفارقة الوطنيين، فشكلوا معا بيئة بشرية جليلة تعتمد على تهجين العرب بالأفارقة.. وأقاموا حضارة متميزة أيضا ترتبط عبر البحر الأحمر بسواحل الجزيرة العربية خاصة باليمن، واستخدمت لهجة عربية قديمة هي أصل اللغة الحبشية التي تكونت فيما بعد.

ومن الضروري هنا أن نتعرض لأهم ممالك هذه المنطقة التي صارت تعرف باسم الحبشة.. مملكة «اكسوم» التي أقامت حضارة مزدهرة في هذه المنطقة منذ ما قبل بداية التاريخ الميلادي.

يقول المؤرخون لتاريخ الحبشة: إن مملكة «اكسوم» قامت على يد «منليك الأول» الذي هو رأس الأسرة الحبشية المالكة[23] ومؤسس دولة اكسوم في

القرن العاشر قبل الميلاد. ومنليك هذا هو ابن سليمان الحكيم أنجبته منه بلقيس ملكة سبأ أو «ماكيدا» في التاريخ الحبشي القديم الذي يقول إنها كانت تحكم الحبشة القديمة بالإضافة إلى حكمها لليمن كذلك، الأمر الذي يدل على عمق الروابط بين اليمن والحبشة منذ القدم. [24].

ولقد تبادلت اليمن ومملكة اكسوم التأثير والتأثير المضاد.. فإذا كانت ملكة سبأ قد حكمت الحبشة فإن ملوك اكسوم قد غزوا فيما بعد اليمن ذاتها وحاولوا السيطرة عليها بل وعلى الجزيرة العربية كلها، فاتساع مملكة اكسوم وازدهارها ونشاط تجارتها أدت إلى تقوية علاقتها بجنوب الجزيرة العربية، ومن اجل المحافظة على تجارة الحبشة والسيطرة على الطريق البري بين اليمن والشام قام ملوك اكسوم بعدة غزوات لليمن، وأخضعوا منذ وقت مبكر-وقد يرجع إلى أوائل القرن الثاني الميلادي-القبائل العربية في مناطق سبأ وحمير، كما تدخلت اكسوم منذ القرن الثالث الميلادي في الصراع الدائر على السلطة في جنوب شبه الجزيرة العربية بين سبأ وحمير، إلا أن سيطرة اكسوم على بعض مناطق اليمن كانت متقطعة.. كما أنها واجهت مقاومة محلية شديدة، واتخذت في بعض أوقاتها صورة صراع ديني بين اليهودية والمسيحية، فقد عمل «ذو نواس» آخر ملوم حمير، الذي كان قد اعتنق اليهودية على القضاء على السيطرة الاكسومية والمسيحيين المتعاطفين معها، وبدأ بمهاجمة مدينة «ظفار» نظرا لأهمية موقعها ولم ينجح في الاستيلاء عليها إلا بعد أن خدع أهلها، ومن ثم توجه إلى «نجران» وبعد معارك عنيفة احتل المدينة وقتل من رفض الارتداد إلى اليهودية...[25].

على أن الأمر لم يستقر لذي نواس أو اليهودية طويلا، فسرعان ما اشتعل القتال الديني بينها وبين المسيحية، ضد أرسل «كالب» ملك اكسوم حملة قوية عبر البحر، قضت على ذي نواس، وعين حاكما مسيحيا بدلا منه، خلفه «ابرهة» الذي حاول من جانبه الاستقلال عن اكسوم وتوطيد ملكه في اليمن، بل وحاول مد سلطانه على كل الجزيرة العربية انطلاقا من عاصمته «صنعاء»، وقد حاول غزو مكة لهدم الكعبة على الأرجح في عام 570 ميلادية، وهو العام الذي سمي بعام الفيل [26] وقد كان فشله في هذه الحملة إيذانا بانتهاء سيطرة الحكم الحبشي على اليمن، عندما قام ملوك الفرس بمساعدة الحميريين على طرد الأحباش من بلادهم التي اتصلت

بالمملكة الفارسية حتى انتشر فيها الإسلام.

4- جسور اللغة والدين بين الأفارقة والعرب:

لقد أعطى ظهور الإسلام لانتشار الهجرات العربية إلى افريقيا بشكل خاص بعدا جديدا تماما.

فمنذ جاء الإسلام، وبدأ الرسول الكريم دعوته في مكة، كانت موجات الهجرة العربية من الجزيرة قد صنعت لنفسها أو بمعنى أصح «للعروبة» عدة جسور من العلاقات البشرية القائمة على أسس حضارية كثيرة ترعرعت عبر قرون طويلة من الزمان، وبدأت تتكون في أراض بعيدة عن الجزيرة العربية مجتمعات أو تحديدا تجمعات سكانية هي نتاج خليط من الهجرات العربية والسكان المحليين سواء في مصر أو في شرق افريقيا أو في شمالها وأواسطها.. وبدأت تبين عدة ملامح لامتزاج حضارتين أقيم أساسه على قوافل التجارة وهجرات العرب من قلب الجزيرة إلى مناطق الخصب والنماء أو إلى حيث تروج التجارة.

وعندما بدأت الدعوة الإسلامية، حمل الدعاة الأوائل دعوتهم وخرجوا بها من مكة إلى حيث الأمن، ولذلك كان من الطبيعي أن يقتفي الدعاة الأوائل أثر هجرات أجدادهم القدامى-الذين سبقوا في الهجرة إلى بلاد بعيدة-فساروا على نفس الطريق وخاصة عبر البحر إلى شرق افريقيا، ومن ثم فليس غريبا أن تخرج الهجرة الإسلامية الأولى إلى ساحل افريقيا الشرقي قبل أن تكون الهجرة إلى المدينة المنورة..

ومنذ ذلك الحين تدفقت الهجرات العربية المتتالية.. لا تحمل التجارة وحدها، ولا تبحث عن المرعى والكلأ فقط.. لكنها هذه المرة كانت تحمل دعوة دينية أحدثت انقلابا هائلا في المنطقة بأسرها.. ولما كان القرآن الكريم دستور الإسلام قد نزل باللغة العربية فقد تلازم الدين واللغة.. وهاجرت اللغة العربية تحمل القرآن والحديث النبوي وطرق أداء أركان الإسلام إلى المجتمعات الجديدة.

وهكذا.. كان للإسلام فضل آخر غير دفع الهجرات العربية، هو فضل التأكيد على «تعريب» كثير من البلاد التي ذهبت إليها الهجرات ودخلها الإسلام، وظهر ذلك جليا في الشمال الافريقي والوسط والشرق كذلك.

«والواقع أن مدلول كلمة «العرب» تطور خلال العصور، وخاصة في العصور الوسطى، فكان يقصد بهم قبل الإسلام سكان الجزيرة العربية، وفي صدر الإسلام وطوال العصر الأموي استعمل لفظ «عرب» للدلالة على المسلمين أبناء الجزيرة العربية، تمييزا لهم عن سكان البلاد التي امتد إليها الإسلام، ولكن منذ القرن التاسع الميلادي اندمج أبناء الجزيرة مع بقية السكان.. وظهرت حضارة خاصة، أمدها الإسلام بأهم طاقاتها، وأسهم فيها كل أبناء الدول الإسلامية من عرب وفرس وأتراك، وشارك فيها المسلمون وغير المسلمين، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الغالبة.. واكتسبت كلمة «عرب» معنى ثقافيا وحضاريا، فأصبحت تدل على سكان الوطن العربي الذين يتحدون في اللغة العربية والتاريخ والثقافة العربية، بصرف النظر عن دينهم أو أصلهم». [27]

ولقد كانت هذه المقولة واضحة وضوحا شديدا في حالة شرق افريقيا بوجه عام، والحبشة بوجه خاص، التي تبادلت مع الجزيرة العربية المؤثرات الحضارية بجوانبها الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والظاهرة الأولى الملفتة للنظر هنا أن «الهجرة الإسلامية الأولى إلى الحبشة رغم محدوديتها قد وجدت «حضانة» حانية في أرض الحبشة والساحل الشرقي لافريقيا، حيث كانت المسيحية هي السائدة هناك، خاصة في ظل مملكة «اكسوم» في الحبشة التي كانت تحتضر سياسيا.. كما أن الظاهرة الثانية الملفتة أيضا هي أن الأحباش الذين كانوا يحملون موجة الهجرة المضادة من بلادهم في افريقيا إلى الجزيرة العربية، خاصة في مكة سواء أولئك الذين أغرتهم التجارة بالذهاب إلى الجزيرة، أو الذين جاءوا إليها في ظل تجارة الرقيق، كانوا من أوائل الساعين للدخول في الدين الإسلامي الجديد والإيمان بالدعوة المحمدية خاصة أنها كانت بشيرا لهم بالتسامح والعدل والانعتاق من العبودية الظالمة التي كانت سائدة في ذلك العصر.

على أن الأهم أن الرسول (ص) لم يأمر صحابته الأوائل بالهرب بالدعوة الإسلامية من مكة إلى الحبشة، لمجرد الهروب، لكنه بالتأكيد اختار هذه الأرض لأسباب سياسية ودينية طمأنته على أن صحابته سوف يلاقون الحماية، ومن ثم فسوف تظل بذور الدعوة الإسلامية في مأمن من قريش

وبطشها، ذلك أنه قال لهم آمرا بالهجرة الأولى: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد، وهي ارض صدق حتى يجعل الله لكن فرجا مما انتم فيه» [28] وهذا يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اختار الحبشة بوجه خاص لما فيها من أرضية عربية مهاجرة من ناحية، وملك عادل يحمي صحابته من ناحية أخرى. وقد اختلف المؤرخون على اسم هذا الملك هل هو «أصحمة» أم هو «أرماح الثاني»، وفي كل الأحوال ضد تبادل ملك الحبشة هذا الذي وافق على استقبال الهجرة الإسلامية الأولى الرسائل مع الرسول الكريم، في محاولة لمعرفة الدين الجديد والنبي الجديد. وهنا يقول «ابن كثير»: إن النجاشي بعث وفدا من الحبشة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ليسمعوا كلامه ويروا صفاته، وكان عددهم أثني عشر، وقيل خمسون، وقيل بضع وستون، وقيل سبعون رجلا، سبعة منهم قساوسة، وخمسة من الرهبان، وقيل العكس.

ولا شك أن الرسالة التي عاد بها الوفد المسيحي إلى نجاشي الحبشة كان لها أكبر الأثر في تدفق الهجرة العربية الإسلامية إلى هذه البلاد، إذ أن الوفد قد عاد يحمل صورة جيدة عن الدين الجديد والنبي الجديد، و يبدو أن هذه الهجرات المتدفقة قد بدأت رحلة العودة إلى الجزيرة العربية في السنة السابقة للهجرة بعد أن كانت الدعوة المحمدية قد ثبتت أقدامها في الجزيرة، وتركت وراءها في ارض الحبشة بذور الإسلام، بعد أن استطاع جعفر بن أبي طالب-ابن عم الرسول-أن يطرح قضية الدين الإسلامي أمام النجاشي فأقنعه بعدالة موقف المسلمين في مواجهة مطاردة قريش.

وتقول المصادر التاريخية الموثوقة إن المرجح أن أعضاء الهجرة الإسلامية الأولى قد مكثوا بالحبشة حوالي 14 عاما بزعامة جعفر بن أبي طالب، وهي فترة طويلة كفيلة بإحداث مؤثرات فعالة في جعفر وأصحابه، ووفد مع مهاجري الصحابة وفد من زعماء الحبشة اختلفت المصادر في تقدير عدده، ومنهم من بقي بجوار الرسول، وتطوع لخدمته، ومنهم «ذو مخمر» ابن أخي النجاشي نفسه، الذي لازم النبي ملازمة كلية.. [29]

وهكذا بدأت البذور الأولى لنمو علاقات قوية بين الدين الإسلامي.. الجديد والرسول العربي من ناحية، و بين الدين المسيحي الذي كان سائدا في الحبشة، حتى نزلت عدة آيات قرآنية كريمة تحض المسلمين على توثيق

علاقاتهم بالنصارى، وتؤكد الثناء عليهم مثل ما جاء في سورة المائدة: **(ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون* وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق)**. [30]

وما جاء في سورة آل عمران: **(وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم، وما أنزل إليهم خاشعين لله.)** [31] وقد نقل عن «عطاء بن أبي رباح» إن ما ذكر الله به النصارى من الخير في القرآن الكريم فإنما يراد به النجاشي وأصحابه.

والدلالة الأساسية من كل ذلك أن الإسلام عندما جاء قد ساعد على توثيق العلاقة القديمة بين العرب والساحل الشرقي لافريقيا والتي بدأت قبل ظهور الإسلام بعصور سحيقة، وأن الإسلام بتسامحه قد أتاح للعرب المسلمين أن ينموا من قوتهم واستقرارهم، خاصة وإن مملكة اكسوم القوية كانت قد بدأت في التدهور خلال الفترة الموافقة لصدر الإسلام.. ورغم بذر البذور الأولى للإسلام في بيئة مسيحية في الحبشة أو وثنية في معظم الساحل الشرقي، فإن العلاقة العربية الافريقية تميزت في صدر الإسلام بعدة ميزات.. أهمها: أن الدين الإسلامي قد بدأ يثبت ركائزه في الساحل الافريقي من ناحية، وأن التجارة العربية-التي كانت الرابطة التقليدية مع هذا الساحل-قد ازدادت نموا وازدهارا حتى إن المراكز التجارية الإسلامية فيه كانت هي المتحكمة في التجارة مع افريقيا تماما كما كانت المراكز التجارية في الجزيرة العربية هي المتحكمة في التجارة مع الهند والصين شرقا، ومع مصر وشمال افريقيا غربا.

و يلاحظ أن المراكز العربية الإسلامية بالحبشة شأنها في ذلك شأن بقية المراكز العربية على طول الساحل الشرقي لافريقيا قد أتمت بالطابع السلمي التجاري بصفة عامة، ولم تكن في نشأتها وتوسعها عسكرية أو سياسية في بادئ الأمر، ذلك أن الحبشة كانت موطن الهجرة الإسلامية الأولى، ولم تكن دار جهاد.. [32]

وكان لقيام هذه المراكز العربية الإسلامية أثر كبير في توطيد علاقة العرب بالحبشة، إذ كانت هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الأحباش في الداخل وبين العرب، فقد توطدت علاقتها بشبه الجزيرة العربية عن طريق

التجارة والحج وانتقال طلاب العلم للدراسة في المدينة ومكة ودمشق وبغداد والقاهرة.. [33] وذلك كله يثبت حقيقة تاريخية أن العلاقة القديمة بين الساحل العربي والساحل الافريقي لم تنقطع يوما.. ولم تتوقف الهجرات البشرية المتبادلة وإن كان معظمها هجرات عربية إلى الساحل الافريقي، ولم تتدهور العلاقات الحضارية بين المنطقتين بظهور الإسلام داعيا الجميع بمن فيهم من النصارى إلى الدخول فيه.. بل على العكس ساعد ظهور الإسلام على دفع دماء جديدة في شرايين هذه العلاقات التي شهدت ازدهارا ملموسا في صدر الإسلام حتى أن ممالك إسلامية قد تكونت في الحبشة والساحل الافريقي فيما بعد، جاورت الحكم المسيحي وتعايشت معه. [34]

بل إن هناك علاقة أخرى-لها طابعها الديني أساسا-توطدت من ناحية أخرى بين الساحل الافريقي بصفة عامة والحبشة على وجه الخصوص وبين الشمال الشرقي الافريقي-مصر-التي كانت معبر ومستقر العروبة طوال قرون قديمة.. وأعني بذلك الرباط الديني بين الكنيسة المصرية-كرازة الإسكندرية وسائر افريقيا-و بين الكنيسة الحبشية القبطية، فقد ارتبطت الثانية بالأولى ارتباط الابنة بالأم منذ القدم.

ومثلما تدفقت روافد النيل من الهضبة الحبشية مندفعة إلى الشمال حتى دلتا مصر، تدفقت التجارة والمعرفة والحضارة عائدة من مصر إلى الحبشة وجاراتها المختلفة. ومثلما تدفق أبناء الحبشة وساحل افريقيا الشرقي إلى مصر بشكل خاص يطلبون العلم، تدفق من مصر إلى الحبشة كثير من الرهبان والقسس لتعزيز دور الكنيسة الحبشية. وليس ذلك غريبا على هذه العلاقة المركبة بين البلدين، فقد انتشرت المسيحية في الحبشة على أيدي المصريين.. حتى إن أول أسقف للكنيسة الحبشية في تاريخها وهو «فرومنتيوس» مصريا-كما يقول الدكتور مراد كامل في دراسته عن العلاقات بين الكنيستين المصرية والحبشية [35] وقد أصدر قرارا بتعيينه بطريرك الكنيسة المصرية في عام 331 ميلادية. ومنذ ذلك التاريخ ظل البطريرك المصري هو الذي يعين مطرانا من كنيسة الإسكندرية ليرأس الكنيسة الحبشية حتى اتفقت الكنيستان في عام 1946 على أن يعين مطران أثيوبي في رئاسة الكنيسة الحبشية ولكن بأن يتم تنصيبه على يد البطريرك

المصري. وبهذا كان الأنباكيرلس الذي توفي عام 1950 آخر مطران مصري يرأس الكنيسة الحبشية، كما كان البطريرك باسيليوس أول أثيوبي يخلفه.

وفي الوقت نفسه شهدت العلاقات بين البلدين ازدهارا على الجانب الديني الآخر، فقد اجتذب الأزهر آلافا من طلاب شرق افريقيا عبر سنوات طويلة، حتى أصبح لهم أروقة مستقلة في صحن الجامع الأزهر، هي أروقة الأحباش والجبرتية كأروقة المغاربة وذلك بعد أن انتشر الإسلام في الصومال وارتريا وزنجبار مقابل تمركز المسيحية في الحبشة، وبرز من هؤلاء أئمة لهم دورهم الديني البارز في الاجتهاد الإسلامي، مثل الإمام الزيلعي فخر الدين عثمان، وجمال الدين عبد الله بن يوسف، والشيخ علي الجبرتي والشيخ عبد الرحمن الجبرتي، وهو الجد السابع لعبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المصري المشهور.

ولقد ساعدت هذه العلاقات الدينية-الإسلامية المسيحية-على توطيد العلاقات العربية عامة والمصرية بصفة خاصة بهذه المنطقة من العالم التي تعرف بالقرن الافريقي. فإذا كان المصريون القدماء وأبناء حضارات الرافدين قد عرفوا الطريق التجاري إلى هذه المنطقة قبل فجر التاريخ، وجاءت المسيحية ثم الإسلام لدعم هذا الاتصال فإن الحضارة العربية المعاصرة ارتبطت هي الأخرى بروابط الاتصال بالساحل الشرقي لافريقيا، ووجدت نفسها تسير في نفس الطريق الذي سارت فيه من قبل هجرات الجزيرة العربية الأولى، أو سفن الفراعنة والعمانيين والبحرانيين والحضارمة والفينيقيين، مثبتة أن شريان الاتصال الحضاري دائم لا ينقطع.

ومن اللافت للنظر أن دوافع الهجرة العربية تداخلت فقد كانت التجارة هدف الهجرات العربية الأولى إلى ساحل إفريقيا الشرقي ثم أصبح الهدف بالإضافة إلى التجارة الدعوة الدينية ونشر الإسلام بعد أن استقر في الجزيرة العربية، ثم أضيف دافع آخر فيما بعد عندما تعرضت «الدولة الإسلامية نفسها لصراع الخلافات السياسية وأصابها التمزق».. فقد كانت الهجرات العربية إلى الساحل الشرقي لافريقيا في العصور الوسطى نتيجة لعوامل متعددة أبرزها المنازعات الدينية والسياسية التي ثارت بين المسلمين-خاصة في عهد الدولتين الأموية والعباسية-ومن الطبيعي أن تنقل هذه الهجرات العربية معها من سواحل شبه الجزيرة العربية (الاحساء-البحرين-

عمان-حضرموت-اليمن) صورا من الحضارة العربية الإسلامية إلى افريقيا، وكان أبرزها إنشاء المنازل والمراكز التجارية، ونشر الدين الإسلامي وحضارته في ارتريا والصومال وزنجبار والى الجنوب من خط الاستواء.

وتروي أحداث التاريخ أن أولى الهجرات العربية الجماعية في العصور الوسطى إلى ساحل شرق افريقيا كانت في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86 هجرية)، وذلك في أثر اتباع سياسة البطش والتنكيل بالحركات المناوئة للحكم الأموي.. فخرجت هجرات عربية بأعداد كبيرة إلى ساحل شرق افريقيا، وانضمت إلى من سبقوها. وتذكر بعض الروايات أنه عندما علم الخليفة الأموي بأخبار هذه الهجرات، أرسل أخاه إلى شرق افريقيا، حيث مد نفوذ الأمويين هناك. وفي رواية أخرى أن ابنه هو الذي هاجر إلى شرق افريقيا وحكم في منطقة «كيوابو» جنوب مقديشو في أرخبيل لامو.. وفي لامو هذه تأسست أقوى إمارة عربية إسلامية في الساحل.[36]

ولقد تدفقت الهجرات العربية بعد ذلك إلى الساحل الشرقي لافريقيا طلبا للأمن والأمان، بعد أن سادت المنازعات السياسية في الدولتين الأموية ثم العباسية بعدها. وكان من ابرز هذه الهجرات هجرة أبناء قبيلة «الأزد» من عمان بقيادة الأخوين سليمان وسعيد ابني عياد الجلندي، اللذين ثارا على الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أيضا، وقد أسس الأخوان مدينة «عيذاب» شمال «ممباسا»، كذلك حدثت هجرة مماثلة في عام 122 هجرية-740 ميلادية، عندما حدث نزاع ديني أدى إلى انقسامات حادة، أبرزها الانقسام الذي قاده الإمام «زيد» أكبر أحفاد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.. وعندما قتل الإمام زيد فر أنصاره من «الزيدية» إلى ساحل بنادر بالصومال حيث استقروا هناك وجذبوا بهذا الاستقرار مزيدا من الهجرات الزيدية الشيعية من اليمن، وأسسوا لهم ملكا في «بنادر» استمر لمائتي سنة قوياً ومزدهرا.

ولقد كان للخليفة العباسي هارون الرشيد، اهتمام خاص بساحل افريقيا الشرقي هذا، فدفع برجاله إلى الهجرة إلى هذا الساحل ربما اقتفاء لآثار الأمويين، وربما طلبا لتوسيع النفوذ السياسي والديني والتجاري للخلافة العباسية، بعد أن نجحت الدولة الأموية في ذلك.

وهكذا ظلت الهجرات العربية تتدفق على ساحل شرق افريقيا طوال العصور الوسطى، سواء كان ذلك هربا من الاضطهاد السياسي والديني.. أو طلباً للتجارة والاستقرار، أو رغبة في التوسع السياسي، لكن النتيجة النهائية هي ذلك التزاوج الدائم والمستمر بين العرب والأفارقة في الصومال وارتريا والحبشة وزنجبار، وحتى موزمبيق جنوبا. وتركت هذه الموجات المتلاحقة من الهجرة العربية وتزاوجها المستمر بالافريقيين الوطنيين آثارا بعيدة المدى في تدعيم العلاقات العربية الافريقية على مر السنين، وهي آثار اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية وثقافية، فقد انتقلت إلى الساحل الافريقي مع اللغة العربية والإسلام مظاهر الحضارة العربية الأخرى من معمار بناء المنازل والمدن ومراكز التجارة، وصولا إلى نشر مراكز الثقافة والعلوم، وهذه هي بالطبع أقوى آثار التزاوج بين العرب والأفارقة على الإطلاق وأبقاها على مر السنين.

5- الاستعمار الأوروبي يمزق ويقسم:

غير أن المد الحضاري العربي وتزاوجه الناجح في الساحل الشرقي لافريقيا تعرض منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي لجزر شديد ولأزمة حقيقية وخانقة، قلصت انتشاره وإشعاعه.

فقد ظهرت في الأفق قوى سياسية أخرى بدأت تمد أطرافها إلى كل مكان في العالم، وتضع أقدامها عند كل نقطة استراتيجية أو مركز تحكم، وفي نفس الوقت كانت القوة العربية قد أخذت في التدهور الحضاري بعد أن أصابتها أمراض التمزق والخلافات السياسية والمذهبية، الأمر الذي ساعد كثيراً في أن تمد القوى السياسية الجديدة نفوذها وترث الدولة العربية الإسلامية التي هرمت وضعفت قواها.

كانت هذه القوى السياسية الجديدة هي الإمبراطوريات الأوروبية الناشئة والمتطلعة إلى بسط نفوذها على العالم، والمتصارعة على السيطرة على طرق التجارة الدولية، وعلى أحكام قبضتها بواسطة أساطيلها وجنودها على كل شبر توجد فيه ثروة. هكذا بدأ العصر الاستعماري، الذي قسم العالم إلى مناطق نفوذ، وكانت افريقيا وآسيا والوطن العربي أساسا هي «الكعكة» التي قسمت بل شرحت إلى فطائر متناثرة رقيقة لكثرة الضعف

والوهن، تلك الحالة التي مازالت سائدة فيما يسمى الآن بالعالم الثالث.. آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها الوطن العربي.. تلك المساحة الهائلة من الأرض الكروية التي تضم الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة، وتضم أكثر من 80٪ من مواردها الخام ومصادر الطاقة بالإضافة إلى الممرات الدولية ومناطق التحكم الاستراتيجي.

ومع كل ذلك فإن هذه المساحة كانت وما زالت خريطة الصراع الدولي المتكالب على تقسيم النفوذ وتوزيع القوى بين المتصارعين الكبار، سواء أكانوا برتغالا وإنجليزا وفرنسيين وهولنديين بالأمس القريب، أو كانوا أمريكيين وسوفيت في الوقت الحاضر.

كيف إذن ومتى بدأت مسيرة الصراع الدولي على، القرن الافريقي، في إطار خريطة توزيع القوى في العالم الاستعماري ثم في العصر الراهن، عصر القوتين العظميين. كيف تأثر القرن الافريقي-بل القارة الافريقية كلها-مثلما تأثر الشرق الأوسط، أو بمعنى أصح الوطن العربي بهذه التطورات الجديدة في السياسة الدولية؟

في البداية نقول إن من الملاحظ أن ارتباطا واضحا قد حدث بين التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقتان: القرن الافريقي كجزء من القارة الافريقية، والوطن العربي الذي يحتل المساحة العظمى من الشرقين الأوسط والأدنى. ويمكن القول أن فترات التلازم والترابط قد وضحت من خلال عدة مراحل هي:

المرحلة الأولى:

وهي التي بدأت بإقامة جسر العلاقات والترابط بين العرب والساحل الشرقي لافريقيا منذ الهجرات الأولى التي خرجت في فجر التاريخ من الجزيرة إلى هذا الساحل، وصاحبتها هجرات مماثلة طرقت الدروب الافريقية عبر مسلكين آخرين، مسلك مصر ووادي النيل صعودا إلى السودان فوسط افريقيا، ومسلك مصر فالمغرب العربي ثم جنوبا عبر الصحراء الكبرى إلى غرب افريقيا. وقد رأينا في الصفحات السابقة كيف توالت الهجرات العربية من شبه الجزيرة إلى افريقيا، وكيف توطدت موجاتها خاصة في شرق افريقيا وأقامت ممالك لها هناك، مثل تلك التي أقيمت

في غرب ووسط القارة، وفي كل الحالات امتزجت الحضارة العربية بالبيئة الافريقية.. وأخرجت نتاجا بشريا وحضاريا له معالمه الخاصة حتى اليوم رغم كل «عوامل التعرية» السياسية التي جاءت بعد ذلك تمحو آثار الماضي.

المرحلة الثانية:

وهي التي بدأت في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، عندما نجح المستكشفون البرتغاليون في اكتشاف الطريق البحري الدائري عن طريق رأس الرجاء الصالح، وأقاموا لهم مراكز تحكم على سواحل افريقيا وبخاصة الشرقية، وبذلك نجحوا في تحويل تجارة الشرق من طريقها التاريخي عبرالوطن العربي إلى أوروبا، وصارت تجارة الشرق تأتي من الهند والصين إلى المحيط الهندي ثم عبر رأس الرجاء الصالح ملتفة حول افريقيا إلى القوى السياسية الناشئة والصاعدة في أوروبا.

وبذلك بدأ أولا العصر الاستعماري المظلم الذي عانى منه العرب والأفارقة على السواء، وبدأ ثانيا عصر الركود الاقتصادي الكبير نتيجة لحرمان العرب والأفارقة من أبناء الساحل الشرقي من السيطرة على طريق تجارة الشرق، ثم بدأ ثالثا عصر الإظلام الحضاري في الشرق الأوسط وافريقيا بل وحوض البحر المتوسط نتيجة هذا الكساد التجاري، الذي على أنقاضه انتعشت سواحل الأطلنطي.

ومن الملاحظ أن فترة الإظلام الحضاري هذه التي نشرت الاستعمار الأوروبي الحديث في افريقيا قد صاحبها توسع سياسي وعسكري للإمبراطورية العثمانية التي لم تستطع فيما بعد الاحتفاظ بما سيطرت عليه باسم الخلافة الإسلامية، بل نجحت في تحطيم الأسس الحضارية في المنطقة، وبالتالي هيأتها للسقوط فريسة سهلة في يد الاستعمار الأوروبي، الذي جاء يرث الرجل المريض-الإمبراطورية العثمانية.

المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي يمكن أن تسمى بعصر «التنوير» في البلاد العربية، والتي بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ومدت أشعتها وتأثيراتها إلى القارة الافريقية والى سواحلها الشرقية بوجه خاص. ورغم أن الاستعمار

الأوروبي نجح إلى حد كبير في تمزيق العلاقات العربية الافريقية خلال المرحلة الثانية-من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر-وفي تشويه الأثر العربي في القارة الافريقية، مستغلا تهمتي الاستغلال التجاري وتجارة الرقيق، إلا أن عصر الاستنارة الذي بدأه محمد علي في مصر مع بداية القرن التاسع عشر قد امتدت آثاره إلى الوطن العربي مثلما امتدت إلى افريقيا خاصة إلى وسطها وشرقها حيث بدأت هناك بشائر عصر استنارة مماثل وان لم يطل كثيرا.

المرحلة الرابعة:

وقد بدأت في القرن التاسع عشر نفسه الذي شهد مولد عصر التنوير في الوطن العربي وافريقيا، عندما أحس الاستعمار الأوروبي بخطورة ترك هذا التنوير الحضاري يتنامى وينضج.. فقرر ممثلوه على الفور ضرب بؤرة الاستنارة في مصر، وتكالبت القوى الاستعمارية على «مصر الحديثة» فمزقوا أسطولها في موقعة «نافارين» وسحقوا جيشها وقلصوا تأثيرها وحاصروها داخل حدودها الإقليمية، حتى لا تعود فتلتحم بالعرب والافارقه. من جديد.

وإذا كانت مصر قد انهزمت بل واحتلت فيما بعد-في عام 1882- فان ظاهرة الاحتلال الأوروبي قد امتدت لتشمل تقسيم كل الوطن العربي وافريقيا إلى مناطق نفوذ ومصادر استغلال واحتكار للثروات المادية والبشرية الهائلة، فعاد عصر الإظلام من جديد يمد أستاره على العرب والأفارقة معا دون تفرقة وفي تلازم وتتابع زمني منتظم.

المرحلة الخامسة:

وهي تلك التي شهدها منتصف القرن العشرين، وفيها نضجت القوى الوطنية العربية والافريقية، وشهدت البلاد العربية والافريقية في تلازم وتتابع زمني-أيضا-وتحت تأثيرات متبادلة ثورات الاستقلال والتحرر، ويمكن القول إنه في خلال عشرين عاما تقريباً ما بين عامي 1945-1965 استقل اكثر من 90٪ من البلاد العربية والافريقية، وكانت ثورات التحرر الوطنية مثل شرارة اللهب تنتقل بسرعة خاطفة بين العرب والأفارقة، ناقلة شعلة الاستقلال والتحرر بين شعوب ارتبطت في الماضي وتعارفت وتعاونت قروناً

طويلة.

المرحلة السادسة:

وهي المرحلة التي نشهدها حاليا، والتي بدأت بانحسار موجات المد الاستعماري الأوروبي التقليدي عن الوطن العربي وافريقيا وحلول عصر الاستقلال الوطني والتحرر القومي، ونشوء دول ونظم سياسية متباينة، وبروز منظمات سياسية إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وتقسيمات مدسوسة مثل: الفرانكوفون (الناطقون بالفرنسية) في غرب افريقيا، والانجلوفون (الناطقون بالإنجليزية) في وسط وشرق افريقيا، والعربفون (الناطقون بالعربية) في شرق وشمال افريقيا.

لكن الظاهرة الخطيرة في هذه المرحلة السادسة هي عودة الاستعمار الجديد إلى منطقتنا متخفيا هذه المرة، لا وراء العسكر والأسلحة ورايات الغزو المباشر-كما فعل الاستعمار القديم-بل بأزياء حديثة وشعارات براقة يحملها خبراء ومدربون وجواسيس وعملاء ومهنيون ورجال دين كذلك.

وفي هذه المرة كان المتصارعان الأساسيان هما الاتحاد السوفيتي ممثلا للمعسكر الاشتراكي، والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للمعسكر الرأسمالي الغربي، وكانت مناطق الصراع الأساسية الساخنة-حتى الآن-ثلاثا هي:

1) افريقيا 2) الشرق الأوسط 3) جنوب شرق آسيا

بعد هذه الملامح العامة لمراحل الترابط والتلازم بين الأفارقة والعرب بوجه عام خلال فترات التدهور واليقظة نعود إلى التفصيل.... كيف ساد العصر الاستعماري الأوروبي الحديث كلا من الوطن العربي والقرن الافريقي..؟ وكيف دخلت المنطقتان معاً خريطة الصراع الدولي في العصور الماضية ثم في العصر الراهن في ظل صراع القوتين العظميين؟؟؟

كانت البداية هي عصر الكشوف البحرية البرتغالية، التي أحدثت أثرين أساسيين:

1- أحدثت أثرا إيجابيا هائلا للبشرية، وهو اكتشاف مزيد من الطرق البحرية ورسم كثير من الخرائط الملاحية العصرية، وكان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واحداً من أعظم هذه الكشوف على الإطلاق لما خلف من آثار سياسية واقتصادية عميقة في العلاقات الدولية وتوازن القوى

وازدهار التجارة لحساب طرف على حساب آخر.

2- لكنها أحدثت أثراً سلبيا خطيراً، وهو بداية عصور الإظلام الاستعماري التي شهدت هجمة استعمارية من البرتغاليين أولا، ثم من القوى والإمبراطوريات الأوروبية بعد ذلك متصارعة على تمزيق العالم ومحاولة السيطرة عليه واستغلاله واستنزاف ثرواته.

على أن هناك من ردد كثيرا-خاصة في بعض المراجع الأوروبية-أن الكشافة البرتغاليين عندما شقوا طريقهم من بلادهم إلى الشرق مع غروب القرن الخامس عشر وبداية شروق القرن السادس عشر، لم يصطدموا بقوة تذكر أو لم يتوقفوا عند حضارة مهمة، كأنهم شقوا أمواج البحر وساروا في أرض قفر، حتى اكتشفوا السواحل الشرقية لافريقيا ورأس الرجاء الصالح، وحولوا طرق التجارة العالمية القادمة من الشرق إلى الغرب عبر الوطن العربي وشرق افريقيا والبحرين الأحمر والأبيض المتوسط. ولكن الواقع العلمي يقول غير ذلك، فقد كانت «الصدمة الحضارية» الأولى للبرتغاليين في ساحل شرق افريقيا، حيث نمت هناك مراكز حضارية عربية افريقية ممتزجة، أشاعت ازدهارا اقتصاديا وارفا في المنطقة وتحكمت بخبرة أبنائها في ملاحة المحيط الهندي، وقد شهد بذلك أشهر الرحالة البرتغاليين فاسكو دي جاما Vasco De Gama ودوراتي باربوسا Durate-Barbossa الذي وصف المراكز التجارية العربية على الساحل الشرقي لافريقيا عندما وصل إليه بما يلي:

ما إن وصلت المراكب الصغيرة التي كان يقودها فاسكودي جاما إلى سفالة (جنوب موزمبيق) حتى فوجئت مفاجأة لم تكن تتوقعها، فقد لقي البحارة البرتغاليون مالم يكن في حسبانهم، حين خرجوا يضربون في البحر، لقوا مرافئ تطن كخلايا النحل، ومدنا ساحلية عامرة بالناس، وفرحوا حين وجدوا بين الرحالة العرب رجالا عبروا المحيط الهندي مرات عديدة، ويعرفون من أجل ذلك دقائق مرافئه وسجلوا هذه الدقائق في خرائط متقنة لا تقل فائدة عما كانوا يعملونه من خرائط في أوروبا، رأى البرتغاليون على هذا الساحل مدنا آهلة بالسكان لا تقل نشاطا عن مدنهم في البرتغال، ورأوا تجارة بحرية نافعة في الذهب والحديد والعاج والخرز وجلود السلحفاة والأقمشة القطنية، ووجدوا عالما تجاريا أوسع من عالمهم الذي جاءوا منه

وأكثر ثراء من بلادهم.. حتى السفن التي وجدها البرتغاليون كانت أكبر من سفنهم وأضخم حجما، حتى لقد عجب سكان الساحل..

من أين جاء البرتغاليون وكل البلاد عندهم معروفة..؟ [37]

هذه شهادة برتغالية على قوة المراكز الحضارية العربية الافريقية في الساحل الشرقي لافريقيا التي بدأت مراحل الصدام العنيف بينها وبين الاستعمار البرتغالي القادم من وراء البحر. وهنا يجدر رصد عدة ملاحظات:

أولا:

إن الصدام كان حتمياً بين المراكز الحضارية العربية الافريقية على الساحل الشرقي للقارة الافريقية، وبين الاستعمار البرتغالي لسبب حيوي وجذري، هو أن البرتغاليين حولوا تجارة الشرق إلى رأس الرجاء الصالح.

ثانياً:

إن البرتغاليين تحولوا إلى جيش غزو لإخضاع الساحل الشرقي لافريقيا وتحطيم مقاومته لكشوفهم البحرية وخاصة لتحويل طرق التجارة ثم بدءوا بإحكام سيطرتهم العسكرية على هذا الساحل وإخضاعه بالقوة المسلحة، مفتتحين بذلك عصر القهر الاستعماري الأوروبي.

ثالثاً:

إن إخضاع هذا الساحل الشرقي لافريقيا لم يكن كافيا، فثمة ارتباط وامتداد عضوي له على السواحل المواجهة في الجزيرة العربية تؤازره وتدعمه وتمده عبر التاريخ بالمدد البشري والاقتصادي والديني، فاتجه الغزو الاستعماري البرتغالي إلى إخضاع سواحل الخليج العربي والجزيرة، ليس فقط لقطع خطوط المساعدة عن ساحل شرق افريقيا بل أساساً لإحكام القبضة الحديدية على الطرق التجارية، والبحرية المتحكمة في تجارة الشرق، وكانت هذه السواحل هي الأخرى متحكمة في هذه التجارة التي تمر عبرها إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض متدفقة إلى أوروبا، وسرعان ما سقطت بفعل ضعفها السياسي تحت سيطرة البرتغاليين الذين سيطروا عليها مدة تقرب من مائة وخمسين عاما متصلة.

رابعاً:

إن نجاح الاستعمار البرتغالي في تحويل تجارة الشرق إلى رأس الرجاء الصالح، وقهر المراكز التجارية العربية والافريقية على طول السواحل المطلة

على المحيط الهندي، قد أدى إلى كساد اقتصادي في ثلاث مناطق أساسية فقدت أهميتها تدريجيا، هي: الشرق الأوسط، وسواحل شرق افريقيا، ودول حوض البحر المتوسط، يقابل ذلك ازدهار حضاري في مناطق أخرى هي المطلة غربا على المحيط الأطلنطي والتي استفادت من انتقال التجارة ومرورها عبر سواحلها وموانيها.

خامساً:

ساعد نجاح البرتغاليين في قهر المراكز الحضارية العربية عند الساحل الشرقي لافريقيا على الترابط والامتزاج العربي الافريقي، فنتيجة للصدام الدامي بين هذه المراكز والمدن والإمارات وبين قوى الاستعمار البرتغالي الحديثة والقوية، لجأ العرب الذين كانوا قد استقروا على الساحل الافريقي إلى الداخل وتزايد ترابطهم بالوطنيين الافريقيين وتأثيرهم المتبادل أكثر من ذي قبل، الأمر الذي وحد العنصرين في مواجهة الخطر الجديد القادم، وفتح أعينهم على أن هناك أطماعاً غريبة تحوم حول بلادهم وتهدد ازدهار حياتهم واستقرارهم، فاضطر العرب والأفارقة إلى خوض حروب مستمرة، سواء في الساحل الشرقي لافريقيا أو في سواحل الجزيرة العربية ذاتها، ضد الاستعمار البرتغالي.

وفي هذا الصدد من المفيد أن نستعين بالدراسة العلمية التي كتبها الدكتور جمال زكريا قاسم الأستاذ بكلية آداب جامعة عين شمس [38]، وفيها يؤكد أن الاستعمار البرتغالي مر بفترة حرجة نتيجة خضوع البرتغال للحكم الإسباني فيما بين عامي 1580 و 1640.. وقد ساعدت هذه الظروف على ظهور دولة عربية فتية في الجزء الجنوبي الغربي من الخليج العربي، وهي دولة «اليعاربة» في عمان 1624-1741 تولت مسئولية الصراع العربي ضد البرتغاليين، ونجحت في عهد حكامها الأوائل (ناصر بن مرشد 1624-1649، وسلطان بن سيف 1649-1668) في القيام بحركة تحريرية كبرى لم تقتصر على مناطق النفوذ البرتغالي في الخليج أو سواحل الجزيرة العربية، وإنما امتدت هذه الحركة التحريرية إلى قواعد البرتغاليين وقلاعهم في الهند، وفي سواحل شرق افريقيا، وليس من شك في أن اتجاه عرب عمان إلى تحرير السواحل الشرقية من افريقيا، إنما يؤكد لنا عمق الروابط التي كانت تجمع بين عرب عمان وإخوانهم من شعوب الساحل الشرقي لافريقيا.

وقد كان أعظم انتصار حازه العمانيون على البرتغاليين نجاحهم في إخضاع «ممباسا» في 14 ديسمبر عام 1698 بعد حصار عنيف دام ثلاثة وثلاثين شهرا، سقطت خلاله أقوى قلعة أقامها البرتغاليون في ساحل شرق افريقيا، وكان من نتيجة ذلك وضع نهاية لتفوق البرتغاليين في المنطقة الساحلية، الممتدة من رأس «دلجادو» إلى خليج «غردفون».

لقد خاض العرب والافريقيون كفاحا مشتركا لتحرير شواطئ هذه المنطقة من شرق افريقيا من الغزو البرتغالي، ونتيجة للمحاولات الدائبة التي بذلها البرتغاليون لاستعادة سيطرتهم قدر سكان الساحل الشرقي من افريقيا أهمية التجائهم إلى عمان، لحمايتهم من البرتغاليين، حيث تم وضع الأساس لحكم عربي امتد على جزء كبير من سواحل شرق افريقيا.. وعلى الرغم من أن العمانيين مارسوا مسئوليات الحكم خلال الفترة التي أعقبت انسحاب البرتغاليين فإن نصيبهم من الحكم لم يكن إلا نصيبا اسميا، وفي تقديرنا أن ضعف السيطرة العمانية على ساحل شرق افريقيا في عهد دولة اليعاربة يرجع إلى عوامل عديدة، من بينها أن أسرة اليعاربة استنفذت معظم جهودها في صراعها ضد البرتغاليين.. أضف إلى ذلك أنها عانت من صراعات داخلية بسبب الحروب والثورات الأهلية والغزوات الخارجية، مما أدى إلى سقوطها وقيام دولة «البوسعيد» منذ عام 1741 تحت رعاية مؤسسا الإمام أحمد ابن سعيد 1741- 1783، وهي الدولة التي مارست أيضا سياسة توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية بشرق افريقيا.. حتى أن أحد سلاطينها وهو سعيد بن سلطان نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار في عام 1832، في وقت كانت الهجرات العربية والإسلامية قد نجحت في تدعيم وإقامة عدة ممالك وإمارات قوية ومستقلة أحاطت بالهضبة الحبشية، وعلى امتداد الساحل الصومالي الارتري.

ونتيجة للتدخلات الأجنبية في الساحل الشرقي لافريقيا حدث منذ القرن السادس عشر نوع من الاستقطاب في القوى المحلية، ففي الوقت الذي حدثت فيه الاستكشافات البحرية البرتغالية وامتدت السيطرة الاستعمارية البرتغالية على السواحل والموانئ في تجارة الشرق، برز في الأفق «العصر العثماني» بما صاحبه من توسع الإمبراطورية العثمانية لتحتل الوطن العربي كله تقريبا، وهكذا رفع البرتغاليون راية المسيحية، وفي نفس

الوقت رفع العثمانيون في المقابل راية الإسلام، وتحول الصراع الاستعماري بين إمبراطوريتين توسعيتين إلى صراع تحت شعارات دينية.

المهم هنا، هو أن القرن الافريقي تعرض منذ القرن السادس عشر لحركة الاستقطاب بين توسع الإمبراطوريتين البرتغالية والعثمانية، فبينما تطلع الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية إلى الإمبراطورية البرتغالية، تطلعت الإمارات والممالك الإسلامية المحيطة بالهضبة والممتدة على الساحل الصومالي الارتري إلى الإمبراطورية العثمانية.

وكان كل طرف من هذين الطرفين المحليين يبحث عن حماية ودعم ضد الطرف الآخر، باسم الدين وتحت رايته، لكنه بالتأكيد كان «صراع قوي» تستقطبه قوى أكبر جاءت من خارج المنطقة تبحث عن النفوذ والسيطرة والتوسع، وبينما كان هدف الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية القضاء على الإمارات الإسلامية المحيطة به مستعينا بالدعم البرتغالي، كان هدف هذه الإمارات الإسلامية التوسع إلى داخل الحبشة نفسها مستعينة بالدعم العثماني في المقابل.

وقد كانت ثورة الأمير «جرانيا» وهو الإمام أحمد بن إبراهيم أمير هرر- إحدى مقاطعات الصومال الغربي المسمى بالاوجادين حاليا-ضد نجاشي الحبشة في النصف الأول من القرن السادس عشر هي أبرز نتائج حركة الاستقطاب التي أشرنا إليها، فقد نجح هذا الإمام في غزو الهضبة الحبشية نفسها، وطارد النجاشي «لبنادنقل» الذي سارع بعقد حلف مع البرتغال، لمواجهة الدعم العثماني لأمير هرر، وقد ظل الصراع بين الطرفين حتى قتل الإمام جرانيا في عام 1542 بأيدي قوات الحملة البحرية البرتغالية التي سارعت لنجدة النجاشي.

ولقد ظلت منطقة الساحل الشرقي لافريقيا خاضعة لحركة الاستقطاب هذه فترة طويلة تحت الستار الديني في معظم الأحيان، نتيجة لانتشار الدين المسيحي في معظم الهضبة الحبشية، والدين الإسلامي في بعض أجزاء الهضبة وفي معظم الإمارات المحيطة بها وعلى طول الساحل، وخاصة بفضل التأثير النفاذ الذي تركته الطرق الصوفية المعروفة والسائدة هناك حتى اليوم وهي: القادرية والشاذلية والختمية.

والثابت تاريخيا أن هذه الإمارات والممالك العربية الإسلامية قد رسخت

دعائم الحضارة والثقافة التي جاءت بها من الجزيرة العربية قديما ثم من مصر حيث الجامع الأزهر فيما بعد، ولقد كان للعلاقة الخاصة التي نشأت منذ القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر بين مسلمي هذه الإمارات وبين مصر أثر كبير في مساعدة الجيش المصري في الانتشار في الساحل الشرقي لافريقيا، وقيام الحكم المصري في هرر وزيلع والساحل الصومالي، وهو الحكم الذي استمر حتى عام 1877. عندما هزم الجيش المصري، ومع هزيمته تداعت هذه الإمارات وانهارت، وبخاصة على يد إمبراطور الحبشة «منليك» (1889- 1913) الذي بزغ نجمه بمساعدة الإمبراطوريات الأوروبية، واليه يعود الجهد الحبشي في التوسع ومد سيطرة الإمبراطورية الحبشية بحدودها القائمة الآن.

على أنه لم يبق من الإمارات العربية والإسلامية في القرن الافريقي سوى سلطنة «جما» التي بقيت قائمة حتى ثلاثينات القرن العشرين عندما نجح هيلاسي لاسي آخر إمبراطور حبشي في ضمها بالقوة إلى إمبراطوريته[39].

والثابت تاريخيا أيضا أن اليقظة المصرية التي بدأت ببناء الدولة العصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر، قد مدت إشعاعها إلى افريقيا كلها وخاصة إلى شرق ووسط القارة، وهو الإشعاع الحضاري الذي بلور لأول مرة في العصر الحديث حقيقة الدور المصري الافريقي كدور رائد في الحضارة والمدنية والثقافة في القرن التاسع عشر، ثم في التحرر والاستقلال في القرن العشرين.

وسواء كان الهدف المصري في القرن التاسع عشر، هو تحقيق مزيد من الاستكشافات خاصة لأعالي النيل، ونشر المدنية والحضارة الحديثة بين الشعوب الافريقية، أم كان هدفا سياسيا بحتا يرمي إلى تحقيق التوسع للإمبراطورية المصرية ولحماية أطرافها ومواجهة الاستعمار الأوروبي، فإن من المؤكد أن الوجود المصري قد بلغ أوسع انتشاره في عصر الخديو إسماعيل الذي كانت له سياسة محددة ومعلنة في افريقيا حيث قام الوجود المصري في منطقة البحيرات الاستوائية والسودان في وسط القارة الافريقية، وفي بعض الأقاليم الحبشية، والصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر، الأمر الذي حول مصر إلى إمبراطورية لها ممالك كثيرة ومتسعة في افريقيا،

خاصة في الشرق، فيها المدن والمدارس والمستشفيات، ويعسكر فيها أيضا الضباط والجنود المصريون، وأصبحت السياسة المصرية في افريقيا عاملا مؤثرا في موازين السياسة الدولية. وكانت نتيجة لذلك إحدى العقبات الأساسية التي واجهتها القوى الاستعمارية الأوروبية الحديثة-خاصة بريطانيا-حين بدأت توسعها وبسط نفوذها في افريقيا بعد تقسيمها.

ثم اضطرت مصر إلى سحب وجودها من افريقيا الوسطى والشرقية تحت عدة ضغوط أهمها:

أولا:

تصاعد النفوذ الأوروبي وقوته الغلابة، في مواجهة قوة محدودة كانت تمتلكها مصر، وقد استطاعت إنجلترا بالذات أن تضغط على الخديو إسماعيل حتى أجبرته على وقف سياسته الافريقية وتقليص نفوذه وبالتالي سحب جيوشه.

ثانياً:

لم تستطع مصر أن تستمر في سياستها الافريقية هذه بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعرضت لها في عهد الخديو إسماعيل بالذات، الأمر الذي أدى تقريبا إلى إفلاسها وبالتالي اضطرها إلى تحجيم نشاطها الواسع ووقف سياستها الخارجية خاصة فيما يتعلق بدور مصر الافريقي.

ثالثاً:

إن مصر نفسها سقطت في يد الاحتلال البريطاني منذ عام 1882 بعد الثورة العرابية، الأمر الذي أنهى الوجود المصري الفعال في شرق افريقيا أولا، ثم في وسطها خاصة في السودان الذي كان قد شهد قيام الثورة المهدية هو أيضا.

ولقد أدى الانسحاب المصري من شرق افريقيا ووسطها إلى قيام فراغ ضخم في هذه المناطق، وكان مقصودا بالطبع الوصول إلى مرحلة هذا الفراغ، حتى تستطيع الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة أن تمد نفوذها وترث المنطقة وتعيد تقسيمها، وهكذا شهد القرن التاسع عشر موجة جديدة من الاستعمار الأوروبي تهب بعنف على الأراضي الافريقية عامة، وشرقها خاصة.

وبرزت في الأفق الإمبراطوريات: البريطانية، والفرنسية، والألمانية،

والإيطالية.. وكلها تتصارع بعنف وتتسابق بنشاط لاقتسام مناطق النفوذ وتوزيع الإرث وخاصة ما كان يطلق عليه وقتها «أرض بلا صاحب». وما كان أكثر تلك الأراضي التي وضعها الاستعمار الأوروبي تحت هذا الشعار خاصة في افريقيا.

6- الانسحاب المصري أمام الهجوم الأوروبي الحبشي:

لقد كان للوجود المصري في شرق افريقيا أثره البالغ في تعطيل الزحف الاستعماري الأوروبي على المنطقة، لكنه لم يستطع أن يوقفه ويحد من توسعه بل إن التكالب قد زاد بين الإمبراطوريات الأوروبية المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وهو التكالب الذي لم يكن قاصرا على منطقة القرن الافريقي بل كان موزعا على مناطق أخرى كثيرة من العالم الذي كان يعاد تقسيمه بين القوى الأوروبية الحديثة.

وبعد أن استولت بريطانيا على عدن في عام 1839 مدت بصرها التوسعي إلى الساحل الغربي المقابل لعدن عبر مضيق باب المندب، وهو الساحل الصومالي حتى ذلك الوقت. واعتمدت الاستراتيجية البريطانية آنذاك في التوسع غربا على عدة أسباب جوهرية:

1- إمداد قوات الإمبراطورية البريطانية في عدن وفي غيرها شرق السويس باللحوم والمواد الغذائية الأخرى المتوافرة بكثرة في الساحل الصومالي.

2- تأمين الساحل الصومالي المواجه لقاعدتها في عدن، والمتحكم من الغرب في المداخل الجنوبية للبحر الأحمر وبالتالي لقناة السويس، ولتأمن الحكومة البريطانية من أن تقفز إحدى القوى الأوروبية المناوئة إلى هذا الساحل، حيث يتعرض طريق التجارة البريطانية من والى الشرق حينئذ للخطر الداهم.

3- كان التوسع في افريقيا والسيطرة على مناطق التحكم الاستراتيجي والمعابر والمضايق المائية القابضة على طرق التجارة الدولية إحدى ركائز الاستراتيجية البريطانية، باعتبارها أكثر الاستراتيجيات الدولية سيطرة ونفوذا في العالم في ذلك الوقت.

ولم تكن بريطانيا وحدها في هذا الاتجاه، بل إن إيطاليا وفرنسا شاركتاها

في السباق على السيطرة على شئون افريقيا. فقد كان لإيطاليا وجود مباشر في ارتريا وسواحل الصومال الجنوبية، وفي نفس الوقت كانت أطماعها تمتد عبر أراضي الحبشة ذاتها، بينما أظهرت فرنسا اهتمامها هي الأخرى بالمنطقة منذ عام 1830، خاصة أنها لم تكن ترغب في أن تبقى أسيرة القوات البريطانية في عدن المتحكمة في تموين أساطيلها المتجهة إلى مستعمراتها في مدغشقر وفي الهند الصينية أيضا.

ولقد جاء مؤتمر برلين 1884- 1885، ليضع خريطة تقسيم القارة الافريقية و يقنن السباق الاستعماري الأوروبي، ويحدد لكل دولة من هذه الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة، بالإضافة إلى أنه اعترف لأول مرة بقوة محلية افريقية أخرى-هي الحبشة-وأعطاها نصيبا من التوسع الإقليمي على حساب الأراضي الصومالية.

وعلى هذا جاءت نهاية القرن التاسع عشر لتشهد ثلاثة مظاهر أساسية في المنطقة:

1- خروج القوات المصرية من هرر والسواحل الشمالية للصومال تحت الضغط البريطاني والإفلاس المالي.

2- تقسيم أراضي الوطن الصومالي الكبير إلى ثلاثة أجزاء بين ثلاث إمبراطوريات أوروبية هي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا.

3- بروز الدور الحبشي الذي ساهمت الإمبراطوريات الأوروبية في دعمه وإهدائه المناطق الداخلية من الصومال خاصة إقليم الصومال الغربي، وأبو.

واهتمت بريطانيا بالذات بمحاولة اكتساب شرعية مظهرية عن طريق عقد اتفاقيات حماية مع زعماء المناطق التي سقطت تحت سيطرتها في الفترة من 1884- 1886. وكانت ابرز هذه الاتفاقيات تلك التي وقعتها مع زعماء قبائل ساحل الصومال الشمالي والتي نصت فيها على:

- إخراج القوات المصرية من هذه المناطق.
- موافقة زعماء القبائل على حماية بريطانيا لأراضيهم الصومالية.

وسرعان ما سارت فرنسا في الطريق البريطاني طريق البحث عن الشرعية بتوقيع الاتفاقيات غير المتكافئة، فعملت على توقيع اتفاقية مماثلة بينها وبين الصوماليين والدناكل سكان المناطق التي وقعت تحت سيطرتها

هي الأخرى [40].

ولم تكن إيطاليا كذلك ببعيدة عن هذا الاتجاه، فقد وصل الإيطاليون في عام 1889 إلى سواحل جنوب الصومال، وابرموا اتفاقيات حماية مماثلة مع الحكام والسلاطين المحليين، فتمكن الإيطاليون من السيطرة على كل ساحل «بنادر» في عام 1889 من منطقة تقع جنوب خليج عدن وحتى مدينة كسمايو، وواجهوا مقاومة عنيفة من الصوماليين، لكنهم تمكنوا حتى عام 1891 من عقد اتفاقيات الحماية هذه مع زعماء اوجادين في الصومال الغربي.

وأصبح هم الدول الاستعمارية الثلاث تثبيت مناطق نفوذها في الصومال الذي أصبح عمليا ممزقا إلى أربعة أقسام تخضع لبريطانيا وإيطاليا وفرنسا والحبشة، ومن اجل ذلك وقعت هذه الدول اتفاقيات [40] راجع الاتفاقيات البريطانية والفرنسية والإيطالية مع الزعماء المحليين في نهاية الكتاب (الملاحق).

فيما بينها لتحديد مناطق النفوذ، مثل اتفاقية بريطانيا وفرنسا التي حددت الخطوط الفاصلة فيما بينهما، وأصبحت زيلع بداية الخط الذي يمر شمالا بكل من (بهباس و ين) و(بياقبوبي) حتى يصل إلى هرر [41].

ثم توصلت بريطانيا إلى اتفاقية مشابهة مع إيطاليا، هدفها وضع خرائط الحدود وتقسيم الجسم الصومالي الكبير إلى مناطق نفوذ مشتتة.

وإذا كان هذا هو دور الإمبراطوريات الأوروبية الثلاث، فما هو؟ دور الحبشة في تقسيم الصومال، ذلك التقسيم الذي مازال لليوم بؤرة التوتر والعنف في القرن الافريقي؟

في البداية كانت العاصمة الحبشية قبل تقسيم المنطقة عام 1884 مدينة «اكسوم» في الشمال ثم نقلت إلى «جوندر» وأخيرا إلى أديس أبابا الحالية في عام 1890، ذلك أن أراضي المملكة الحبشية حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت محصورة في أراضي الامهرة عند «كوجام» شمال إقليم «شوا» وجنوب إقليم «تجرى».. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وفي ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين 1884- 1885 بدأ التوسع الحبشي جنوبا وشرقا في أراضي الصومال الغربي وأبو، ولذلك تغير اسم الحبشة التاريخي القديم إلى الاسم الحديث «أثيوبيا» موحيا باتساع

الإمبراطورية لتشمل شعوبا أخرى لمتكن في السابق ضمن الحكم الحبشي.

ولقد ذكرت «أرميري برهام» في كتابها-حكومة أثيوبيا-أنه رغم عدم وجود خرائط مفصلة حول سيطرة الحكم الحبشي سنة 1880، فإنه كان من المعروف أن سلطة الحكومة لا تتعدى مائة ميل من مدينة أديس أبابا في ذلك الوقت، في حين كانت الأراضي شرق هذه المنطقة وغربها وجنوبها ملكا لشعوب أخرى وتحت سيطرتها الوطنية، [42] الأمر الذي يثبت أن الأراضي الصومالية لم تكن حتى ذلك الوقت جزءا من الحكم الحبشي تاريخيا، بل هي تختلف عنها جغرافيا وبشريا ودينيا وحضاريا، لكن التوسع الحبشي في تلك الأراضي تم بمساعدة مادية وسياسية مباشرة من القوى الأوروبية لكي تبرز إلى الوجود قوة حليفة تتفق سياسيا ودينيا وترتبط ثقافيا مع هذه القوى الأوروبية الصاعدة.. وهكذا برزت أثيوبيا [43].

ولأن الحبشة مملكة داخلية، ليس لها سواحل على البحر، فقد كان ملوك الحبشة يحلمون على مر التاريخ بالوصول إلى منفذ على البحر، ولقد كتبا لإمبراطور «منليك» مهندس التوسع الأثيوبي وصاحب الفتوحات والتوسعات إلى جمعية بريطانية يحضها على مساعدته قائلا: إن زيلع وعدن تقع تحت أيدي المسلمين ولا أستطيع الاقتراب منهما.

وبهذا أثبت منليك أنه كان يعمل للوصول إلى البحر الأحمر ليجد لإمبراطوريته منفذا ساحليا يفتح الباب أمامه على العالم الخارجي.

من أجل هذا الهدف استخدم منليك كل مشاعر العنصرية الدينية في حملته التوسعية ليكسب تأييد ومساعدة الدول الأوروبية، فكان يقول لزعماء هذه الدول ولرؤساء كنائسها إنه يعيش في جزيرة مسيحية محصورة بين مسلمين ووثنيين، وسرعان ما وجدت هذه العبارة تجاوباً في الدوائر السياسية والكنيسة الأوروبية، ولقد لعبت الكنيسة دوراً أساسياً في الضغط على الحكومات الأوروبية لمساعدة منليك وتمكينه من التوسع، فحصل على الدعم السياسي والدعم المادي وبخاصة الأسلحة الحديثة التي حسمت الأمر لصالحه في نهاية الأمر.

واستطاعت الحبشة أن تستفيد إلى أقصى حد من تنازع الدول الأوروبية واختلاف أهدافها وتضارب سياستها تجاه القرن الافريقي، ولعبت على القوى الأوروبية الثلاث المتواجدة بالمنطقة: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فكانت

النتيجة أن تدفقت عليها المعونات والأسلحة وبخاصة من بريطانيا وفرنسا، تلك الأسلحة التي قهرت بها زعماء الصومال الغربي وأبو شرق الحبشة، حيث كان هؤلاء الزعماء خلوا من الأسلحة الحديثة ومن التأييد السياسي الخارجي..وهما عنصران لازمان لأي مجابهة متكافئة: إمداد عسكري ودعم سياسي.

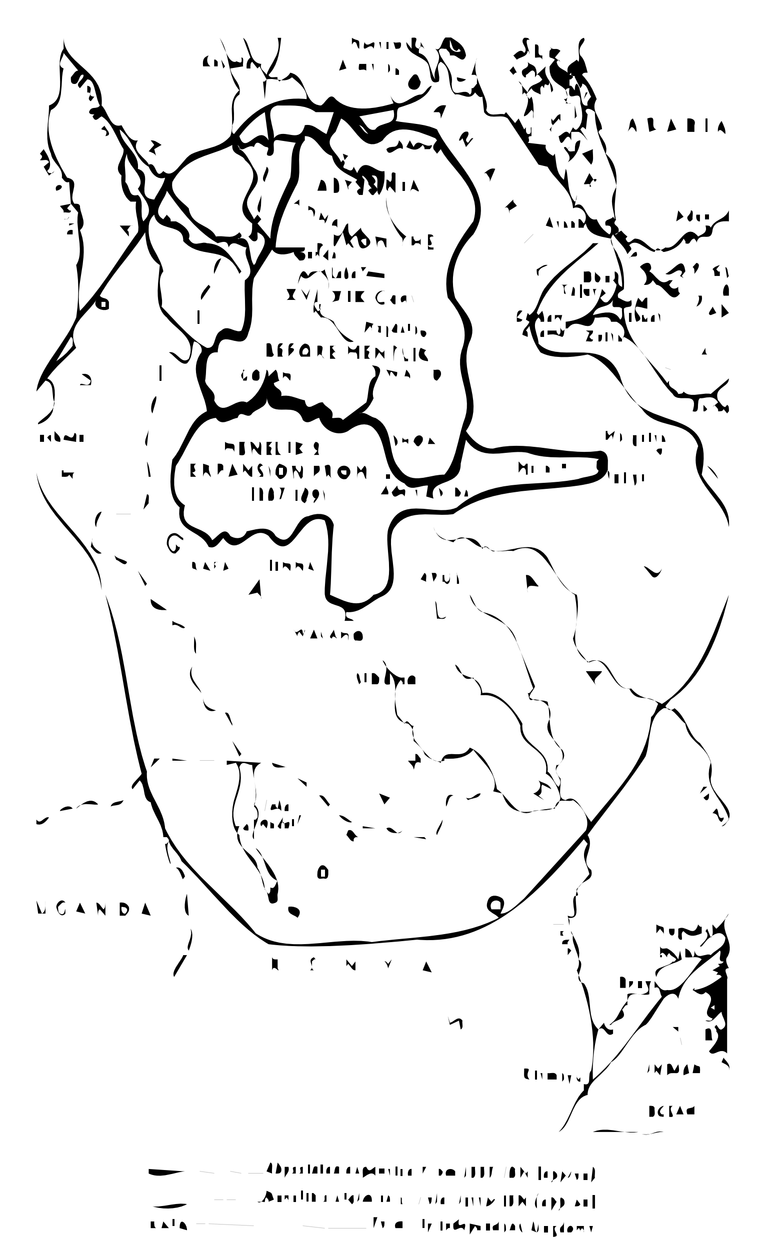
ولقد ركز منليك هجومه الأساسي آنذاك على «هرر» بعد أن تلقى دعماً ومساعدة ضخمة من الإيطاليين الذين كانوا قد وقّعوا معه اتفاقا سريا للاستيلاء على هرر بعد خروج الجيش المصري وانسحابه نهائياً منها، ورغم مقاومة حاكم هرر استطاع منليك الاستيلاء على المدينة بفضل التفوق التسليحي والمساندة الأوروبية الواسعة. وقد سارع منليك بعد إخضاع هرر بإرسال الرسالة التالية إلى المقيم البريطاني في عدن على الضفة الأخرى من البحر:

«من منليك ملك شوا وكل الجالا في الحسن والسيء، كيف حالك؟ بمشيئة الإله نحن بخير، الأمير عبد الله لن يتعرض لمسيحي في بلده، لقد كان «جرى» [44] آخر، ولكن بفضل ومساعدة الرب حاربناه وحطمناه، وهرب بحصانه، ولقد رفعت علمي فوق عاصمته، واحتلت قواتي المدينة.. لقد كان خليفة جرى الذي مات منذ قرون».

وفي رسالة أخرى من منليك إلى رؤساء الدول الأوروبية بعث بها في 1891 يقول: «إذا كانت هناك قوى قادمة من الخارج تعمل على اقتسام افريقيا فلا يمكن أن أقف موقف المتفرج».[45]

الأمر الذي يؤكد إصرار منليك على أن تلعب الحبشة دوراً سياسياً بارزا في التقسيم الاستعماري للمنطقة، وفي ممارسة بسط النفوذ على ارض الآخرين كقوة محلية تمارس دور الشريك في حملة التقسيم والتوسع على حساب أراضي الوطن الصومالي.

وترسيخاً لهذا الاتجاه عقدت الدول الأوروبية عدة اتفاقيات مع الحبشة خاصة في 1897 تتناقض تناقضاً أساسيا مع تلك التي عقدتها نفس هذه الدول مع الزعماء المحليين، وفي ظل هذه الاتفاقيات استطاع منليك الاستيلاء على أراض صومالية جديدة بعد نجاحه في احتلال هرر.. ونلاحظ أن الاتفاقيات الفرنسية الحبشية الموقعة في 1897 قد اختصرت عمق لحدود



MENELIK'S CLAIM TO TERRITORY IN HIS CIRCULAR LETTER
TO EUROPEAN POWERS IN 1891

الفرنسية لصالح الحبشة، الأمر الذي قلص مساحة الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي.

ويقول «رونل رود» رئيس البعثة البريطانية التي تفاوضت على معاهدة 1897: الحقيقة أن الأراضي التي أعطيت للحبشة بموجب هذه المعاهدة لم تكن يوما من الأيام أراضي حبشية لكنها أراض صومالية. وقد قال منليك أثناء تخطيط الحدود الجديدة: أن البريطانيين الذين تمثلهم يتقدمون تجاه أبواب هرر، لكني أجبته بأن الأحباش هم الذين تقدموا حتى وصلوا هرر، ولقد ورثنا هذه الأراضي عن المصريين، وعقدنا حلفاً مع السكان المحليين.

لكن الإمبراطور منليك قال لي: إن هناك طموحات للإمبراطورية الأثيوبية في هذه الأراضي، فأجبته: وماذا يدري الصوماليون القاطنون في هذه الأراضي منذ قرون عن طموحات الإمبراطورية الأثيوبية؟؟

على أنه منذ ذلك التاريخ لم تتوقف بريطانيا عن إتاحة الفرصة للحبشة في التوسع وتسليمها أراضي صومالية جديدة، فبعد أن سلمتها هرر سلمتها «أوجادين» الصومالية كذلك طبقاً لمعاهدة 1897، وفي عام 1955 قامت بريطانيا بتسليم الحبشة منطقة «هود». الصومالية أيضاً.

ولقد كان من نتائج هزيمة الإيطاليين في معركة «عدوة» أن عقدوا اتفاقية مع الحبشة تنازلوا بمقتضاها لهذه عن عدة أجزاء من منطقة الاوجادين التي كانت خاضعة لهم، ثم وقعت الدولتان في مايو 1908 معاهدة جديدة لتحديد الحدود بين الأراضي الصومالية التي وقعت تحت الاحتلال الحبشي، وبين الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الإيطالي.

وفي هذا الصدد يجدر أن نلاحظ روح التناقض البالغ بين الاتفاقيات أو معاهدات الحماية التي وقعتها الدول الاستعمارية الأوروبية مع سكان هذه المناطق الأصليين والتي كان هدفها المعلن هو «حماية» هؤلاء السكان من أي «عدوان» خارجي، وبين تلك الاتفاقيات التي وقعتها نفس الدول الأوروبية مع الحبشة، والتي بمقتضاها سلمت الأولى للثانية أراضي لا تملكها في الأصل، وكان الهدف المشترك هو تدعيم التوسع الإمبراطوري الأثيوبي، وقد تجسد هذا الهدف تماما في الاتفاق الذي وقع في عام 1906 وشاركت فيه الدول الأوروبية، والذي نص صراحة على دعم ومساعدة

الإمبراطورية الأثيوبية والمحافظة على كيانها وحدودها-الجديدة بالطبع-حيث أكدت الدول الأوروبية الموقعة-بريطانيا وإيطاليا وفرنسا-في الفقرة الرابعة من الاتفاق التزامها الكامل بالمحافظة على «وحدة الإمبراطورية الأثيوبية» إذا ما تعرضت إلى أي تهديد.

وهكذا دخلت أثيوبيا شريكاً كاملاً ومباشرا في عملية التقسيم الأوروبي لافريقيا، وأصبح منليك الأثيوبي منشئ الإمبراطورية الحديثة يرتدي نفس الزي الاستعماري لملوك أوروبا، كما سار خليفته الإمبراطور هيلاسي لاسي في نفس الطريق وبنفس الأسلوب، ووضع نفسه في موضع زعماء أوروبا متحالفا معهم في الحرب والسلم على السواء، فإذا كان منليك قد أرسل بجيشه فيما بين 1900 و 1904 لمساعدة حليفته الاستعمارية-بريطانيا-في إخماد الثورة المهدية في السودان والثورة الصومالية بزعامة محمد عبد الله حسن الذي بدا ثورته منذ 1897 فإن هيلاسي لاسي تطوع بإرسال بعض جنوده أيضا لمساعدة أمريكا في الحرب الكورية، تعبيرا عن التضامن في «السيء والحسن..».

على أنه لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى كان 90٪ من مساحة الأراضي الصومالية في يد بريطانيا، وكانت فرنسا تحتل جزءا آخر. وقد أرادت بريطانيا بحكم هذا الوضع أن تكتسب لاحتلالها الشرعية الدولية، فاقترح وزير خارجيتها-ارنست بيفن-وضع تلك الأراضي الصومالية تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تديرها بريطانيا وكان من الطبيعي أن ترفض الأمم المتحدة هذا الاقتراح في ذلك الوقت فقد اعترضت عليه بشدة الأطراف المتناقضة المصالح: أمريكا والاتحاد السوفيتي ثم فرنسا وأثيوبيا.

وقد كان منطق بيفن ساعتها مبنياً على أساس أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت اقتسام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا منطقة القرن الافريقي ثم انضمت أثيوبيا باحتلالها لمنطقة هود، وقال بيفن أن هود هذه هي أرض المراعي التي يذهب إليها نصف سكان الصومال «البريطاني» لمدة ستة أشهر من كل عام، وحركة تنقل الرعاة هذه تتم بانسياب واضح لأن السكان في كل هذه المناطق ينتمون لأصول صومالية واحدة ويجدر وضعهم تحت إدارة واحدة وفي ظل وحدة سياسية موحدة.

لكن أثيوبيا كانت بلا جدال أكثر المعترضين تشددا، فقد فازت بمنطقتي

الصومال الغربي وأبو نتيجة لاستيلاء الإمبراطور منليك الثاني على مناطق العروس في 1888 وعلى هرر في 1887 وعلى بالي وسيدامو في 1897 [46].

وفي نفس ذلك العام عقدت الاتفاقية الفرنسية الحبشية والتي ضم بمقتضاها جزء آخر من الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي للحبشة بالإضافة إلى الاتفاقية السرية الأخرى بين بريطانيا والحبشة في نفس العام 1897 والتي تنازلت بريطانيا بمقتضاها عن أراض صومالية أخرى للحبشة.

ولقد ظلت أثيوبيا الإمبراطورية تتمسك حتى اليوم بما حصلت عليه تحت الحماية الأوروبية من أراضي الصومال، وهي هنا تسوق عدة مبررات تقول إنها قانونية وتاريخية مثل:

- من-الناحية-القانونية-فإن لأثيوبيا الحق في هذه الأراضي بمقتضى معاهداتها مع الدول الأوروبية السالفة الذكر، وأن هذا رتب لها وضعاً قائماً Status Quo. وأن حقها هذا كان يجب أن يكتمل بحصولها على كل أراضي الصومال التي احتلتها الدول الاستعمارية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وأن هذه الدول لم تمكنها من ضم هذه الأراضي.

- ومن الناحية التاريخية يقول الأثيوبيون أنهم وصلوا إلى بحيرة فكتوريا جنوبا بل حتى الخرطوم، بما فيه السودان الحالية وأن حقوقهم تصل إلى هذا المدى.

وقد قال الإمبراطور منليك في رسالة وجهها عام 1891 إلى أصدقائه من ملوك أوروبا: «إنه لو قدر له امتداد الحياة أكثر فإنه يرغب في ضم تلك الأراضي التي تصل به إلى الخرطوم وبحيرة فكتوريا جنوبا..»

أي أن«الجنوب» هنا يعني ضم أراضي كينيا الحالية وليس الصومال فقط لكي يطل على بحيرة فيكتوريا، بينما الحقائق التاريخية تقول إن الأحباش لم يكن الجنوب بالنسبة لهم يصل حتى نهاية القرن التاسع عشر إلا لتخوم مملكة «اكسوم» بالقرب من حدود ارتريا شمالا، بل إن أديس أبابا العاصمة الحالية نفسها لم تكن لهم إلا في أواخر ذلك القرن، وهي الفترة التي توسعوا فيها جنوبا تحت الحماية والتشجيع الأوروبي. حيث كانت الأصول الصومالية تقطن السهول المتاخمة للمرتفعات الحبشية القديمة لاكسوم، ولم تكن هناك أدنى علاقة بين هذه الأصول الصومالية وبين

الأحباش.

وهنا فإن الثابت أن هذه الأصول الصومالية كانت تشكل قومية مميزة الأسس العرقية واللغوية والدينية والحضارية، بينما لم تكن «للإمبراطورية» الأثيوبية نفس تلك الأسس [47] بعكس الادعاء الذي أعلنه رئيس وزراء أثيوبيا في خطابه أمام مؤتمر تأسيس منظمة الوحدة الافريقية في عام 1963، والقائم على مقولة تدعي أن أثيوبيا كانت مملكة استمرت ثلاثة آلاف عام في الماضي، وأن حدودها كانت تمتد إلى البحر الأحمر وسواحل المحيط الهندي، بينما لم تكن هناك دولة تسمى الصومال.

وهو الادعاء الذي وصفه مارجري برهام في كتابه الشهير «أثيوبيا 1948» بأنه ادعاء يمثل إهانة للتاريخ وتجاوزا للحقائق التاريخية وتجاهلا للواقع السياسي والديني..

2 محاور الصراع الاستراتيجي من البحر الأحمر إلى القرن الافريقي

١ - من السويس إلى بوابة الدموع:

كان البحر الأحمر أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم، يحمل التوابل بين الشرق والغرب في العصور السابقة، وأصبح الآن أخطر طرق المواصلات البحرية في العالم يحمل أهم السلع الاستراتيجية بين الشرق والغرب أيضا، وتحول من مجرد بحر داخلي إلى أهم شريان ينقل البترول من مناطق الزيت في الخليج العربي وإيران وشبه الجزيرة العربية إلى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبفضل اكتشاف البترول في الخليج والجزيرة، وبفعل الجوع البترولي في أوروبا وأمريكا اصبح البحر الأحمر بكل ميزاته وخصائصه الجيوبوليتيكية أخطر محاور الصراع الدولي وملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي باعتباره حامل البترول ومعبر التجارة الأساسية ومجال تدفق «القوة العسكرية» ما بين البحر الأبيض المتوسط

والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي، وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي.
و بهذه المميزات الجيوبوليتيكية ارتبط البحر الأحمر بالقرن الافريقي جنوبا، مثلما ارتبط بقناة السويس شمالا، ارتباطا عضويا ومصيريا: عسكريا وسياسيا واقتصاديا، فكل منهما له مميزاته الحاكمة وخصائصه المحددة، حتى اصبحا معا محط أنظار المخططين السياسيين والعسكريين وموضع اهتمام واضعي القرار السياسي، ومحور صراعات معقدة بين القوى الدولية المتصارعة وكذلك القوى المحلية والإقليمية المتنافسة.
ويجدر بنا تحديد الخطوط العامة التي تمنح البحر الأحمر كل هذه الأهمية الدولية:

أولا- البحر الأحمر جغرافيا وجيوبوليتيكيا:

بتطبيق قواعد الدراسة الجغرافية يمكن القول إن البحر الأحمر جسم ممتد طوليا مابين السويس في أقصى الشمال، وبين «بوابة الدموع» أو باب المندب في أقصى الجنوب، وكلتاهما تمثل خانقا قابضا حاكما يحصر مياه البحر طبيعيا ويحاصره جغرافيا ويتحكم فيه، حتى ليكاد يحوله إلى بحيرة مستطيلة مغلقة، وهو بهذا التحديد يتصل من ناحية الشمال بخليج السويس وخليج العقبة، كما يتصل من ناحية الجنوب بخليج عدن المفتوح على مياه المحيط الهندي، ويضم حول سواحله تسع دول، هي على الساحل الافريقي من الشمال إلى الجنوب. مصر-السودان-جيبوتي-أثيوبيا التي تحتل الساحل الارتري. وعلى الساحل الآسيوي: فلسطين المحتلة-الأردن-السعودية-اليمن الشمالية ثم اليمن الجنوبية، ويلاحظ هنا أن أثيوبيا ليس لها أصلا سواحل بحرية سواء على البحر الأحمر أو المحيط الهندي، فهي-تاريخيا-دولة داخلية لا تطل على الساحل، ولكنها تحت ضغط هذا الإحساس الخانق وبمساعدة الاستعمار الأوروبي نجحت في التوسع، منطلقة من الهضبة الحبشية في الداخل لتحتل بالقوة العسكرية وبالمؤامرات السياسية كلا من الساحل الارتري، حيث تطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وساحل الصومال الغربي-اوجادين-الذي تطل منه على مياه المحيط الهندي وبذلك ركبت القرن الافريقي.
وفي محاولة للمقارنة فأننا نجد أن الطول الإجمالي لسواحل البحر



مداخل البحر الاحمر من الشمال الى الجنوب

الأحمر بما فيها سواحل خليجي السويس والعقبة يبلغ نحو 3069 ميلا، باعتباره مستطيلا مائيا تصل مساحته إلى 17800 ميل مربع، وإذا أخذنا نقطة شمالية عند السويس، ونقطة جنوبية عند باب المندب فإن الطول يبلغ 1200 ميل. ويبلغ أقصى اتساع له حوالي 190 ميلا فيما بين مصوع على الساحل الارتري الافريقي وجيزان على الساحل الشرقي الآسيوي، بينما يبلغ اقل اتساعاته نحو 40 ميلا فقط فيما بين عصب على الساحل الغربي والمخا على الساحل الآسيوي.

وإذا كان باب المندب هو نقطة الحصار والخنق في الجنوب، فإن مضايق تيران وجوبال هي نقاط نفس الحصار والخنق عند الشمال، حيث تنتشر الجزر والشعاب المرجانية التي تقسم مياه البحر إلى ممرات ملاحية صغيرة وضيقة تجعل من الملاحة مخاطرة تحتاج إلى حسابات دقيقة لتحقيق السلامة والمرور الهادئ.

فمضيق جوبال الذي يقع في المدخل تماما من خليج السويس لا يزيد عمقه عن 300-330 قدما، وتنتشر في مياهه عدة جزر أهمها شدوان وجوبال وأم قمر.

وشرق جوبال يرقد مضيق تيران في مدخل خليج العقبة، ويصل عمق المياه هناك إلى اكثر من 3300 قدم بينما يضيق اتساعه إلى معدل 8- 10 أميال فقط وفي هذا المضيق تنتشر كذلك عدة جزر أهمها: تيران وصنافير الرابضة في مدخل المضيق بتحكم استراتيجي بالغ الأهمية [48].

وإذا انتقلنا جنوبا عند نقطة الحصار الأخرى، فسوف نجد بوابة الدموع أو باب المندب بكل أساطير التاريخ القديمة حولها التي تنشر الفزع والموت للبحارة العابرين، فمضيق باب المندب لا يزيد اتساعه عن 20 ميلا، تتولى جزيرة «ميون» أو «بريم» تقسيمه بشكل يعوق الملاحة المريحة الانسيابية. فالجزيرة تقسمه إلى ممرين، أحدهما بالغ الضيق وهو الممر الشرقي بعرض أقل من ميلين فحسب، والآخر في الغرب بعرض يصل إلى 16 ميلا، تنتشر فيه الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية التي تزيد بالطبع من وعورة الملاحة، ورغم أن عمق هذا الممر في معظم مياهه يصل إلى 990 قدما فإن هذا العمق في الممر الشرقي يقل حتى يصل في بعض أجزائه إلى نحو 85 قدما فقط.

وهكذا تبدو أهمية نقاط التحكم الاستراتيجي الشمالية عند السويس وتيران، والجنوبية عند باب المندب في خنق الملاحة المدنية والعسكرية على السواء في البحر الأحمر.. ولذلك دار الصراع دائما حول نقاط التحكم هذه، سواء كان صراعا دوليا أو محليا. واكتسبت مناطق مثل القرن الافريقي غربا والسواحل العربية شرقا في جنوب البحر، ومضايق تيران شرقا وجوبال غربا في شمال البحر مميزات جيوبولتيكية في خريطة الصراع الدولي والمنافسة الحادة القائمة اليوم بين القوى العظمى، وكذلك على مستوى الصراع الإقليمي خاصة بين العرب وإسرائيل من ناحية، وبين العرب وأثيوبيا سواء كانت متحالفة مع الغرب الأمريكي الأوروبي أو مع الشرق السوفيتي، من ناحية أخرى.

وهنا يجدر بنا رصد ملاحظتين أساسيتين:

أ- يعتبر البحر الأحمر بحرا طويل الساحل الأمر الذي يترجم جيوبوليتيكيا بالقول إن السواحل الطويلة لها قدرة طاغية على التحكم في مياه البحر وفي الملاحة فيها، ونتيجة لهذا فإن الدول المطلة على هذا البحر المتحكمة في سواحله تؤدي دورا أساسيا في لعبة الصراع الدائرة حوله، وتتحكم بالتالي في هذا الشريان السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يربط الشرق والغرب من اقصر طريق ملاحي.

ولتوضيح ذلك نقول إن سواحل البحر الأحمر موزعة على الدول التي تطل عليه، ونصيب كل منها يتراوح مابين 1125 ميلا للسعودية بنسبة 36٪، ومابين خمسة أميال للأردن بنسبة ١ر0٪ فقط. ويأتي الترتيب التنازلي بعد السعودية ليوضح أن مصر تمتلك المرتبة الثانية في طول سواحلها على البحر الأحمر بطول 898 ميلا بنسبة 8 ر28٪، ثم أثيوبيا (الساحل الارتري المحتل) 425 ميلا بنسبة 6 ر15٪، والسودان 309 أميال بنسبة 8 ر6٪، وجمهورية اليمن الشمالية 275 ميلا بنسبة 8ر8٪، ثم جيبوتي 25 ميلا بنسبة 7 ر0٪ وفلسطين المحتلة 7 أميال بنسبة 2ر0٪ فقط.

وهكذا فإن الأغلبية المطلقة من امتدادات سواحل هذا البحر الهام هي سواحل عربية في وضعها الراهن وكلها-تاريخيا-سواحل عربية مائة في المائة (اذا ما عرفنا أن إسرائيل لم يكن لها أي نقطة ساحلية على خليج العقبة طبقا لقرار التقسيم، لكنها بعد إعلان قيامها في عام 1948 اندفعت

بكل قواها نحو مياه الخليج لتصنع لنفسها منفذا على البحر الأحمر شريان اتصالها بإفريقيا وآسيا، ولتصبح بذلك دولة ذات ساحلين، الأصلي واجهة بحرية على البحر الأبيض المتوسط بطول يتراوح مابين 118- 120 ميلا، والساحل الآخر على البحر الأحمر بطول لا يتعدى 7 أميال لكنه في النهاية يمثل منفذها الاستراتيجي الثابت تجاه العالم الافرواسيوي).

ونفس الوضع بالنسبة لأثيوبيا، التي احتلت الساص الارتري والساحل الصومالي الغربي لتفتح لنفسها منفذا بحريا.. بكل ما يمثله ذلك من أهمية جيوبوليتكية، هي ببساطة أهمية الفرق بين دولة داخلية مغلقة محاصرة باليابس من كل اتجاه، وبين دولة منفتحة على البحار والمحيطات لها سواحل تطل عبرها على ا لعالم.

ب- إذا كنا قد أوضحنا آنفا أهمية السواحل في التحكم في حركة الملاحة المدنية والعسكرية في البحر الأحمر، فإن ثمة عاملا آخر له أهمية جيوبوليتكية مشابهة أو متقاربة مع أهمية التحكم في السواحل. وهو امتلاء البحر الأحمر بالجزر المتناثرة شمالا وجنوبا، والتي يرقى بعضها إلى أهمية استراتيجية بالغة تعادل أهمية نقاط الخنق والحصار والتحكم الاستراتيجي.

إن تضاريس أعماق البحر الأحمر تضاريس وعرة قاسية باعتباره أخدودا «شقا» غائرا فيما بين اليابس الافريقي غربا واليابس الآسيوي شرقا.. فقاع البحر تغطيه تلال مرتفعة، يصل ارتفاع بعضها إلى مادون سطح الماء، ويظهر بعضها الآخر فوق السطح على شكل جزر، بعضها له سمات الجزر التي تتكون على أعماق كبيرة من القاع إزاء تراكم الطفوح البركانية التي يبلغ منسوبها أحيانا منسوب الجبال، وهي التي تسمى بالجزر المحيطة، مثل جزيرة الزبرجد بالقرب من «راس باناس» على الساحل المصري، وجزر ذقر وحنيش الكبرى والصغرى عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وهناك أيضا جزر ساحلية مفصولة عن اليابس مثل جزر بريم وشدوان وفرسان وقمران ومجموعة جزر دهلك، كل ذلك بالإضافة إلى كثرة انتشار الجزر المرجانية ذات الشعاب العتيقة التي تساعد على نمو المرجان بينها.[49]

وطبقا للمراجع الدولية فإن مياه البحر الأحمر تحتوي على حوالي 380 جزيرة معروفة ومرصودة، بعضها آهل بقليل من السكان ومعظمها خال مهجور تماما، وإذا كانت معظم سواحل هذا البحر تابعة لدول عربية فكذلك

الأغلبية العظمى من هذه الجزر تابعة لنفس الدول العربية على الوجه التالي وبالترتيب التنازلي

السعودية:	144 جزيرة أهمها فرسان
أثيوبيا:	126 جزيرة أهمها مجموعة دهلك، وحالب، وفاطمة
اليمن الشمالية:	39 جزيرة أهمها ذقر وقمران
السودان:	36 جزيرة أهمها سواكن
مصر:	26 جزيرة أهمها شدوان، تيران صنافير
جيبوتي:	6 جزر أهمها موليلة (ويقال أن اسمها العربي الأصلي أم ليلة)
اليمن الجنوبية:	2 أهمها حنيش الكبرى وبريم.

وبهذا التوزيع فإن 67٪ تقريبا من هذه الجزر تابعة للدول العربية الأمر الذي يضفي على هذه الدول أعباء مضاعفة في الاستفادة الجيوبوليتكية من هذه الجزر، وفي حمايتها بالتالي من الإغارة والاستعمار والصراع الإقليمي والدولي الهادف إلى السيطرة على مواقع التحكم الاستراتيجي، ومن بينها مثل هذه الجزر بالطبع، كما رأينا ما فعلته أثيوبيا في احتلال بعض جزر المدخل الجنوبي، وما فعلته إسرائيل خلال عدوان باحتلال بعض جزر خليج العقبة لتأمين مصالحها وحماية ملاحتها وحرمان العرب من مثل هذه الميزات.

ثانيا: البحر الأحمر استراتيجيا:

رغم امتداد البحر الأحمر بمثل هذا العدد المعروف والمرصود من الجزر بالإضافة إلى تلك الأخرى غير المعروفة، ورغم كثرة الشعاب المرجانية على شطآنه وانحصار المجرى الملاحي في وسط مياهه بشكل يحيل الملاحة فيه إلى ملاحة خطيرة تحتاج إلى ملاحين مهرة، يحفظون ممرات البحر وشعابه، رغم كل ذلك فقد اكتسب هذا البحر أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية منذ عصور التاريخ السحيقة، ذلك أن القدماء أيضا عرفوا فيه ميزة الربط بين الساحل الآسيوي عند شبه الجزيرة العربية والساحل الافريقي عند مصر ثم إلى شمال افريقيا، وعند السودان والصومال إلى قلب القارة

السوداء.

وعرفوا فيه كذلك ميزة الربط بين المحيط الهندي جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، كأقصر طريق للملاحة، ومن ثم للتجارة وبالتالي لنشر النفوذ السياسي من خلاله.

ويقول المؤرخون أن الثابت وثائقيا أن هذه الأهمية الاستراتيجية والميزات السياسية والاقتصادية قد عرفت منذ أربعة آلاف عام تقريبا وربما خلال الألف الثانية قبل الميلاد، ولقد كانت الريادة في كشف أهمية الإبحار عبر هذا البحر ترجع للفراعنة وبالذات إلى أسطول الملكة حتشبسوت الذي ذهب خلال مياهه إلى بلاد بنط عند القرن الافريقي (الصومال وارتريا)، كما أن فضل تحديد معالم الملاحة في البحر بشكل واضح يرجع كذلك للفينيقيين-وهم الملاحون المهرة في عصور ما قبل التاريخ-خاصة خلال رحلاتهم البحرية لاستكشاف الشواطئ الافريقية الطويلة قبل الميلاد بأكثر من خمسمائة عام على الأقل.

وخلال كل هذه المحاولات-سواء الفرعونية أو الفينيقية-لتحديد مسالك الملاحة في البحر الأحمر، فقد كان الهدف الاقتصادي والسياسي واضحا ومحددا في عقول أولئك الذين قاموا بمثل هذه المغامرات في بحار مظلمة مجهولة، لا تمثل لهم سوى الغرق والظلام والضياع.. لكنهم بالإصرار والمثابرة وشجاعة الارتياد والاستكشاف تمكنوا في النهاية من أن يمدوا حبل الاتصال الاستراتيجي بين الشواطئ الشرقية لمصر وبين الشواطئ الجنوبية للقرن الافريقي، وهو ذلك الحبل الذي ما زال حتى اليوم يمثل أهمية جيوبوليتكية واستراتيجية بالغة عند واضعي القرار السياسي ومخططي الاستراتيجيات ومحركي الصراعات الإقليمية والدولية.

وسواء أكانت الصراعات بين الشعوب القديمة في مصر والجزيرة العربية وسواحل افريقيا، أو بين دويلات العصور الوسطى، أو بين إمبراطوريات الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا، أو بين القوى العظمى الحالية خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن البحر الأحمر بمدخله الشمالي عند السويس، وبمدخله الجنوبي عند باب المندب والقرن الافريقي، ظل وسيظل يلعب دور محور الصراع في هذه المنطقة من العالم.

لقد كان قديما هو طريق التوابل فأصبح حديثا طريق البترول، وكانت التجارة ما بين الغرب الأوروبي والشرق الآسيوي تمثل عصب الحياة للدول الكبرى في العصور الماضية، فأصبح البترول الخام المنقول من بحيرات إنتاجه الواسعة في الخليج العربي والجزيرة العربية وإيران إلى مصادر استهلاكه في أوروبا وأمريكا يمثل بدرجة أكثر وأوضح عصب الحياة للدول الصناعية والمتقدمة في العصور الحديثة.

وكان تهديد طريق التجارة مابين الشرق والغرب في العصور الماضية يمثل تهديدا للأمن العالمي والإقليمي، وأصبح تهديد طريق البترول بين الشرق والغرب في العصور الحالية يمثل تهديدا للسلام والأمن العالميين بدرجة أخطر يرقى إلى مرتبة إعلان الحرب الشاملة.

2- على طريق الآلام حاملا صليب البترول:

وبهذا المفهوم يصبح البحر الأحمر اليوم-كما كان في الماضي-محور الصراعات الإقليمية والدولية، فالمستفيدون من تجارة الشرق كانوا يحمون أمن طريق هذه التجارة بأساطيلهم وجيوشهم التي احتلت عديدا من البلدان الواقعة على هذا الطريق، والمستهلكون للبترول اليوم يهيمنون ويدافعون كل تأمين طريق البترول بين الشرق العربي والغرب الأوروبي الأمريكي بأي ثمن، حتى لو وصل الأمر إلى حد التهديد بحرب عالمية ثالثة، أو بحروب إقليمية ومحلية محدودة أو بحملات تأديب وردع عسكرية محسوبة ومخططة الهدف والغاية والغرض.

وبالنظر إلى كل هذه الأهمية الاستراتيجية قديما وحديثا على السواء، فقد جلب الواقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشاكل للدول المطلة على سواحله أو حتى القريبة منه، وإذا كان هو طريق الحياة والتجارة والبترول والثراء للآخرين فقد لعب دور طريق الآلام لأصحاب سواحله. والذي لا شك فيه أن أولئك الذين يملكون السواحل المتحكمة في نقاط اختناقه عند المدخل الشمالي خاصة مصر، وعند المدخل الجنوبي-خاصة القرن الافريقي قد تحملوا العبء الأكبر والأصعب من تلك الآلام والمصاعب على مر التاريخ.

ومنذ أن فكر الفراعنة المصريون في ربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض

بقناة تربط الأول بالنيل لتسير السفن التجارية عبره إلى البحر الأبيض المتوسط، وفكرة اختصار المسافة والوقت بين الشرق والغرب تطرح نفسها بإلحاح ومثابرة، حتى تحقق ذلك بشكل مباشر وبأقصر الطرق في عام 1869، عندما شقت قناة السويس لتربط البحر الأحمر من خليج السويس جنوبا بشاطئ المتوسط عند بور سعيد شمالا.

ولذلك اعتبر هذا الإنجاز البشري انقلابا في كل الموازين السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في العالم كله، و بقدر ما جلبت قناة السويس الرخاء لتجارة العالم وحرية الحركة وانسيابها مابين الشرق والغرب للأساطيل الدولية العسكرية، بقدر ما جلبت المتاعب لمصر نفسها، التي وقعت فريسة للمطامع الاستعمارية، شأنها شأن معظم المناطق الاستراتيجية الأخرى المتحكمة في مداخل ومخارج البحر الأحمر فبينما احتلت بريطانيا عدن على الشاطئ الآسيوي الشرقي لباب المندب في عام 1839 لتتحكم بواسطتها في حرية المرور من والى البحر الأحمر عند مدخله الجنوبي، احتلت فرنسا جيبوتي والصومال الفرنسي في القرن الافريقي على الساحل الافريقي الغربي لباب المندب نفسه لتقف في مواجهة التوسع والتحكم البريطاني.

وبينما نجحت فرنسا في إقناع خديو مصر بشق قناة السويس ومن ثم تحكمت في إدارتها منذ البداية، سارعت بريطانيا إلى احتلال مصر نفسها لتواجه التحكم الفرنسي في حرية المرور من والى البحر الأحمر عبر بوابته الشمالية.

ولقد ظل البحر الأحمر بمدخله الشمالي في مصر، ومدخله الجنوبي عند باب المندب بشاطئيه العربي في آسيا شرقا والقرن الافريقي غربا محور صراع الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر، خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التي نافست الاثنتين باحتلال الصومال والساحل الأرتري.

وبنفس الدرجة-إن لم يكن بدرجة أشد-أصبح البحر الأحمر بمدخليه الشمالي عند السويس والجنوبي عند باب المندب والقرن الافريقي، محور صراعات القوتين العظميين في عالم اليوم.. الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فكلتاهما تحاولان أن توطدا نفوذهما السياسي

والاقتصادي والعسكري والعقائدي عند نقاط التحكم في مداخل البحر وفي مخارجه، خاصة في ظل اكتشافات البترول الهائلة في الخليج العربي، وما يمثله البترول من أهمية استراتيجية دولية.

وهكذا فإن العمق التاريخي يكشف بلا جدل الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر عبر العصور المتتالية، وارتباطه بحركة الصراع عند مصر شمالا والقرن الافريقي جنوبا.

ومنذ أن نفذ الفراعنة فكرة ربط البحر الأحمر بالأبيض عن طريق وادي النيل، وتكرار هذه الفكرة على يد بطليموس الثاني وعمرو بن العاص، انكسرت فكرة أن البحر الأحمر بحيرة داخلية راكدة ومغلقة، وتحول إلى أداة وصل واتصال مفتوح، وبالتالي موضع جذب وموقع صراع.

ولم يغب عن الفراعنة أو البطالسة والرومان من بعد، أو العرب والأوروبيين في النهاية تلك الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر كطريق ينقل تجارة الهند وأفريقيا وبلاد الجزيرة العربية، وكممر ملاحي يسهل تحرك الأساطيل، وبالتالي يسرع بنشر النفوذ السياسي حول شطآنه الطويلة التي ازدهرت مدنها وموانيها وحضاراتها بفضل مرور طريق التجارة الرئيسي في العالم بها أو عبرها.

ولم ينتكس هذا الازدهار الذي انشر عند مداخل البحر الأحمر وعلى سواحله إلا في نهاية القرن الخامس عشر عندما اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح، ليربط الغرب بالشرق عن طريق ملاحي مباشر، فعاد البحر الأحمر إلى تقوقعه الحضاري وفقد أهميته التجارية والاستراتيجية بالتداعي، ليفسح طريق الازدهار لحضارات جديدة ومدن جديدة وموانى جديدة، هي حضارات وموانى الأطلنطي الصاعدة التي بنت تقدمها الحديث على حساب الحضارات القديمة المنتشرة على سواحل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط.

لكن هذا «الكمون» الحضاري والتقوقع الاستراتيجي لم يطل ظلامه على البحر الأحمر كشريان وصل قصير وسريع بين الشرق الافريقي الآسيوي والغرب الأوروبي، فقد كان لصراع القوى بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين، البريطانية والفرنسية أثره على إعادة استخدام وازدهار هذا الشريان الحيوي، فقد كانت كل منهما تحاول بسط نفوذها في الشرق، وقطع طرق

تجارة الأخرى والاستيلاء على ممرات ومعابر هذه التجارة.

وفي الوقت الذي عادت فيه بريطانيا الإمبراطورية إلى استخدام طريق البحر الأحمر لنقل المسافرين بين جزرها الرئيسية وبين مستعمراتها العظمى في الهند، ركزت الحملة الفرنسية على مصر في عام 1798 على دراسة شق قناة تصل بين البحر الأحمر والبحر الأبيض، ومنذ ذلك الوقت اشتعل الصراع بين الدولتين للحصول على امتياز شق هذه القناة، حتى تحقق السبق لفرنسا بافتتاح القناة في نوفمبر 1869.

وأعاد افتتاح قناة السويس للبحر الأحمر تلك الأهمية الاستراتيجية البالغة كأقصر طريق بين الشرق والغرب، مقارنة بطريق رأس الرجاء الصالح الدائري الطويل، مختصرا بذلك ثلثي المسافة تقريبا.. كما أعاد لمداخل البحر الشمالية في مصر، والجنوبية عند القرن الافريقي أهميتها الجيوبوليتيكية النادرة، ثم أعاد للجميع حدة صراعات الدول الاستعمارية الكبرى القديمة والمترهلة، وعنف صراعات القوى العظمى الحالية القوية، بكل ما تعنيه هذه الصراعات من انعكاسات ومخاطر محلية وإقليمية ودولية، خاصة منذ نهاية الثلث الأول من القرن العشرين، عندما بدأ البترول المكتشف حديثا آنذاك في الخليج العربي والجزيرة يتدفق بكميات تجارية ضخمة، أزاحت عصر الفحم من الصناعة الأوروبية ليحل هذا السحر البترولي الجديد محله، بل ولكي يدفع الحضارة الصناعية الحالية إلى آفاق أوسع وأكثر تعقيداً، الأمر الذي حول البترول بمناطق إنتاجه وطرق نقله ومعابر مروره-خاصة البحر الأحمر الشريان الذي ينقل 70٪ من بترول الخليج المتدفق إلى أوروبا وأمريكا-إلى قيمة استراتيجية تهدد أمن الدول الصناعية الغربية في الصميم.

وبتطبيق القواعد الجيوبوليتكية على البحر الأحمر ومدخليه الشمالي والجنوبي يمكن رصد المميزات التالية:

أ- يمتاز هذا البحر بموقعه الذي يتوسط القارات الكبرى الأساسية آسيا وافريقيا وأوروبا، وقد لعب دورا تاريخيا في ازدهار الحضارات الآسيوية والافريقية والمتوسطية التي نشأت على شطآنه أو بقربها، بفضل قيامه بدور الشريان الحيوي لنقل التجارة فيما بين الشرق والغرب منذ عصور التاريخ القديمة وحتى اليوم.

ب- يتميز كذلك بأنه يقع في الوسط بين البحار الشرقية والغربية، أو بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي بشكل أكثر تحديدا. وهو يشبه الجسر العائم بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب. (50)

ج- ثم هو يتميز في عصرنا الحالي بأنه يتوسط بين بحيرات البترول الضخمة التي ما زالت تحتفظ بأكثر من 90٪ من احتياطي العالم في الخليج العربي والجزيرة العربية، وبين اكثر مناطق العالم استهلاكا لهذه السلعة الاستراتيجية بحكم أنها مناطق تضم دول العالم الصناعية المتقدمة.

3- أثيوبيا وإسرائيل محور الصدام:

و بفضل كل هذه المميزات أصبح البحر الأحمر بقرنه الافريقي جنوبا، وبقناة السويس شمالا محط الأنظار ومطمع الطامعين وموقع صدام المصالح الدولية وصراعات القوى الإقليمية والعظمى على السواء. فقد اعتبرته الدول العربية الواقعة على سواحله مجرد بحيرة داخلية عربية، لها مطلق التصرف فيه والتحكم في مداخله ومخارجه، في جزره وشطآنه، في مياهه البالغة الملوحة وفي كنوز أعماقه غير المعروفة.

لكن ذلك لم يكن إلا وهما كبيرا تخيلته هذه الدول لسببين أساسيين:

الأول: أن هذه الدول العربية لم تجهد نفسها واقعيا وعمليا لتثبت أنها بالفعل صاحبة هذا البحر، والمسيطرة على ملاحته والمالكة لكنوزه سواء تلك المغمورة بمياهه، أو التي تتحكم في مجراه الملاحي والتي تسمى مناطق ومراكز التحكم الاستراتيجي، بل هي على العكس من كل ذلك، اختلفت أكثر مما اتفقت، الأمر الذي زاد طمع الطامعين، وشجع الآخرين على أن يكسروا هذا القيد الذي كان العرب يريدون فرصة على البحر باعتباره عربيا داخليا.

الثاني: أن اكتشاف البترول بكمياته المنتجة الضخمة وباحتياطاته الأضخم في الخليج العربي والجزيرة وإيران حول المنطقة بأسرها إلى منطقة قابلة للاشتعال الفوري إذا ما تعرضت مصالح الدول الغربية الصناعية الكبرى فيها للخطر، فقد أصبحت هذه الدول-سواء كانت أوروبية آلي أمريكية-تعد نفسها صاحبة (الحق الأول) في البترول العربي الإيراني فهي صاحبة شركات التنقيب والإنتاج والنقل، وهي سوق الاستهلاك

والاحتكار العالمي لهذه السلعة الاستراتيجية التي سوف تقرر إمكانيات الحرب أو السلام الدولي لسنوات قادمة طويلة. ولأن طريق البترول إلى الغرب، هو أصلا طريق الخليج العربي عبر مضيق هرمز إلى خليج عدن فباب المندب إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد تحولت نقطة الاختناق الجنوبية عند القرن الأفريقي، ونقطة الاختناق الشمالية عند السويس، وكذلك المجرى الملاحي كله للبحر الأحمر، تحولت إلى أخطر مراكز التحكم الاستراتيجي التي تنظر إليها الدول الأوروبية الأمريكية على أنها «ضرورات أمن» يجب حمايتها من أي خطر مضاد.

وبذلك سقط طريق البترول في شرك الاستقطاب الدولي وصراع القوى، تحت ضغط عوامل كثيرة أخطرها كما ذكرنا آنفا احتلال البترول تلك المكانة الخطيرة في حياة الدول الصناعية الغربية الكبرى، وتحولت الدول العربية من دول حاكمة مالكة لهذا الطريق الحيوي الهام إلى دول محكومة مملوكة لقوى أخرى خارجية، مارست بذكاء لعبة الاستقطاب.

فإذا تمركزت أمريكا جنوبا عند القرن الأفريقي، في أثيوبيا مثلا، سارع السوفيت إلى تثبيت أقدامهم شمالا عند السواحل المصرية، وإذا انتقل السوفيت إلى الصومال، سارع الأمريكيون بتقوية تواجدهم على الطرف المقابل.

وإذا نجحت أمريكا في تغيير موازين القوى خاصة بعد طرد مصر للخبراء السوفيت في 1972، سارع السوفيت إلى تثبيت أقدامهم في أثيوبيا بعد ثورة 1974، وإذا قفز السوفيت إلى عدن، حاول الأمريكيون الأطباق على الخليج العربي، وإذا التزم السوفيت بتأييد الخط السوري والعراقي، ازداد الأمريكيون تحيزا وتدعيما لإسرائيل لتستمر في دورها كهراوة غليظة تدق رأس المنطقة.

وهكذا سارت لعبة الاستقطاب وتعقدت يوما بعد يوم وتبادلت القوتان العظميان المواقع، في ظل استراتيجيات واضحة ومحدودة، لكن أبداً لم يغب طريق البترول عن عيون أي منهما واهتماماته الأساسية.

ويجدر بنا ونحن نضع أيدينا على خريطة الصراعات الدولية والإقليمية حول البحر الأحمر، بقرنه الافريقي جنوبا والسويس شمالا، أن نرصد دورين أساسيين لقوتين إقليميتين لعبتا دور مخلب القط للقوتين العظميين،

في إثارة المتاعب للعرب، وضرب فكرة «تعريب» البحر الأحمر وتحويل مضايقه وممراته العربية الواقعة في نطاق المياه الإقليمية إلى ممرات ومضايق دولية بحكم الأمر الواقع وفرض الأوضاع بالقوة.

والقوتان المقصودتان هما إسرائيل شمالا، وأثيوبيا جنوبا، وقد اعتبرت كل منهما أن لها حقا واقعيا واستراتيجيا في البحر الأحمر، بكل مياهه وممراته ومضايقه، واعتبرت كذلك أن أي تهديد لهذه الممرات أو المضايق هو تهديد مباشر لمصالحهما القومية يصل إلى درجة إعلان الحرب.

وليس من قبيل المصادفة أن إسرائيل لعبت دوما دور الهراوة الغليظة لضرب العرب في الشمال، بتحريض من قوى دولية لها مصالح مباشرة في إحكام السيطرة الدائمة على العرب، شعوبا وأرضا وثروات ومواقع استراتيجية، كما أن أثيوبيا لعبت-في معظم الأحيان-نفس الدور في الجنوب، بتحريض من القوى الدولية، خاصة وأنها باحتلال الساحل الارتري الذي يركب باب المندب من الغرب، أصبحت تطل مباشرة على جزيرة البترول وخليجه وعلى نقطة التحكم الجنوبية الأساسية في مروره إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية في أوروبا وأمريكا.

وليس من قبيل المصادفة بعد ذلك، وقد تشابهت الظروف والتقت المصالح والأهداف، أن تتعاون الدولتان-أثيوبيا وإسرائيل-تعاونا لصيقا في تحقيق هذه المصالح المشتركة، وان تتبادلا توزيع العمل والنشاط، ابتداء من تبادل المعلومات، إلى التعاون الاقتصادي والعسكري والتنسيق السياسي المباشر، كما سوف نرى الآن من خلال تطور الأحداث.

4- من أمن شرم الشيخ إلى أمن القرن الافريقي:

وإذا أردنا أن ندرس العلاقة بين البحر الأحمر والقرن الافريقي من جهة، وبين «نظرية الأمن» الإسرائيلية المزعومة من جهة أخرى، فمن الواجب أولا أن نؤكد الحقائق التالية:

1- لم يكن لإسرائيل طبقا لقرار التقسيم وحتى إعلان قيامها في مايو 1948 أي حدود أو نقاط وصول إلى المياه جنوبا أي على خليج العقبة.

2- في 16 مارس 1949 أي بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية الهدنة في 24 فبراير 1949، اندفعت بقواتها جنوبا لتحتل لسانا ضيقا على خليج العقبة

عند «أم الرشراش» وحولته إلى ما يعرف الآن بميناء «ايلات» المجاور لميناء العقبة الأردني، مخالفة بذلك اتفاقية الهدنة وقرار إيقاف جميع العمليات العسكرية..

3- منذ ذلك التاريخ بدأت إسرائيل تدعي لنفسها حق المرور البريء في خليج العقبة-التي أصبحت تطل عليه من ايلات-وفي مضايق تيران التي تربط الخليج بالبحر الأحمر، طبقا لاتفاقية جنيف المعقودة في إبريل 1958 المنظمة لحقوق المرور في البحار الدولية والإقليمية على السواء، مدعية تحت هذا الستار أن مضايق تيران هي مضايق دولية وليست إقليمية.

4- لم تكن مضايق تيران في أي عصر من العصور مضايق دولية على الإطلاق، لأنها تقع كلها وبالكامل في مياه إقليمية عربية[51] الأمر الذي ينفي ادعاء إسرائيل السالف.

5- تطبيقا لهذا الموقف فرض حظر عربي على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، الذي تحتل سواحله كل من السعودية ومصر والأردن، وعلى مرور سفنها.. أو تلك التي تحمل لها البضائع عبر مضايق تيران ذات المياه الإقليمية.

6- عندما قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعدوان 1956 على مصر ركزت إسرائيل عينها على احتلال شرم الشيخ، القبضة التي تتحكم في عنق مضايق تيران والتي منها كانت المدفعية المصرية الخفيفة تغلق أبوابه في وجه إسرائيل.

ولقد ساومت إسرائيل كثيرا بشرم الشيخ عندما فرض عليها الانسحاب من سيناء، حتى حصلت على «امتياز» تواجد قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، وتحت اعلام هذه القوات حصلت إسرائيل على حق المرور عبر مضايق تيران وخليج العقبة.. منطلقة إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي.. أي إلى آسيا وافريقيا التي بنت مع دولها أوثق العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.. ومن ثم أصبح حق المرور الإسرائيلي في هذه المياه مسألة حياة أو موت لحماية شريان التجارة بينها وبين الدول الافروآسيوية، ولحماية خط البترول بينها وبين إيران التي كانت تزودها بمعظم احتياجاتها من هذه السلعة الاستراتيجية حتى وقت قرب.

7- ظلت إسرائيل تمارس هذا المرور السهل، حتى تأزمت الأمور في عام

1967 بينها وبين الدول العربية، وحشدت مصر قواتها في سيناء بعد أن تلقت معلومات عن استعداد إسرائيل لشن حرب خاطفة ضد سوريا، وسارع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بإعادة إغلاق مضايق تيران في 22 مايو 1967، في وجه إسرائيل وطلب من قوات الطوارئ (الانسحاب بعيداً عن الحدود الدولية لمصر، عقبها سارعت إسرائيل بشن الحرب الثالثة صبيحة 5 يونيو 1967.



مضيق تيران وجزره المتحكمة في مدخل خليج العقبة من الجنوب

8- كانت إحدى نتائج نكسة 1967 أن عاودت إسرائيل احتلال سيناء حتى

ارتكزت في غربها على قناة السويس، وارتكزت في جنوبها على شرم الشيخ، لتفتح مضايق تيران من جديد في وجه ملاحتها واتصالاتها الاستراتيجية مع الدول الافروآسيوية.

9- وفي كل هذه الخطوات فإن من الملاحظ أن إسرائيل وضعت مضايق تيران في خليج العقبة والبحر الأحمر، والوصول إلى المحيط الهندي بسلام للاتصال بآسيا وافريقيا، وفك الحصار العربي عنها بكسر هذا الطوق الحديدي، وضعت كل ذلك ضمن «نظرية الأمن» الثابتة.

وتطبيقاً لذلك فقد اعتبرت قرار الرئيس عبد الناصر في مايو 1967 بإغلاق مضايق تيران بمثابة قرار إعلان الحرب من جانب مصر على إسرائيل، الأمر الذي عجل تاريخياً بقيام إسرائيل بالضربة الأولى في حرب 1967 التي كسبتها بكل المعايير العسكرية والنفسية.

10- رغم قيام مصر-بتنسيق عربي-بإغلاق مضايق باب المندب جنوباً في وجه الملاحة الإسرائيلية خلال حرب 1973، لكسر نظرية الأمن المصرة على ضرورة الاحتفاظ إلى الأبد بشرم الشيخ في القبضة الإسرائيلية الضاغطة، إلا أن المحصلة النهائية اليوم أن إسرائيل كسبت قانونياً وواقعياً حق المرور البريء في مضايق تيران وخليج العقبة، التي أصبحت مياهها دولية، بعد كل ما قاله العرب عن أن هذا وذاك ضمن المياه الإقليمية العربية.

ولقد «تقنن» هذا الوضع مؤخرا بتوقيع معاهدة (السلام) بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية التي جاءت مادتها الخامسة لتنص على التالي:

- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها، وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها، معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة.

2- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول، دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة أو العبور الجوي من

أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة [52].

5- مصر وإسرائيل الاتجاه جنوبا:

يجدر هنا قبل أن نقفز على الأحداث أن نسجل تطوراً أساسياً في الفكر الإسرائيلي، وفي الفكر المصري العربي، تجاه ارتباط الملاحة والحركة في مياه البحر الأحمر، بين مضايق تيران شمالا وباب المندب والقرن الافريقي جنوبا.

فقد رأينا أن إسرائيل اكتسبت منذ عدوان 1956 حرية المرور والملاحة عبر خليج العقبة فمضايق تيران إلى البحر الأحمر عبر باب المندب إلى المحيط الهندي، دون عائق جدي، باستثناء أيام معدودة فيما بين 22 مايو 1967 وصبيحة 5 يونيو من نفس العام، وهي الفترة التي ظل فيها مضيق تيران مغلقاً في وجه إسرائيل.

ورغم أن عمليات حرب الاستنزاف فيما بعد حرب 1967 على الجبهة المصرية قد تركزت أساسا على العمليات البرية، فإن بعض العمليات البحرية قد غيرت الكثير في الفكر الإسرائيلي تماما كما غيرت في الفكر المصري، فقد أفزعت هذه العمليات وأربكت بعض الشيء أصحاب نظرية الأمن الإسرائيلي، وفي نفس الوقت وبنفس الدرجة شجعت قادة نظرية المبادأة بالهجوم على الجانب المصري.

فقد قامت الضفادع البشرية المصرية ببضع عمليات محدودة في خليج السويس أو بمعنى أصح عبر خليج السويس، بعد أن قامت زوارق الصواريخ المصرية بضرب وإغراق المدمرة الإسرائيلية ايلات في 1 2 أكتوبر سنة 1967 بالقرب من المياه الإقليمية لبور سعيد تعبيرا عن إصرار الإرادة المصرية على التحدي والصمود ولم يكن قد مضى على هزيمة 1967 إلا شهور قليلة.

لكن العملية البحرية التي تركت انطباعاً غائراً، وغيرت بالتالي تفكير الطرفين المتصارعين، حدثت في عام 1971، عندما فوجئت إسرائيل والعالم كله بهجوم بحري خاطف ومجهول على الناقلة الضخمة «كورال سى» في قلب مياه البحر الأحمر خلال رحلتها إلى إسرائيل.

وبصرف النظر عن بعض ردود النعل العالمية التي رأت في هذا الهجوم عدوانا على حرية الملاحة في البحار الدولية، فإن الهجوم الناجح ترك

بصماته على الفكر العسكري المصري، الذي وجد في نجاحه دفعاً جديداً لضرورة مطاردة العدو حتى في أعالي البحار، والتعرض لسفنه وأساطيله في كل مكان وليس عبر خليج السويس أو بالقرب من سواحل بور سعيد فحسب.

وفي نفس الوقت ترك الهجوم بصماته كذلك على الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي كان يرى حتى ذلك الوقت أن احتلاله لمضايق تيران وشرم الشيخ وتحكمه فيهما يؤمن له حرية الملاحة عبر خليج العقبة ثم البحر الأحمر حيث المياه الدولية الواسعة المفتوحة.

إلا أن عملية كورال سي كشفت لأصحاب نظرية الأمن الإسرائيلية أن الأمن ليس له حدود، وأن الهجوم المضاد ليس عليه قيود، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير العسكري الإسرائيلي يتجه هو الآخر جنوباً، حيث القرن الافريقي وباب المندب.

ولم يكن هناك سوى أثيوبيا لتساعده في هذه المهمة الشاقة، التي أطالت من خطوط عملياته الدفاعية.

ومن خلال أثيوبيا نجحت إسرائيل في الحصول على تسهيلات عسكرية وبحرية في السواحل والجزر الارترية المطلة على باب المندب والتي تحتلها أثيوبيا، خاصة في مينائي عصب ومصوع وفي أرخبيل جزر دهلك، التي أقامت عليها إسرائيل تحت الغطاء الأثيوبي مراكز مراقبة واتصال وربما مجموعات عمل عسكرية محدودة، بالإضافة إلى تدعيم الطيران الإسرائيلي ليصل مدى قوته الضاربة حتى باب المندب إذا ما زود بالوقود في الجو.

وقد رددت بعض المصادر أن أثيوبيا سهلت لإسرائيل التواجد في جزيرتي «جبل الطير وأبو عيل» اليمنيتين في مدخل باب المندب بعد أن احتلتهما أثيوبيا منذ سنوات ماضية وأقامت عليهما فنارات بحرية ونقاط إنذار واستطلاع ومراقبة.

وفي نفس الوقت نفذت إسرائيل استراتيجية جديدة لبحريتها تعمل في عدة اتجاهات. [53]

1- دعم اللنشات الحديثة السريعة من طراز «سعر» وتسليحها بصواريخ جابرييل.

2- الاعتماد على الصناعة الإسرائيلية في توفير المعدات البحرية المتطورة

خاصة الصاروخ جابرييل.

3- شراء غواصات جديدة من بريطانيا تناسب مواصفاتها عملياتها البحرية المقبلة (خاصة في مياه البحر الأحمر حتى باب المندب).

4- تطوير الضفادع البشرية (لتعمل في أعالي البحار).

5- تخصيص طائرات للعمل مع قواتها البحرية سواء للاستطلاع أو الحماية، وركزت في هذا المجال على طائرات الهليوكوبتر والمقاتلات والقاذفات المقاتلة.

ويضاف إلى ذلك أنها على المستوى الاستراتيجي ضاعفت من جهودها لتدعيم علاقاتها الوثيقة بأثيوبيا التي منحتها تسهيلات عسكرية وبحرية ذات قيمة عسكرية واضحة، عند باب المندب لترقب من خلالها التحركات العربية، ولترصد كذلك أي عمليات هجوم منتظرة مثل تلك التي تعرضت لها «كورال سي» في عرض البحر الأحمر.

ولقد لعبت إسرائيل على الإمبراطور هيلاسي لاسي إمبراطور الحبشة في ذلك الوقت لعبة الأصل العرقي المشترك!! فرغم أن الإمبراطور أرثوذكسي يرتبط روحياً بالكنيسة المصرية، فإنه كان يتباهى بعلاقته القديمة بالتاريخ اليهودي والأصول اليهودية، الشيء الذي سهل لإسرائيل كثيراً من الأمور، مقابل أن تمده هي بالأسلحة والمدربين وبالتعاون الاقتصادي المتزايد، وتساعده في كتم ثورة ارتريا وساحل الصومال الغربي.

وفي نفس الوقت كان الأمريكيون عنصر ربط وارتباط آخر بين إسرائيل وأثيوبيا، فحتى ذلك التاريخ كانت أثيوبيا الإمبراطورية لصيقة الارتباط بالسياسة الأمريكية وبالمعسكر الغربي بصفة عامة، وكان الوجود الأمريكي المباشر قائماً خاصة في قاعدة «كاجنيو» القريبة من أسمرة عاصمة ارتريا المحتلة، وفي هذه المنطقة كانت توجد أضخم قاعدة للاتصالات الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية ذاتها، ومنها كانت ترصد كل حركة في المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن والخليج العربي والبحر الأحمر، أي كانت ترصد منابع البترول وطرق إمداداته وتدفقه إلى أوروبا وأمريكا بما يعنيه ذلك من أهمية استراتيجية بالغة لواشنطن، ومن ثم فقد ساعدت على توثيق علاقات الود والصداقة ثم التعاون الاقتصادي والعسكري فيما بين أثيوبيا صديقتها-جنوبا-المطلة على القرن الافريقي و باب المندب، باحتلالها

للساحل الارتري، وبين إسرائيل صديقتها الأخرى-شمالا-المطلة على خليج السويس ومضايق تيران باحتلالها لسيناء ولشرم الشيخ بصفة خاصة.

على الجانب المقابل، بدأت مصر منذ 1971، وبعد أن لمست نجاح عملية الكورال سي في الاتجاه جنوبا هي الأخرى، فقد أحس قادة الفكر العسكري المصري أنهم أهملوا طويلا البحر الأحمر بإمداداته الساحلية، رغم أنهم يتمتعون فيه بميزة استراتيجية لا تتوفر للعدو الإسرائيلي وتتمثل في الآتي:

1- أن لمصر سواحل طويلة على البحر الأحمر بها عدة موان وقواعد بحرية يسهل العمل منها، بعكس إسرائيل.

2- أن الساحل السوداني يمثل امتدادا استراتيجيا للساحل المصري، على نفس البحر ويضيف إليه عمقا جديداً.

3- أن الساحل السعودي فاليمني هو الساحل المواجه شرقاً على الأرض الآسيوية للبحر الأحمر، الأمر الذي يمكن بالتنسيق استخدامه عند الضرورة.

4- أن اليمنيين-الشمالي والجنوبي-هنا عمليا المتحكمتان في أهم النقاط الاستراتيجية لباب المندب، يضاف إليهما اقتراب الساحل الصومالي من مدخل البحر الأحمر ناحية المحيط الهندي.

5- بينما إسرائيل لا تتمتع إلا بميزة العلاقات الوثيقة مع أثيوبيا التي منحتها بعض التسهيلات غير المؤكدة التأثير عسكريا في موانئ وجزر الساحل الارتري المحتل.

ولقد أدى كل ذلك بالفكر المصري إلى إحساسه بضرورة تدعيم النشاط البحري في البحر الأحمر حتى باب المندب، لعرقلة انسياب الملاحة الإسرائيلية، ولإشعار إسرائيل أن التمسك بشرم الشيخ ليس هو الوصول إلى النصر الدائم، وليست هي بنقطة الحدود الآمنة النهائية.

وفي ظل هذا المفهوم تقدمت مصر بمذكرة لمؤتمر وزراء الدفاع العرب في إطار الجامعة العربية خلال النصف الأول من عام 1971 حول أهمية التنسيق العسكري والبحري في البحر الأحمر.

وفي الفترة من 1971 إلى 1973 قامت لجنتان عسكريتان مصريتان بزيارة استطلاع ودراسة إلى كل من اليمن الديموقراطية والجمهورية العربية اليمنية، وأحيطت أعمالهما ونشاطهما بنطاق عميق من السرية. وقد استطلعت اللجنة الأولى جزيرة بريم في مدخل باب المندب وساحل عدن

الجنوبي ومضيق باب المندب وجزيرتي حنيش الصغرى وحنيش الكبرى وذقر وقمران.

وركزت في استطلاعها على الحصول على معلومات مفصلة عن منطقة جنوب البحر الأحمر والجزر المنتشرة بها من حيث الموقع والأهمية الاستراتيجية وطبيعة الأرض والساحل ومدى الصلاحية والسعة التكتيكية ومصادر المياه والسكان وأسلوب الدفاع عنها وإمكانية المراقبة والإنذار والنقل والإمداد والعمل منها والعوامل الجوية السائدة. [54]

وتبين للجنة أن جزيرة «بريم» بحكم موقعها الجغرافي في مدخل باب المندب ذات أهمية قصوى، مع ربطها بالوضع النسبي للساحل اليمني عند رأس الشيخ سعيد، بالإضافة إلى سهولة الدفاع عنها والتمسك بها، كما أن تدخل إسرائيل ضدها أمر مستبعد، إلا في حالة الارتكاز على مجموعة الجزر الأثيوبية (الارترية) والساحل الأثيوبي، وهذا أمر من الجائز وقوعه نتيجة للوجود الإسرائيلي القائم طبقاً للتسهيلات الأثيوبية في مجموعة جزر دهلك ومينائي عصب ومصوع. ومن هذه المواقع يمكن لإسرائيل إما الاكتفاء بالمراقبة والإنذار وإما تطوير الاتجاه إلى التعرض لأي نشاطات بحرية مصرية وعربية في المنطقة.

وفي إبريل 1973 قامت لجنة عسكرية مصرية أخرى بمحاولة ثانية للدراسة على الطبيعة في كل من اليمن الديموقراطية (عدن) واليمن الشمالية (صنعاء). وضمت اللجنة أحد قادة التشكيلات البحرية الرئيسية وثلاثة مختصين آخرين في التخطيط من القيادة العامة للقوات المسلحة. [55]

ويبدو أن اللجنة قابلت مجموعة من الصعوبات في عدن حيث كان الوضع بالغ الحساسية، بينما أشاد أعضاؤها في تقريرهم بالتفاهم الذي قوبلوا به في صنعاء التي سهلت لهم استطلاعاً بحرياً وجوياً لجزر جبل الطير والزبير وأبو عيل وذقر وحنيش الكبرى والصغرى وبريم.

وكان الهدف من أعمال الاستطلاع والدراسة على الطبيعة التي قامت بها اللجنتان في عامي 1971 ، 1973 إعداد تصور كامل عن إمكانية تعرض النشاط العسكري المصري لخطوات المواصلات البحرية الإسرائيلية، عبر جنوب البحر الأحمر وبالذات في مداخل باب المندب وعند القرن الافريقي، وذلك كله في إطار الأهداف الاستراتيجية العامة التي كانت مصر تعدها

لحرب 1973.

وحتى ما قبل يوم 6 أكتوبر 1973 كان الموقف البحري لكل من مصر وإسرائيل في البحرين الأبيض والأحمر كالتالي: [56]

إسرائيل:

تتمركز وحداتها البحرية في ميناء أشدود وحيفا على البحر الأبيض المتوسط وفي ايلات وشرم الشيخ ومراسي خليج السويس-رأس سدر وابورديس-على البحر الأحمر.

مصر:

تتمركز وحداتها البحرية في الإسكندرية وبور سعيد على البحر المتوسط. وفي سفاجة والغردقة على البحر الأحمر.

وبمقارنة القوتين البحريتين يلاحظ تفوق مصر على إسرائيل في أسلحة المدمرات والغواصات ووحدات بث وكسح الألغام، بينما تتفوق إسرائيل على مصر نسبيا في لنشات الصواريخ وتخصيص مجهود جوي اكبر لمعاونة القوات البحرية خاصة في طائرات الهليكوبتر التي تعمل مع البحرية.

وفي أوائل أكتوبر 1973 أعلن عن بدء تنفيذ المناورة السنوية لقوات مصر البحرية، وفي صمت تحركت الغواصات المصرية في البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق محددة لها تحمل مظاريف مغلقة بين طياتها السر الذي يحدد المهام القتالية، كما تحركت غواصات البحر الأحمر تحت ستار إجراء إصلاحات لها في أحد موانئ باكستان، أما المدمرات فقد تمركزت واحدة بميناء طرابلس الليبي بينما تحركت مدمرات البحر الأحمر جنوبا إلى باب المندب مباشرة. وفي الوقت المناسب تم شحن الصواريخ البحرية وتجهيز لنشات الصواريخ والمدفعية الساحلية في هدوء تام حتى اندلعت حرب 6 أكتوبر 1973 في الساعة الثانية ظهراً. [57]

ومنذ الساعات الأولى لبداية الحرب أعلنت مصر رسمياً أن البحر الأحمر بمياهه الدولية من خليجي السويس والعقبة شمالا حتى باب المندب والقرن الإفريقي جنوبا منطقة عمليات عسكرية تحظر الملاحة فيها.

وبذلك استطاعت مصر إغلاق باب المندب بتسهيلات عربية ملموسة،

وعرقلة خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية وإسقاط نظرية الأمن القائمة على التمسك بشرم الشيخ إلى الأبد.

فإذا سقطت شرم الشيخ في يد إسرائيل، أمكن إقامة حاجز عسكري آخر عند باب المندب، وهكذا فإن الحرب ليس لها حدود أو قيود، إذا تحقق الحد الأدنى من التنسيق العربي بين الممسكين بمداخل البحر الأحمر عند القرن الافريقي وأولئك الممسكين بمدخله عند السويس.

3 ظلال القوى العظمى على صراعات القرن الافريقي

١ - أثيوبيا تنظر شرقا

أدت المصالح السياسية والعسكرية والاستراتيجية بإسرائيل، في ظل الحصار العربي، إلى أن تنظر جنوبا، تجاه (المخنق) الجنوبي للبحر الأحمر عند القرن الافريقي، حيث يقتسم العرب وأثيوبيا مناطق السيطرة.. والتحكم في مضايق باب المندب والجزر المتناثرة عبره وعند مداخله.

ولقد أدت نفس المصالح والمطامع والمطامح بأثيوبيا إلى أن تنظر شرقا، إلى نفس المخنق ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة، خاصة في ظل تعقد صراعات القوى العظمى، وتصاعد أهمية هذا الطريق بعد تدفق البترول من الخليج والجزيرة العربية وإيران إلى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا.

الفارق الأساسي بين التوجه الإسرائيلي، والتوجه الأثيوبي تجاه الجنوب والشرق هو فارق زمني، فقد كانت أثيوبيا هي الأسبق.

ولقد رأينا أن أثيوبيا الإمبراطورية منذ عصر منليك الثاني (1889-1913) مرورا بعصر هيلاسي لاسي ثم أخيرا عصر انقلاب 1974 كانت وما زالت

تؤكد يوما بعد يوم اهتمامها الاستراتيجي بالإطلال على باب المندب، وتمسكها الحديدي بالساحل الصومالي (الصومال الغربي وأبو) وبالساحل الأرتري كذلك، المطلين على البحر الأحمر والمحيط الهندي المتمركزين فوق القرن الافريقي.

وبتلخيص شديد فإن أثيوبيا الحديثة تقول:

- إن إمبراطورية أثيوبيا التاريخية القديمة كانت قائمة في الماضي مدة ثلاثة آلاف سنة حيث لم تكن هناك في التاريخ دولة باسم الصومال.

إن حدود هذه الإمبراطورية كانت تصل إلى الخرطوم غربا وبحيرة فيكتوريا جنوبا، وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقا وشمالا، أي أنها كانت تضم كل أراضي الصومال وارتريا وكينيا الحالية وجزءا كبيرا من السودان!!

- إنها طبقا للاتفاقيات التي عقدتها الحبشة مع الدول الأوروبية المتنافسة في المنطقة خلال القرن التاسع عشر-بريطانيا وفرنسا وإيطاليا خاصة اتفاقيات 1897- قد أصبح لها حق قانوني وواقعي في كل أراضي الصومال الغربي وأبو وهرر. (58)

إنها ضمت ارتريا في ظل وضع فيدرالي عام 1952 ثم أدمجتها في الإمبراطورية عام 1962 كخطوة استعادت بها أراضيها القديمة!!

وتطبيقا لهذه المبررات التي تسوقها أثيوبيا فإنها دخلت عمليا كطرف أساسي وشريك في محاولة الدول الاستعمارية الأوروبية اقتسام الأراضي في القرن الافريقي وسواحل البحر الأحمر، خلال القرن التاسع عشر، وثبتت ذلك في القرن العشرين. وقد استفادت أثيوبيا كثيرا من مساعدة الدول الأوروبية المتصارعة على هذا القرن، استفادت من حيث الأراضي والتوسع وبسط النفوذ، والتزمت الدول الثلاث-بريطانيا وفرنسا وإيطاليا- في اتفاق مشترك بحماية ودعم حدود الإمبراطورية الأثيوبية من أي تهديد منذ القرن التاسع عشر.

لكن الاستفادة الاستراتيجية الأساسية. التي حصلت عليها أثيوبيا من كل ذلك كانت متمثلة في الخروج من حصار الأرض اليابسة، لتطل على البحر والمياه المفتوحة.

وبعد أن كانت دولة «برية» محاصرة ومغلقة في إسار الهضبة الحبشية

أصبحت دولة بحرية لها سواحل تطل على مياه المحيط الهندي عبر خليج عدن وعلى البحر الأحمر وتتحكم من الغرب في باب المندب.

ولقد واجهت أثيوبيا في سبيل التمسك بهذه الاستراتيجية عاملين مضادين:

الأول: هو العامل الصومالي الارتري الذي رفع راية المعارضة للتوسع الأثيوبي، ومناهضة تمسك الإمبراطورية الأثيوبية بحدود تزعم أنها تاريخية.

الثاني: هو العامل العربي بشكل عام الذي سارع بتأييد التحرك الصومالي الارتري، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تضامنا مع الصوماليين والارتريين، أصحاب الأصول العربية القديمة التي امتزجت بالعنصر الافريقي منذ الهجرات التاريخية الأولى.

بينما وجدت أثيوبيا عوامل مساعدة أخرى في تنفيذ هذه الاستراتيجية أهمها:

الأول: الدول الأوروبية والأمريكية بشكل عام التي تعاطفت مع أثيوبيا منذ القدم لاعتبارات سياسية ودينية.

الثاني: إسرائيل التي وجدت في أثيوبيا الصديق التقليدي والدولة غير العربية الوحيدة المطلة على البحر الأحمر، وجاءت المصالح السياسية والعسكرية لتضع أثيوبيا وإسرائيل في جبهة واحدة لمواجهة الجبهة الغربية المعادية.

الثالث: أما الاتحاد السوفيتي الذي كان على الدوام في صف المعارضة للتوسع الأثيوبي، وحامل لواء النقد العنيف لسياسات الإمبراطورية الأثيوبية في كبت حرية الصوماليين والارتريين وحرمانهم من حق تقرير مصيرهم، فقد كان حتى سنة 1974 يساند حركة التحرر الارتري والكفاح الصومالي المطالب باستعادة أراضيه الواقعة تحت الاحتلال الأثيوبي، لكن حدث انقلاب في موازين التحالفات والصداقات في القرن الافريقي منذ عام 1974، عندما وقع الانقلاب العسكري ضد الإمبراطور هيلاسي لاسي، ورفع ضباط الثورة الأثيوبية شعارات الاشتراكية، فتبدل الحلفاء وأعلن السوفيت دعمهم للنظام الجديد في أديس أبابا، رغم أن هذا النظام ظل إلى الآن يتمسك بكل مطالب ومزاعم الإمبراطور المخلوع في ملكية أراضي الصومال وارتريا.

وهكذا نرى أن تذبذب عامل الجذب قد لعب دورا أساسيا في منطقة

القرن الافريقي في مختلف المراحل التاريخية سواء على مستوى تغير واختلاف السيادة على الأرض أو على مستوى التحالفات والصدامات والعداوات رغم ثبوت أطراف الصراع المحليين تقريبا، والمتمثلة في الطرف الأثيوبي من ناحية، والطرف الصومالي والارتري من ناحية أخرى.

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن الصوماليين يختلفون عن الارتريين من النواحي القومية والعرقية، وإن كانوا يتفقون في كثير من النواحي الأخرى، أهمها بالطبع تلاقي المصالح واتفاق الأهداف السياسية المتمثلة في مقاومة الاحتلال الأثيوبي لكل من الصومال الغربي وأبو ولأرتريا.. [(59)] وإذا كان العرب قد وجدوا أنفسهم في موقف التعاطف والالتقاء الاستراتيجي مع الصوماليين والارتريين لأسباب متنوعة، تبدأ بالعوامل العرقية والدينية وتنتهي بالمصالح السياسية، فإن أثيوبيا وجدت نفسها كذلك في موقف التعاطف والالتقاء الاستراتيجي مع إسرائيل أيضا لأسباب متنوعة، أهمها البعد التاريخي للعلاقات بين ممالك الحبشة القديمة واليهود، وأخطرها التقاء الطرفين في مواجهة سياسية بالغة الشدة مع العرب، والمعادلة واضحة المعالم.

- العرب-في معظمهم-يساعدون الصومال وارتريا ضد السيطرة الأثيوبية و يعادون إسرائيل في نفس الوقت.

- أثيوبيا تعادي معظم العرب المطالبين باستقلال ساحل الصومال الغربي وارتيريا لتحرمها من الأطلال على سواحل خليج عدن فمياه المحيط الهندي وعلى باب المندب والبحر الأحمر، بكل ما يمثله هذا من ثقل استراتيجي.

- أثيوبيا وإسرائيل تتعاونان لتحرما العرب من إحكام قبضتهم على باب المندب والقرن الافريقي وسواحل وجزر البحر الأحمر الارترية الأصل التي تحتلها أثيوبيا الآن. فبين الدولتين مصلحة مشتركة فرضتها تلك العقدة الجيوبوليتيكية القابضة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولذلك تبادلت الدولتان التنسيق السياسي والعسكري، ابتداء من التعاون في جمع المعلومات وإقامة نقاط الرصد والإنذار والمراقبة في جزر دهلك وحالب، إلى التعاون العسكري الفعال خاصة بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية إمداداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية لأثيوبيا منذ 1976 , 1977، بعد أن ثبت السوفيت أقدامهم في أثيوبيا «الاشتراكية» وتغيرت نتيجة لذلك موازين

التحالفات، وتبدلت نتائج الاستقطاب.

انفصل الصومال عن السوفيت ومال أكثر إلى خط المحافظة والاتجاه غربا، وارتمى الأثيوبيون في حضن السوفيت وأزاحوا الوجود الأمريكي التقليدي.

وعلى المستوى العربي تطلع الصوماليون أكثر إلى مساعدة الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، بينما وثقت أثيوبيا علاقاتها أكثر بالنظم العربية الراديكالية خاصة مع جمهورية اليمن الديموقراطية، [الكلام الآن عن مرحلة أسبق من هذه ببضع سنوات].

ولقد كان من الطبيعي أن تتصادم الإيرادات المحلية والعالمية في القرن الافريقي نتيجة لكل ذلك، وأن تتعارض المصالح والأهداف في ناحية، وتتفق في ناحية أخرى.

إلا أن الحرب المسلحة كانت هي النتيجة الحتمية لتصادم الإيرادات، وتعارض المصالح والأهداف الاستراتيجية، فجاءت المواجهة المسلحة الأولى بين الصومال وأثيوبيا في بداية عام 1964، وسرعان ما أعقبتها المواجهة المسلحة الثانية بين البلدين في عام 1977 ولم تكن هذه وتلك إلا تعبيرا عن تصادم الارادات وتعارض المصالح، كما أنها لم تكن إلا اختبارا عمليا لصراعات القوى العظمى واستغلالها للأطراف المحلية في تجربة «الصدام المحدود» في ظل سياسة الوفاق السوفيتي الأمريكي، الذي حد من فرص الحروب العالمية الشاملة، ولكنه لم يمنع أو حتى يقيد من الحروب المحلية المحدودة، ولم يصادر حرية القوتين العظميين في حماية مصالحهما الاستراتيجية حتى ولو وصل الأمر إلى عمليات عسكرية ذات هدف محدود أو محلية تجري طبقا لمقاييس متفق عليها.

كيف بدأت الحرب، وفي أي ظروف نشأت وتطورت ثم توقفت!؟

2- المواجهات المسلحة بين أثيوبيا والصومال:

في البداية نقول إن الخريطة السياسية للقرن الإفريقي هي خريطة بالغة التعقيد، بسبب تداخل العناصر والأصول العرقية والحضارية المختلفة، و بسبب تصارع الإرادات السياسية حول الحدود، وبسبب تعرض هذه الحدود أصلا لعشرات التعديلات والتغييرات خاصة خلال القرن الأخير.

لكننا نستطيع القول إن خريطة القرن الافريقي من الناحية الجغرافية، تضم مساحات الأرض الهائلة التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لافريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد إلى الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال.

أما تقسيم الخريطة من الناحية السياسية فهو يضم ببساطة 4 قوى سياسية حالية، هي أثيوبيا والصومال وجيبوتي وأرتريا.

وتتمتع أثيوبيا والصومال بشكل ومضمون «الدولة» من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتشكلان القوتين الأساسيتين للصراع في القرن الافريقي ومحور الصدام القديم الجديد معاً.

أما جيبوتي-آخر المستعمرات الفرنسية المستقلة-فهي لا تكاد تشكل دولة بالمعنى المفهوم، لأنها تفتقر-رغم الاستقلال-لمقومات الدولة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.



خريطة الصراع في القرن الافريقي بأطرافه الثلاثة :

الصومال - أثيوبيا - أرتيريا

بقي الشعب الأرتري، ورغم أنه يحسب في نطاق «القوى» السياسية في القرن الافريقي، فهو خاضع للاحتلال الأثيوبي ويشن حرب تحرير طلبا للاستقلال، ومن ثم فهو ليس في نطاق الدول، وإن كان في نطاق الصراع

يحسب كمحور من محاور تحريك الصدام في القرن الأفريقي، وهو بهذا المفهوم يضاف غالبا لصالح الصومال ضد الاستراتيجية الأثيوبية القائمة على الحرب حتى الموت من أجل التمسك بالصومال الغربي وأرتريا عينها التي تطل على مضايق باب المندب وسواحل البحر الأحمر.. وهنا نعود للتأكيد على حقيقتين:

الأولى أن مملكة الحبشة فوق الهضبة مملكة قديمة لها مميزات عرقية ودينية وثقافية، وأن إمبراطورية أثيوبيا الحالية هي نتاج السياسة التوسعية لمملكة الحبشة الهضبة التي أفرزت دولة لها حدود سياسية تتعدى حدودها القومية الأصلية لتضم شعوبا وقوميات ولغات وديانات مختلفة ومتناقضة.

الثانية أنه نتيجة لهذا التوسع أصبحت أثيوبيا خليطا من القوميات تتصادم فيما بينها من ناحية، وتتصادم مع القوميات المجاورة من ناحية أخرى، وجاء هذا التصادم المستمر على أنقاض شعوب وقوميات ودول ودويلات قديمة، كما جاء فوق بركان هائل من العداوات والخلافات العرقية والدينية والثقافية والسياسية شجع الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر على تغذيتها وبلورتها إلى حد العداء المستحكم.

وفي ظل هاتين الحقيقتين أصبحت الحدود السياسية القائمة تختلف اختلافا كليا عن الحدود القومية، ففي ظل صراع الدول الاستعمارية الأوروبية-التي دخلت أثيوبيا شريكا لها-في اقتسام القرن الافريقي، والتكالب على أراضيه، تم توزيع المكاسب والأسلاب بين الدول المتصارعة بمقاييس سياسية لم تراع أي قواعد لوحدة الشعوب أو لقاء القوميات أو تشابه اللغة والدين والثقافات، وإنما تم توزيع المغانم بمنطق أن يأخذ كل ما يستطيع الحصول عليه.

وكان من نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي أن تداخلت الحدود وفصلت بين أبناء القومية الواحدة، ووزعت أعضاء القبيلة الواحدة على اكثر من دولة، وكان الهدف الرئيسي هو تفتيت وحدة القومية الأساسية في القرن الأفريقي، وهي القومية الصومالية التي جسدت إلى حد كبير حضارة وثقافة ولغة ودين وشعب موحد.

وعلى هذا الأساس نشأ وتطور صراع الإرادات القومية والسياسية في القرن الأفريقي، فقد ظلت خلافات الحدود هي التي تحكم حركة هذا

الصراع وتوجهه، وستظل كذلك ربما إلى فترة طويلة، وليست هذه السمة-سمة صراع الحدود-قاصرة على حالة الصومال وأثيوبيا في القرن الافريقي، بل هي ظاهرة سياسية عامة تسود القارة الأفريقية كلها بفعل السياسة الاستعمارية القديمة، التي كانت قائمة أساسا على المبدأ الاستعماري البريطاني «فرق تسد».

وكان من نتائج صراع الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية وتكالبها على بسط نفوذها خلال القرن التاسع عشر على أفريقيا واقتسام ثرواتها الهائلة أن تم تفتيت وتقسيم الأراضي بشكل يتناقض مع مصالح الشعوب والقبائل الأفريقية، بل يعادي بينها حتى لو كانت ذات أصول عرقية واحدة.

وهكذا ظلت مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية قائمة حتى اليوم، تمثل برميل البارود الدائم التجدد والتفجر بسبب تعقد الأوضاع الجغرافية والسياسية بينهما منذ القدم، ونتيجة لطموح أثيوبيا الإمبراطورية في التوسع وبناء دولة مترامية الأطراف، لها عمق داخلي، ولها ساحل تطل منه على العالم الخارجي بعد طول عزلة وانعزال فوق الهضبة الحبشية. وفي مواجهة ذلك طموح الصومال إلى إقامة دولة «الصومال الكبير» ذات الأصل العرقي والثقافي والحضاري والدين الواحد لكي تضم الأجزاء الصومالية الخمسة الموزعة. والمشتتة وهي:

جمهورية الصومال الحالية والتي تضم جزأين كانا تحت الاحتلال البريطاني والإيطالي، وجيبوتي التي كانت تسمى الصومال الفرنسي قبل الاستقلال. والجزء الرابع هو الصومال الغربي وأبو الواقع تحت الاحتلال الأثيوبي، أما الخامس فهو منطقة الحدود الصومالية الكينية-شمال شرق كينيا-التي ضمها الاستعمار البريطاني لمستعمرته في كينيا قبل الاستقلال.(60)

وقد أدى صراع الإرادات السياسية وتعارض المصالح والأهداف الاستراتيجية بين أثيوبيا والصومال إلى استمرار نزاعهما التقليدي الذي يخفت أحيانا فلا نسمع له إلا صوت المبارزات السياسية والدبلوماسية، و يعلو أحيانا أخرى في شكل حروب ومواجهات مسلحة دامية وعنيفة، كتلك التي شهدتها المنطقة في عامي 1964 , 1977.

ولقد غرس الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر على أرضية

الصراع الصومالي الأثيوبي كثيرا من المتاعب والعقبات التي حالت دون تسوية هذا الصراع والاتفاق على حل وسط، كما حدث بين دول كثيرة، فقد كان لاقتطاع أجزاء صومالية كثيرة وضمها لأثيوبيا خلال فترة توسعها أبعد الأثر في تعميق الكراهية والعداء بين الشعبين المتجاورين على مر الزمن. فقد رأينا أن أثيوبيا احتلت منطقة «هرر» في عام 1887 ثم حصلت على «أوجادين» كمنحة من بريطانيا في عام 1889 نظير معاونة أثيوبيا العسكرية لبريطانيا في إخماد الثورة المهدية بالسودان، ثم ضمت في نفس العام منطقة «هود».

ونتيجة لغزو إيطاليا لأثيوبيا في عام 1934، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية أعيد تقسيم الممتلكات الإيطالية في القرن الافريقي كله، فاستعادت أثيوبيا كل الأراضي التي كانت إيطاليا قد استولت عليها منها، ووضعت منطقتا أوجادين وهرر تحت الإشراف البريطاني حتى عام 1955، عندما سلمت بريطانيا هاتين المنطقتين مرة أخرى لأثيوبيا على غير رغبة سكانهما الأصليين.

لكن عام 1960 كان يحمل لمنطقة القرن الأفريقي رياحا ساخنة أخرى، فقد استقل في 26 يونيو من ذلك العام الصومال البريطاني، وبعد أربعة أيام فحسب أعلن اندماج واستقلال الصومال البريطاني والإيطالي معا في ظل جمهورية الصومال لتخرج إلى العالم بأول كيان سياسي موحد من بين أقاليم الصومال الخمسة القديمة.

ومنذ البداية وفي أول دستور للصومال المستقل جاء النص صريحا على أن تعمل الجمهورية الوليدة على استعادة سيادتها ووحدتها بأن تضم باقي الأقاليم الخمسة أي الصومال الفرنسي-العفر والعيسى-وساحل الصومال الغربي وأبو من أثيوبيا والإقليم الشمالي الشرقي لكينيا.

وأصبح هذا النص نذير سؤ لكل من أثيوبيا وكينيا، فقد كان عليهما أن يستعدا للمتاعب القادمة، تلك المتاعب التي لم يطل انتظارها كثيرا، فسرعان ما بدأت اشتباكات الحدود بين الصومال وكينيا، وإن كانت متفرقة، كما أن المواجهة المسلحة الشاملة الأولى بين الصومال وأثيوبيا انفجرت في عام 1964.

لكن قبل ذلك الانفجار كانت هناك أحداث كثيرة ترسم له الطريق

وتمهد له، ويبرز من بين هذه الأحداث حدثان لهما أهمية بالغة في تطور الصراع الدائر في القرن الافريقي حتى اليوم:

الحدث الأول:

هو قيام حكومة الصومال المستقل الجديدة خلال العام الأول لتكوينها بتوقيع أول اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفيتي في عام 1961.

الحدث الثاني:

بدء الشعب الارتري كفاحه المسلح في نفس العام-1961- بعد تشكيل جبهة تحرير ارتريا المطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال عن أثيوبيا.

وقد كان الحدثان يعنيان ببساطة أن الصومال لن تقف مكتوفة الأيدي-وهي الدولة الحديثة التكوين الضعيفة التسليح-في مواجهة أثيوبيا التي استفادت كثيرا من المعونات الأوروبية والأمريكية خاصة في مجالات التسليح، وان يد الغرب لن تظل مطلقة في القرن الافريقي، فإن موافقة السوفيت في ذلك الوقت المبكر على عقد اتفاقية تسليح مع دولة الصومال الناشئة بكل ما تتطلبه من تدريب وتعاون عسكري تعني أن قدم السوفيت قد امتدت إلى القرن الافريقي، وهو القرن الذي لا يجهلون أهميته الاستراتيجية البالغة كنقطة اقتراب من بحيرة البترول الضخمة في الخليج وإيران والجزيرة العربية، ومركز تحكم في مضيق باب المندب ومداخل البحر الأحمر الجنوبية.

بالإضافة إلى ذلك فان أثيوبيا-الدولة الكبيرة التي كان الغرب الأوروبي الأمريكي قد راهن على استقرارها وعلى دورها الاستراتيجي ليس في القرن فحسب، بل في كل القارة الافريقية-أصبحت الآن تغلي فوق براكين الثورة من جراء تحرك الصومال للمطالبة بهود وأوجادين من ناحية، وتحرك الارتريين في الشمال للمطالبة بحقهم في الاستقلال الوطني من ناحية ثانية، الأمر الذي يعني بالضرورة انتشار هذه الروح «الجهنمية» بين قوميات وسلالات أخرى تحت السيطرة الأمهرية الحاكمة في أثيوبيا.. أي أن النار بدأت تأكل البيت من داخله.

وكان ذلك ما حدث بالفعل، فقد تدافعت الأحداث بسرعة، فبينما نجح

الإمبراطور هيلاسي لاسي في إخماد انقلاب عسكري ضده ي أديس أبابا خلال النصف الثاني من عام 1960، سارع الصومال إلى اختبار قوته العسكرية في صدام مباشر-وان كان محدودا-مع أثيوبيا على الحدود في 1961.

وبينما اقدم هيلاسي لاسي على إدماج ارتريا في إمبراطوريته عام 1962، توترت العلاقات بشدة بين الصومال وبريطانيا بسبب إصرار هذه على ضم الإقليم الشمالي والشرقي لكينيا التي كانت لا تزال تحت احتلال العلم البريطاني.

وبينما بدأ الاتحاد السوفيتي في إمداد الصومال لأول مرة بالأسلحة بشكل واضح في عام 1963، قامت أثيوبيا وكينيا بتوقيع معاهدة دفاع مشترك في نفس العام، كان الغرض من ورائها التعاون ضد مطالبة الصومال «بنزع» الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا والصومال الغربي من أثيوبيا.

وبينما تعرضت الصومال لموقف حرج خلال المؤتمر الأول لرؤساء افريقيا بأديس أبابا في مايو 1963 بسبب رفضهم الطلب الصومالي بالاعتراف بحق تقرير المصير للمناطق الصومالية الواقعة تحت السيطرة الأثيوبية والكينية، و بسبب إقرار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي نص على «عدم المساس بالحدود الراهنة بين الدول الافريقية» اشتعل قتال دام على الحدود الصومالية الأثيوبية في بدايات عام 1964 نجحت خلاله حركة التحرير الصومالية في إعلان قيام حكومة مستقلة في إقليم اوجادين، وسرعان ما امتدت نيران القتال إلى اكثر من مكان الحدود.

وشهد عام 1964 مزيدا من الصدامات المسلحة بين الدولتين ابتداء من اختراق الطيران الصومالي للمجال الجوي الأثيوبي عدة مرات، إلى هجوم صومالي مكثف على مدينة «جيكجيكا» إلى هجوم آخر على «توج وجالي» وعلى مدينة «دير جوريالي».

واشتعلت الجبهة الأثيوبية الصومالية بطول 900 ميل على الأقل بقتال شامل، تدخلت خلاله منظمة الوحدة الافريقية الوليدة، التي استطاعت إيقاف القتال وسحب قوات الطرفين إلى مسافة15 كيلومترا على جانبي الحدود، تمهيدا للاتفاق على تسوية سلمية مرضية للطرفين، بعد أن استمرت هذه المواجهة المسلحة الأولى بين الدولتين شهرين، عرفت خلالهما الدولتان طعم الحرب، وان لم يحقق أي منهما أهدافه السياسية والعسكرية من هذه

الحرب، فكان طبيعيا أن يستعد لجولة أخرى.

3- القرن الافريقي فيما بين الحربين:

وبرغم أن وزيري خارجية أثيوبيا والصومال عقدا اجتماعا في القاهرة خلال يوليو 1964 للاتفاق على أسس التسوية السلمية لأزمة الحدود، واللجؤ إلى مؤتمر القمة الافريقي الذي كان مقررا عقده بالقاهرة آنذاك، ورغم أن نفس هذا المؤتمر أعاد تأكيد قراره باحترام الحدود القائمة والحالية بين الدول الافريقية، فإن الشهر التالي أي أغسطس من نفس العام شهد العودة إلى حرب الاتهامات والاتهامات المضادة، فقد اتهم الصومال أثيوبيا بأنها تحشد قواتها على الحدود استعداد للهجوم، بينما اتهمت أثيوبيا الصومال بالشيء نفسه.

ولقد اقتصر الأمر على تبادل الاتهامات من خلال حروب الميكروفون في معظم الأحيان، الأمر الذي كان يعني أن اللجؤ إلى العمليات العسكرية قد خفت حدته تحت تأثير عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية.

على المستوى المحلي:

أثبتت المواجهة الأولى للصومال أنها لا تستطيع عمليا مجاراة أثيوبيا من الناحية العسكرية، فقد ثبت تفوق الجيش الأثيوبي على الجيش الصومالي الوليد، بفضل المعونات العسكرية الأوروبية والأمريكية التي طالما تدفقت على الإمبراطورية الأثيوبية.

يقابل ذلك إن الجيش الصومالي كان مجرد جيش مبتدئ حديث التكوين يفتقر إلى التدريب والتسليح الجيد، و برغم الاتفاقية العسكرية الموقعة بين مقديشو وموسكو في العام الثاني للاستقلال فإن نتائجها لم تكن قد وضحت بعد على الجيش، فلم تكن الإمدادات قد تدفقت، ولم يكن التدريب قد تم على مثل هذه الأسلحة الحديثة.

وعلى المستوى الإقليمي:

كانت القارة الافريقية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية الناشئة ضد تورط أعضائها في منازعات ثنائية، وخاصة في منازعات الحدود، لأنها

تعلم أن «خلافات» الحدود سوف تجر حتما «حروب» الحدود بين الأغلبية العظمى من الدول الافريقية.

ولذلك فان المنظمة الناشئة سارعت في مواجهة حرب الحدود الصومالية الأثيوبية، باتخاذ خطوتين:

الأولى: تتمثل في قرارها الذي يتمسك باحترام الحدود الراهنة بين الدول الأعضاء عند الاستقلال، الأمر الذي يعني تكريس الوضع القائم، والذي منه تستفيد أثيوبيا.

والثانية: تتمثل في تدخلها بجهد دبلوماسي مكثف لوقف العمليات العسكرية ثم التحرشات على الحدود ثم حرب الإذاعات والاتهامات. ولقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، وان كان نجاحها جزئيا ووقتيا فقد استطاعت منظمة الوحدة الافريقية بفضل جهود الوساطة هذه أن تعمل على تهدئة الموقف وتجميد الصدام العسكري، لكنها في النهاية لم تستطع وضع حل نهائي لهذه الأزمة المزمنة، وتركت باب الحرب مفتوحا في المستقبل.

أما على المستوى الدولي:

فبرغم سريان رياح الحرب الباردة بين الدولتين العظميين-أمريكا والاتحاد السوفييتي-حتى ذلك الوقت الذي فيه الصدام العسكري الأول بين أثيوبيا والصومال فإن موسكو وواشنطن كانتا في الواقع قد بدأتا الخطوات الأساسية الأولى لمرحلة التفاهم الدولي حول ضرورة التخلص نهائيا من كابوس الحرب الباردة، و بالتالي ضرورة الدخول في مرحلة جديدة من التفاهم الأقوى، وهي المرحلة التي أفرزت فيما بعد سياسة الوفاق الدولي السائدة الآن بين العملاقين. ولقد جاء الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الصومالية الأثيوبية الأولى متشابها إلى حد ما مع الموقف السوفيتي، فعندما انفجر الموقف على الحدود وجهت الحكومة الأمريكية نداء لطرفي النزاع تحثهما فيه على ضبط النفس،«وتسوية نزاعهما،بطريقة سلمية وفي إطار افريقي» بينما أكدت الحكومة السوفيتية للطرفين أيضا على ضرورة تسوية هذا النزاع الإقليمي-وكل نزاع أو خلاف على حدود مشتركة-بطريقة سلمية، «إذ لا يوجد أي صراع يتطلب لتسويته حتمية اللجوء إلى القوة المسلحة».

وفي ظل كل هذه العوامل المحلية والإقليمية والدولية خفتت لهجة الحرب في القرن الافريقي، وخضعت الدولتان طرفا النزاع للقيود والضغوط التي فرضتها تلك العوامل السالفة الذكر، سواء كان خضوعا عن قبول أو خضوعا عن كره.

غير أن المحصلة الأساسية كانت سريان فترة من صمت الاشتباكات والاتهامات أعقبت وقف إطلاق النار في عام 1964 وحتى عام 1969، عندما وقع تطور جذري في نظام الحكم الصومالي بقيام الثورة العسكرية في نوفمبر من نفس العام تحت زعامة الجنرال محمد سيادبري، لتزيح الحكم المدني الذي تسلم قيادة البلاد منذ الاستقلال.

ولقد حركت الثورة الصومالية الكثير من المشاعر في الشعب الصومالي سواء داخل جمهورية الصومال المستقلة، أو في تلك المناطق الصومالية الأصل الواقعة تحت السيطرة الأجنبية.

ومنذ البداية ركز «العسكر الصوماليون على نقطتين هامتين كسبوا بهما التأييد الشعبي الجارف داخليا وخارجيا.

الأولى: الإصلاح الداخلي وإلغاء الأحزاب السياسية-69 حزبا في مرحلة ما قبل ثورة 1969- وإعلان الاشتراكية العلمية فلسفة سياسية للصومال، وإيقاف العمل بالدستور الأول الصادر بعد الاستقلال.

الثانية: بدء الكفاح لتحقيق الوحدة القومية لأقاليم الصومال الخمسة الأمر الذي يعني إعادة تعبئة الشعب الصومالي لتحرير أراضيه الواقعة تحت السيطرة الأجنبية، و يعني في نفس الوقت إعادة بناء الجيش وتحديث تسليحه وتدريبه.

وقد سارع الحكام الجدد في الصومال إلى التوجه صوب الاتحاد السوفيتي طالبين الدعم والمعونة في مواجهة الدعم الأوروبي الأمريكي لأثيوبيا، وكان من الطبيعي أن يلتقط السوفيت الخيط، لأسباب استراتيجية هامة هي العثور على موضع لقدم في أقصى جنوب البحر الأحمر، بعد أن كانوا قد وطدوا آنذاك القدم الأولى في أقصى شمال هذا البحر.

وبالفعل وجد السوفيت-حتى في ظل الوفاق الدولي-وفي ظل استراتيجيتهم الجديدة التي تقضي بالخروج إلى البحار والمحيطات، والى الانتشار شمالا وجنوبا خاصة في القارة الافريقية والمحيط الهندي، وجدوا

أن تنمية وتشجيع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال بعد ثورة 1969 واجب عليهم وفرصة لهم في وقت واحد.

فالصومال دولة تحتل جزءا أساسيا من القرن الافريقي ذي الأهمية الاستراتيجية الدولية البالغة، وهو القرن الذي طالما انفرد الاستعمار الغربي باحتكار مواقعه وثرواته ومراكزه الحاكمة دون منافسة سوفيتية حقيقية.

وهو أيضا القرن الذي يطل مباشرة على حقول إنتاج البترول الضخمة في الجزيرة العربية والخليج وإيران، كما يطل في نفس الوقت على خطوط نقله ومروره إلى الغرب الصناعي المنافس، سواء عبر خليج عدن إلى مضيق باب المندب فالبحر الأحمر والبحر المتوسط متدفقا إلى أوروبا وأمريكا، أو عبر بحر العرب فالمحيط الهندي عبر قناة موزمبيق إلى رأس الرجاء الصالح فالمحيط الأطلنطي حيث أوروبا وأمريكا.

كما أنه القرن الذي عبره حكمت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في الماضي، ثم أمريكا في الحاضر كل خطوط مواصلات الشرق والغرب ونقاط التحكم في شرايين التجارة الدولية، سواء تم هذا من خلال الوجود العسكري الثقيل المباشر كما كانت تفعل الإمبراطوريات الأوروبية القديمة، أو من خلال إقامة القواعد العسكرية وقواعد الاتصالات كما فعلت أمريكا في قواعدها في أثيوبيا والأراضي الارترية المحتلة.

وعندما أعلنت حكومة الصومال الجديدة سياستها التي تمحورت حول الاشتراكية العلمية وتحديث الجيش وتسليحه في ظل اتفاقيات التسليح مع موسكو، فإنها في الواقع قدمت للسوفيت دعوة للتعاون والعمل المباشر من ارض الصومال، التي كانت تشعر بمرارة شديدة نتيجة لضعف قدرتها العسكرية في مواجهة القدرة الأثيوبية المدعومة دائما من الغرب، وتشعر في نفس الوقت بإحباط شعبي شديد نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والقبلية السائدة، في مواجهة طموحات قومية واجتماعية، تمثلت في إعادة بناء دولة الصومال ذات القومية الموحدة بكل أجزائها المقتطعة، وتحقيق معدل مناسب من النمو يساعد على مواجهة حالة التخلف التي تحكم هذا المجتمع.

على أن الصومال كانت مدفوعة إلى التعاون الوثيق مع السوفيت تحت إلحاح الضغط الاجتماعي والاقتصادي، وفي نفس الوقت لمواجهة التحدي

الأثيوبي الذي يحتل جزءا أساسيا من تراب الوطن الأم و يلقى في سبيل ذلك دعما أوروبيا أمريكيا لا حدود له. بل إنه كان يلقى دعما-ولو معنويا- من بعض النظم العربية المحافظة، التي كانت ترى في حكم الإمبراطور الأثيوبي رمزا للاستقرار ومركزا لمكافحة الشيوعية في القرن الافريقي والقارة كلها.

ولقد عصف الأنواء بالقرن الافريقي طويلا ودفعت به بعيدا في هذا الاتجاه.

- الصوماتليون يحاولون إعادة بناء دولتهم الأم من الداخل في ظل شعار الاشتراكية العلمية، مع ميل واضح تجاه الاتحاد السوفيتي يصل إلى درجة التحالف.

- والأثيوبيون هم الآخرون يشددون على التمسك بما حصلوا عليه من الأرض خاصة في ارتريا والصومال الغربي وأبو، والدعم يتوالى عليهم سياسيا وعسكريا واقتصاديا من المعسكر الغربي.

- السوفيت يتوسعون في الانتشار خارج نطاق العزلة التي عاشوها داخل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، فبعد أن نجحوا في إقامة رأس جسر ثابت وقوي في كوبا بدءوا بالاتجاه ناحية دول العالم الثالث خاصة في الشرق الأوسط والقارة الافريقية، وكانت الصومال نقطة ارتكاز بالغة الأهمية الاستراتيجية في لعبة صراع القوى العالمية، وفيها ثبت السوفيت قدما جديدة خاصة بعد 1969.

الأمريكيون لم يسلموا أو يستسلموا، فقد أدركوا منذ البداية خطورة خروج الاتحاد السوفيتي من سياسة العزلة والابتعاد والتقوقع داخل حدود معسكره الاشتراكي، ولقد جربوا نتيجة ذلك في الحرب الفيتنامية التي كانت آنذاك تدق القلب الأمريكي بعنف، وتدك الروح في المعسكر الغربي بصفة عامة، وهم إذا كانوا يواجهون أزمة ساحقة في فيتنام فان المؤكد انهم لن يسمحوا للسوفيت بفتح فيتنام جديده، ولقد كانت الصومال مشروع فيتنام جديدة يحاول السوفيت فتح جبهتها لاستنزاف الجهد الأمريكي في القرن الافريقي.

أما العرب فقد انقسموا حول الصراع الأثيوبي الصومالي: البعض يؤيد أثيوبيا والبعض الآخر يدعم الصومال.

4- روح التحدي

ومقدمات الحرب الثانية:

إذا كانت ثورة 1969 في الصومال قد أشعلت من جديد روح الكفاح القومي المطالبة بإصرار باستعادة الأجزاء الصومالية المقتطعة، والعودة إلى توحيد الوطن الصومالي الكبير بأجزائه الخمسة القديمة، وحركت في المجتمع-القبلي إلى حد كبير-الرغبة العارمة في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية تحت شعارات راديكالية، فإن ذلك قد أقلق منطقة القرن الافريقي كلها.

أقلق العدو التقليدي أثيوبيا، سياسيا وعسكريا واجتماعيا أيضا، وأقلق كينيا بدرجة أقل، ثم هو أقلق كذلك فرنسا التي كانت حتى ذلك الوقت تحتل إقليم «العيسى والعفر» وتقيم قاعدتها البحرية الأساسية في جيبوتي المتحكمة في عنق زجاجة باب المندب.

وسرعان ما انتقلت العدوى، فقد ثبت تاريخياً أن الثورة تنتقل هي الأخرى بالعدوى، وتدفع رياح التغيير من مكان إلى مكان، خاصة إذا كانت البيئة ممهدة ومستعدة وناضجة. ولقد كانت أثيوبيا، هي تلك البيئة الناضجة المستعدة لاستقبال التغيير فإن أي تغيير هو بالتأكيد أفضل من الوضع الإقطاعي الحاكم في الإمبراطورية. فقد حبلت «الإمبراطورية»-رغم كهولتها-بكل الأسباب الموجبة للتغيير، وأصبحت منذ بداية السبعينات مثل عجوز ضعيفة متهدلة، وهرمت الإمبراطورية مثلما هرم الإمبراطور هيلاسي لاسي.

وجذبت هذه البيئة رياح التغيير، وسواء نقلت العدوى من الصومال المجاورة التي شهدت تغييرا أساسياً منذ 1969، أو نقلتها من مناطق أخرى، فإن حتمية التغيير كانت قد اجتاحت الإمبراطورية العجوز. الأمر الذي مهد المسرح السياسي لبروز مرحلة جديدة وعنيفة أيضاً في القرن الافريقي ألقت بظلالها على افريقيا الداخل غرباً، كما ألقت بظلالها كذلك على الخليج العربي المواجه شرقا، ولن نغالي إن قلنا إن تأثيراتها امتدت كذلك إلى الشمال مثلما امتدت إلى الجنوب، فالتغيير الأثيوبي كان انقلابا في كل الموازين المحلية والإقليمية والدولية. ولقد أدت هذه المرحلة الجديدة، والانقلاب الذي حدث منذ عام 1974 في أثيوبيا إلى تهيئة مسرح الأحداث في القرن الافريقي لصعود شبح الجولة الثانية من الحرب الأثيوبية

الصومالية بكل أبعادها المحلية والدولية.

وكما قلنا شهدت الإمبراطورية الأثيوبية منذ بداية السبعينات تدهورا مطردا ومتزايداً، ضعفت خلاله القبضة الحديدية التي كان يمسك بها هيلاسي لاسي الحكم، ويسيطر بها على دولة تضم قوميات وديانات وثقافات متعادية ومتنافرة. ورغم الكراهية التاريخية القديمة بين القوميات الأساسية التي تتكون منها الإمبراطورية، خاصة فيما بين التيجري والجالا وبين الامهرية ذات التميز الطبقي، فإن هيلاسي لاسي-الأمهري الأصل بالطبع-كان يمثل رمز السلطة المركزية الحاكمة الذي حوله تلتف كل القوى سواء رضيت أو كرهت.

ولقد أدى الوضع الطبقي المميز للأمهرية التي استولت على الحكم والثروة والتميز الاجتماعي في أثيوبيا إلى إثارة حقد القوميات الأخرى وكراهيتها، وبالتالي إلى تحرك الروح القومية فيها مطالبة بحقها هي الأخرى في الحكم والثروة. وتحت تصاعد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي عصفت بالطبقات الشعبية وأشاعت الأوبئة والفقر والمجاعات، كان طبيعيا أن يتفجر الصراع الاجتماعي داخل الإمبراطورية التي تهدلت سلطتها وهرمت قوتها، خاصة بعد أن هرم امبراطورها ودخل مرحلة تناقص القوة وتقلص السطوة وضعف السلطة.

ولقد توازى مع هذا التطور الاجتماعي داخل الإمبراطورية تطور سياسي وقومي أشد أثرا وأبعد خطراً، وهو تصاعد الحركة السياسية والعسكرية لثوار إرتريا. ذلك الإقليم ذو القومية المميزة الذي أدمجه الإمبراطور قسرا في عام 1962. فمنذ أواخر الستينات و بداية السبعينات لقيت ثورة إرتريا تعاطفا إقليميا وعالميا واسعا أدى إلى بروز دورها بوضوح على خريطة القرن الافريقي، وكسرت المعارك العسكرية التي خاضتها ضد الجيش الإمبراطوري ذي القيادة الامهرية طوق العزلة والحصار الحديدي الذي فرضته أديس أبابا عليها، وبدا العالم يقرأ ويعرف و يدرك أن هناك ثورة طاحنة في إرتريا على ساحل القرن الافريقي المطل على البحر الأحمر تهز كيان أثيوبيا وكيان المنطقة كلها.

وهذا الأمر سنعود إليه تفصيلا فيما بعد.

ولقد تضافرت كل هذه العوامل، التي أنهكت السلطة الإمبراطورية في

أديس أبابا، مما أدى إلى انتشار حركات التمرد العسكري داخل الجيش الأثيوبي في اكثر من مكان، وأدى تضافرها إلى تفجير روح التذمر العامة ضد فشل السلطة الهرمة في حل المشكلات الأساسية للمجتمع الأثيوبي، وفي حل تناقضاته القومية والاجتماعية وإيقاف تدهوره السياسي والعسكري والاقتصادي أمام الأزمة الداخلية الخانقة، وأمام تزايد الجرأة العسكرية لثوار إرتريا واكتساحهم للجيش الإمبراطوري في معظم المعارك وتحريرهم لأكثر من 80٪ من ارتريا وسيادتهم المطلقة على الريف، وحصارهم القوي حول المدن الرئيسية التي يتمركز فيها الجيش الأثيوبي المنهار.

ولقد أدى كل ذلك إلى نجاح التمرد العسكري داخل الجيش الإمبراطوري، وتصاعد انتشاره في القطاعات المختلفة، فيما بين فبراير وسبتمبر عندما بلغ نضجه، فاستولى المجلس العسكري على السلطة في 12 سبتمبر من نفس العام، واسقط النظام الإمبراطوري واعتقل هيلاسي لاسي حتى مات في 25 أغسطس 1975 ثم خاض سلسلة من التصفيات الدامية حتى استقر الحكم للكولونيل مانجستو هايل ماريام.

وبصعود العسكر الأثيوبي إلى السلطة في أديس أبابا خلال سبتمبر 1974، بعد 5 سنوات من صعود العسكر الصومالي إلى السلطة في مقديشو في أكتوبر 1969، أصبح المسرح السياسي في القرن الافريقي على شفا تحد جديد وتغير أكيد.

فقد أصبح سباق التحدي والمواجهة بين عسكر البلدين المتخاصمين هو أهم سباق، ليس في القرن الافريقي وحده بل في كل افريقيا التي شهدت أقطارها الأخرى مواقف مشابهة كثيرة، وتغيرات أكثر وانقلابات عسكرية متتالية، غيرت من موازين القوى وبدلت التحالفات وأشعلت الصراعات والعداوات القديمة الجديدة معاً.

و بالإضافة إلى سباق التحدي والمواجهة بين عساكر الصومال وأثيوبيا، برزت عناصر أخرى في ساحة الصراع مهدت الطريق لحتمية الصدام إذ أن الأسباب الرئيسية للصراع والصدام بين عسكر البلدين ظلت كما هي، مثلما كانت خلال حكم المدنيين في الصومال وحكم الإمبراطور في أثيوبيا، وهي الحالة التي أدت إلى جولة الحرب الأولى بينهما في عام 1964، واعني بذلك ثبات عوامل الصراع القومي بين الدولتين بصرف النظر عن تغير

نظام الحكم هنا وهناك، مع إضافة روح جديدة عند الطرفين أذكت نيران الصراع، إذ أثار النظام الصومالي الجديد الروح القومية وأشعل رغبة الكفاح عند الشعب الصومالي لاستعادة أراضيه في الصومال الغربي وأبو، التي يطالب بتحريرها من الاحتلال الأثيوبي، بينما أدى نجاح العسكر الأثيوبي البارز في السيطرة على الحكم، وإسقاط «الإمبراطورية» الإقطاعية في أثيوبيا إلى إذكاء الروح القومية أيضا التي تمسكت «بوحدة» أثيوبيا الثورة بكل حدودها وتخومها كما كانت في العصر الإمبراطوري، وخاصة ارتريا والصومال الغربي.

وبينما تفاءل النظام الصومالي بنجاح العسكر الأثيوبي في الوصول إلى الحكم، مؤملا في إمكان التفاهم المشترك حول التوصل إلى حل جذري لقضية الصومال الغربي، خاصة بعد بروز عوامل مشتركة كثيرة بين الطرفين، فهم أولا عسكريون مثلهم، وهم ثانيا يرفعون راية الاشتراكية العلمية، تماما مثلهم، وهو ثالثا مدوا منذ البداية مثلهم يد الصداقة والتحالف إلى الاتحاد السوفيتي، الذي سارع بعونهم ودعمهم كما فعل مع الصوماليين من قبل بينما تفاءلوا بكل ذلك إذ بالنظام الجديد في أديس أبابا يرفع علم التشدد المطلق فيما يتعلق بحماية «وحدة أثيوبيا ضد الحركات الانفصالية الرجعية»، ويتطرف في اتجاه القمع أكثر مما كان يفعل الإمبراطور، و يعلن أنه سيسحق الحركات الانفصالية في ارتريا والصومال الغربي وأبو بالقوة المسلحة مهما كانت النتائج، متجاهلا التفاؤل الصومالي بضرورة لجوء «النظام العسكري الاشتراكي» الجديد في أديس أبابا الإمبراطورية حل قضية القوميات حلا سلميا، كما تتول الاشتراكية العلمية، وكما فعل الاتحاد السوفيتي نفسه مع قومياته المتعددة، تطبيقاً للماركسية اللينينية.

5- أصدقاء الأمس أعداء اليوم:

وفي نفس الوقت شهدت خريطة الصراع تغيرا في المواقف على المستوى الإقليمي والدولي.

- ففي المنطقة المواجهة شرقا للقرن الافريقي، كانت بريطانيا قد أعلنت منذ بداية السبعينات خطتها في سحب وجودها العسكري من شرق السويس.

وقد أدت هذه الخطوة البريطانية الإمبراطورية اشتعال السباق الدولي

حول ملء هذا «الفراغ» الذي تركته بريطانيا. الأمر الذي يعني زيادة حدة الصراع الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لإقامة قواعد ونقاط تمركز لهما في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، لحماية-أو تهديد-مناطق إنتاج البترول الضخمة، وشرايين نقله الإمبراطورية الغرب الصناعي، ونقاط التحكم الاستراتيجي القابضة على هذه الشرايين، سواء كانت في القرن الافريقي أو باب المندب أو البحر الأحمر كله شمالا، أو كانت لفي المحيط الهندي وعبر مضيق موزمبيق جنوبا.

- وفي الشمال عند الطرف المعادل للقرن الافريقي، أي في مصر، كانت الأزمة مع السوفيت قد تعقدت تعقدا بالغا أدى الإمبراطورية إنهاء القاهرة للوجود السوفيتي الثقيل-17 ألف جندي وخبير عسكري-في عام 1972، مما أدى بالتالي الإمبراطورية حرمان السوفيت من هذا التمركز العسكري الهائل في أهم دولة في افريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط كله. والى فقدهم التسهيلات العسكرية التي كانوا قد حصلوا عليها خاصة في مرسي مطروح والإسكندرية وبور سعيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي الأدبية والموانئ الأخرى على البحر الأحمر.

فإذا كان الوجود العسكري السوفيتي بهذا الثقل قد ثبت أقدامه في مصر-قلب الشرق الأوسط والحاكمة لأهم شرايين نقل البترول للغرب-بعد حرب 1967 ونتيجة لأزمة الهزيمة التي دفعت مصر إلى الارتباط أكثر بالاتحاد السوفيتي طلبا للمعونة السياسية والعسكرية، في مواجهة التفرق الإسرائيلي الساحق المدعوم مباشرة من واشنطن وإذا كان هذا الوجود العسكري السوفيتي قد أحدث انقلابا خطيرا في موازين القوى بالشرق الأوسط، وأصاب صراع القوى العظمى على مناطق التحكم الاستراتيجي بخلل على الجانب الأمريكي الأوروبي، وحقق نجاحاً للتحرك الاستراتيجي الواسع الانتشار على الجانب السوفيتي، فإن قرار إنهاء الوجود السوفيتي من مصر في عام 1972- بكل ملابساته وآثاره وأبعاده السياسية والعسكرية- قد أحدث هو الآخر انقلابا مضادا على خريطة الصراع الدولي، وخاصة في لعبة «الشطرنج» التي أصبحت تمارسها أمريكا والاتحاد السوفيتي معا على رقعة الدول الصغرى، وبشكل أوضح تلك التي تمتلك الثروات البترولية

والمعدنية، أو التي تقبض على مداخل ومخارج الممرات والمضايق الدولية وتطبق على نقاط التحكم الاستراتيجي.

وهكذا بدأت مرحلة تبادل المواقع، وتغيير التحالفات بين الدولتين العظميين. فخسارة السوفيت في مصر وطردهم منها وحرمانهم من موانيها ومواقعها الاستراتيجية الهامة في الشمال أدى إلى العكس لأمريكا، التي كسبت مرتين، الأولى بإخراج السوفيت عسكريا وسياسيا من هذه المنطقة الهامة-مصر-ذات الثقل السياسي الاستراتيجي والحضاري وحرمانهم من التمتع بمميزاتها الجوبوليتكية، والثانية بتدعيم علاقات واشنطن بالقاهرة نتيجة للتوجه المصري الجديد تجاه الغرب الأوروبي الأمريكي وفك الارتباط السابق بالمعسكر الاشتراكي.

وضمن لعبة تبادل المواقع أعاد السوفيت تقييم سياستهم في الشرق الأوسط والعالم الثالث كله، في ضؤ التجربة القاسية التي تعرضوا لها في مصر، وبدءوا في تطبيق سياسة جديدة في لعبة الصراع مع أمريكا على العالم الثالث، تقوم على سرعة الحركة والجرأة في التدخل والمساندة، والإقدام على استخدام «التواجد العسكري» بشكل أكثر قدرة وحركة من ذي قبل.

وتطبيقاً لهذه السياسة دعم السوفيت مواقعهم في الصومال، لتعويض خسارتهم في مصر، واستعاضوا قاعدة بحرية هامة في ميناء بربرة الصومالي وفي العاصمة الساحلية مقديشو نفسها، بدلا من خسارتهم لموانئ البحر الأحمر المصرية شمالا، وفي نفس الوقت زادوا من نشاطهم العسكري في الدول الافريقية التي ترتبط معهم بصداقات، وكثفوا لأول مرة من وجود أساطيلهم البحرية في المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن التي وجدوا فيها دعماً وتسهيلات جمة من النظام الراديكالي الحاكم في اليمن الديموقراطية.

حتى إذا ما جاءت الثورة العسكرية «الاشتراكية» في أثيوبيا، ورفع العسكر الأثيوبي راية الماركسية بعد تصفية الموجات الأولى فيما بينهم ليستقر النظام الراديكالي، كان هذا كله إيذانا بتغير جديد في المواقع على رقعة الشطرنج الممتدة من السواحل المصرية والعربية والفلسطينية على البحر الأبيض المتوسط شمالا حتى سواحل الخليج البترولية ونتوء القرن الافريقي

جنوباً.

وفي ظل هذا التغيير الذي أملته سياسة تعويض المواقع وتبادلها وسياسة مطاردة النفوذ الغربي أينما كان، سارع الاتحاد السوفيتي إلى نجدة ومساندة النظام الجديد في أديس أبابا، والى تثبيت أقدامه على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بعد أن فقد المدخل الشمالي بكل ما يعنيه المدخل الجنوبي من أهمية الاقتراب المباشر من حقول إنتاج البترول العربي، ومخنق مروره عبر باب المندب، محققاً بذلك سياسته النشطة الجديدة على خريطة الصراع الدولي والمواجهة مع أمريكا، لضمان تحقيق المصالح القومية لكل منهما باعتبارهما القوتين العظميين في عالم اليوم.

- ولم يكن التحرك الأمريكي والنجاح الذي حققه منذ بداية السبعينات في الشرق الأوسط، والتحرك السوفيتي المضاد ونجاحه في القرن الافريقي، في نفس الفترة سوى الجزء المكمل لصراع القوتين العظميين، الذي كان يجرى على قدم وساق على امتداد الخريطة الواسعة للقارة الافريقية كلها، وعلى امتداد تخوم المنطقتين-افريقيا والشرق الأوسط-بما تحويانه من مراكز تحكم وطرق مرور دولية، ومضايق ومعابر استراتيجية. وقبل هذا وذاك بما تضمانه من المناجم الضخمة للمواد الخام وخاصة المعادن والبترول، ابتداء من نحاس زائير، إلى يوانيوم تشاد، إلى فوسفات المغرب والصحراء الغربية، إلى غاز وبترول الجزائر وليبيا، وصولا إلى بحيرة البترول الضخمة في إيران والخليج والجزيرة العربية.

ولقد شهدت السبعينات تزايد حدة صراع القوتين حول أحكام سيطرتهما وتأمين خطوط اقترابهما من مناجم المعادن وحقول النفط، وتحكمهما في شرايين نقلها بعد بروز ظاهرتين عالميتين:

الأولى: هي تصاعد أزمة الطاقة الخانقة في الدول الأوربية والأمريكية التي تقود المعسكر الصناعي الغربي، في ظل الارتفاع السريع للأسعار واللهفة الشديدة على استهلاك البترول وتخزينه والتخوف الواضح من جانب المنتجين من أن تؤدي زيادة الضخ والاستهلاك إلى سرعة الاستنزاف وبالتالي النضوب!

الثانية: هي رغبة السوفيت في مزاحمة الغرب الرأسمالي-أو مقاسمته- على الموارد الخام وخاصة البترول. خاصة بعد أن تعمدت المخابرات

الأمريكية المركزية تسريب معلومات تقول: إن السوفيت ابتداء من الثمانينات سوف يحتاجون لأول مرة إلى استيراد البترول من خارج أراضيهم، أي أنهم سوف يحتاجون إلى البترول العربي والإيراني بشكل خاص لقرب حقول إنتاجه من الأراضي السوفيتية وسهولة نقله إليها. والظاهرة الأولى تعني أن الغرب الأوروبي الأمريكي سوف يقبض بكلتا يديه على احتكاراته الهائلة التي تسيطر على مناجم المواد الخام في افريقيا فضلا عن سعيه للسيطرة على حقول البترول الضخمة في الخليج والجزيرة العربية. بينما تعني الظاهرة الثانية أن السوفيت لن يتركوا هذه الثروة الفلكية نهبا دائما للغرب الرأسمالي وحده، بل إنهم سيدخلون مزاحمين ومنافسين حتى يصلوا إلى مرحلة الاشتراك أو التقاسم، مع ما يتطلبه ذلك من دعم ونشر للنفوذ السياسي، والتواجد العسكري حول أو بالقرب من مناطق إنتاج هذه الثروات.

وبذلك تكون القوتان العظميان تطبقان بطريقة متقاربة أو متباعدة استراتيجياتهما القومية والكونية.

- بقي تغير آخر على خريطة الصراع الدولي اثر بالضرورة على علاقات القوى في القرن الافريقي، وهو التغير الكبير الذي أحدثته حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، وانعكاسات نتائجها السياسية والعسكرية على كل المنطقة من سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، حتى القرن الافريقي والمدخل الثاني للبحر الأحمر جنوبا.

وقد أبرزت هذه الحرب الأهمية الاستراتيجية القصوى-كما سبق أن أسلفنا-للتحكم في مضايق القرن الافريقي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر عند باب المندب، وخطورة ذلك ليس على إسرائيل فحسب-التي واجهت مأزق إغلاق مصر لباب المندب في حرب 1973- ولكن بنفس الدرجة على أثيوبيا نفسها خاصة في ظل أوضاعها الجديدة التي فقدت خلالها الصداقة التقليدية مع النظم العربية المواجهة لها من الشرق في الخليج والجزيرة العربية.

- أما التغير الهام الآخر الذي برز على ساحة الصراع فهو بلا شك تلك الصحوة القومية التي اجتاحت شعوب المنطقة، في ظل نتائج التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ورغبة هذه الشعوب في التحكم في ثرواتها سواء أكانت مواد خاما أو مراكز تحكم استراتيجية، بصرف النظر عن الارتباطات

الدولية المتناقضة مع السوفيت أو مع الأمريكيين.

وقد أصبحت مطالب شعوب العالم النامي-الثالث-في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية دافعا لهذه الشعوب لمواجهة لعبة الصراع الدولي وتقسيم مصائر الدول وتوزيع مناطق النفوذ بين الدول العظمى، وفي نفس الوقت برزت كعامل ضغط ومواجهة وتحد لأطماع وخطط الدول العظمى واستراتيجياتها، وشكلت تهديدا مباشرا لهذه الخطط والاستراتيجيات.

ولقد تعرضت الاستراتيجية السوفيتية لمتاعب جديدة في القرن الافريقي، في مواجهة النجاحات الجديدة التي تحققت لها. فما كاد الأمر يستقر للعسكر الاشتراكيين في أثيوبيا حتى راهنت موسكو عليهم رهانا أساسياً، نظرا لما تتمتع به أثيوبيا من مميزات كثيرة، سياسية وبشرية وحضارية واقتصادية وعسكرية، ولقد كان طبيعيا أن يحاول السوفيت الاحتفاظ بالحصانين: الأثيوبي والصومالي معا في مضمار واحد رغم علمهم أنهما يجريان في طريقين متعارضين، وأن المصالح القومية الأثيوبية كانت وما زالت تتناقض مع المصالح القومية الصومالية، وأن صراع «الاوجادين» ليس مجرد صراع حدود كما حاول البعض تبسيطه وتسطيحه، لكنه في الأساس صراع بين قوميتين طال بهما العداء والتناحر، واشتد الصدام وصولا إلى مرحلة العنف والدم الدائم التدفق على الجانبين دون أمل في إيقاف هذا النزيف إلا بحل جذري لمشكلة الصراع القومي على الأرض والشعب المقسم.

وكان الحل الأمثل بالنسبة للاستراتيجية السوفيتية هو إقامة تحالف تقدمي يربط بين أهم ثلاث دول تطل من الغرب والشرق على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتخنق باب المندب من جانبيه وهي: أثيوبيا والصومال واليمن الديموقراطية. وهو الحل الذي حاول الزعيم الكوبي فيدل. كاسترو مناقشته خلال زيارته الشهيرة للمنطقة خلال مارس 1977.

ولو تحقق هذا الحل لشكل ضربة استراتيجية قاتلة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

إلا أن عنصر الصراع القومي وتضارب المصالح الأثيوبية مع الصومالية، بالإضافة إلى التحرك الأمريكي المضاد، لعب دوره في إفشال المخطط

السوفيتي، وبالتالي في إحداث الأزمة الصومالية السوفيتية، التي انتهت بمثل ما انتهت إليه العلاقات المصرية السوفيتية من قبل.

ففي ظل الدعم السوفيتي-العسكري والسياسي والاقتصادي-الهائل لنظام مانجستو ماريام في أديس أبابا، شعر النظام الصومالي أن السوفيت يخونونه، ويلقون بثقلهم خلف العدو التقليدي، وبالتالي يشجعون النزعة العسكرية الأثيوبية النامية للاعتداء على الصومالي، في ظل حملة التسلح حتى الأسنان التي تولاها السوفيت لدعم النظام الأثيوبي.

وهكذا سارع الصومال إلى طرد الخبراء والقوات السوفيتية خاصة من القاعدة البحرية الهامة في بربرة ابتداء من نوفمبر 1977، وتأزمت العلاقات بينهما إلى درجة خطيرة وصلت إلى حد القطيعة الكاملة بعد تبادل الاتهامات.

وقد انقلبت بذلك موازين التحالفات الاستراتيجية في القرن الافريقي، فأصدقاء الأمس أصبحوا أعداء اليوم، وانتقل الود والدعم الغربي من أثيوبيا إلى الصومال، مقابل انتقال الود والدعم السوفيتي من الصومال إلى أثيوبيا، وبنفس الشكل وفي نفس المأزق وقعت حركة تحرر ارتريا منتقلة من تعاطف أصدقاء الأمس أعداء اليوم إلى تعاطف أصدقاء اليوم الذين كانوا أعداء الأمس.

ولقد أدى تغير موازين التحالفات إلى مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية خطيرة للصومال وارتريا بشكل خاص. ففي البداية فقد الطرفان المعونات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التي كانا يأخذانها من الاتحاد السوفيتي، مقابل إضافة المزيد من هذه المعونات إلى جانب أثيوبيا، حيث تولت دول المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي وبمبادرات سريعة من كوبا وألمانيا الديموقراطية مهمة إعادة بناء الجيش الأثيوبي وتحديثه ومده بالأسلحة الحديثة والمعقدة ابتداء من الصواريخ إلى الطائرات الميج 21 , 23 إلى الدبابات الثقيلة، بالإضافة إلى قيامهم ببناء تنظيم عسكري مواز للجيش، وهو «ميليشيا الشعب الثورية» التي بلغ عددها في فترة من الفترات ربع مليون مسلح.

وفي ظل أضخم جسر عسكري مده السوفيت في تاريخ العالم لنقل الأسلحة من موسكو، ونقل الجنود من كوبا إلى أثيوبيا، انتعشت النزعة

العسكرية في أديس أبابا إلى حد الغليان، وأصبح همها الوحيد هو الإجهاز نهائياً على متاعب الدولة في الاوجادين وارتريا، حيث تعرض الجيش الأثيوبي خلال السنوات السابقة لمهانة وإذلال بالغين، نتيجة لنجاح الثوار في المنطقتين في اكتساح حاميات الجيش ومعسكراته وفي أسر آلاف من الجنود المنهارين والمتخاذلين.

وعلى الجانب الآخر، وقعت الصومال وارتريا فريسة الضياع والوعود التي لم تتحقق عمليا، ففي الوقت الذي فقدتا فيه الدعم السياسي والمادي من الجانب السوفيتي، لم تتلقيا في الواقع تعويضاً عن هذا الدعم بالشكل الذي يمكنهما من مواجهة التحدي الأثيوبي، فلا الدول العربية أوفت بوعودها في المساعدة الاقتصادية والعسكرية، ولا واشنطن سارعت لالتقاط الخيط والتحرك لإنقاذ الصومال-بشكل خاص-من المأزق الحرج الذي أصبحت فيه محاصرة بين فقدان صديق الأمس وحصار عدو اليوم، وتصاعد نزعة الحرب بين أركان النظام في أديس أبابا. وفي نوفمبر 1977 سارع الرئيس الصومالي بتوجيه نداء للولايات المتحدة الأمريكية لمده بالأسلحة، وردت الخارجية الأمريكية بعد هذا النداء بثلاثة أيام مؤكدة تمسكها بعدم بيع السلاح للصومال ولأثيوبيا أيضا التي كانت قد امتلأت بترسانة سوفيتية كوبية. وإن كان الموقف قد تغير تدريجياً فيما بعد، خاصة خلال عامي 80-1981 بعد إعطاء الصومال تسهيلات عسكرية لواشنطن في بعض مطاراتها وموانيها مثل مقديشو وبربرة التي كانت قاعدة سوفيتية من قبل.

وفي ظل الجو العاصف برياح العنف الدامي، تهيأ المسرح في القرن الافريقي للجولة الثانية من حرب المواجهة بين الصومال وأثيوبيا التي جرت في وديان وصحراء الأوجادين وبين غاباتها وأحراشها الكثيفة.

والواقع أن المراحل الأولى للحرب الثانية بين الصومال وأثيوبيا بدأت عمليا منذ مايو 1977، عندما أعلن النظام الأثيوبي الحاكم أن حكومة الصومال تقف خلف كل المتاعب التي تثار في وجه النظام الأثيوبي الجديد. واتهمت أديس أبابا الصومال رسميا بثلاثة اتهامات محددة هي:

1- أن الجيش الصومالي هو الذي يدرب و يسلح رجال العصابات و يدفعهم إلى «أوجادين» لشن الغارات وإعداد الكمائن للجيش الأثيوبي وإثارة الاضطراب في هذا الإقليم.

2- أن مقديشو تقدم في نفس الوقت مساعدات عسكرية كبيرة لجبهات التحرير العاملة في ارتريا لمواصلة عملياتها العسكرية ضد الجيش الأثيوبي.

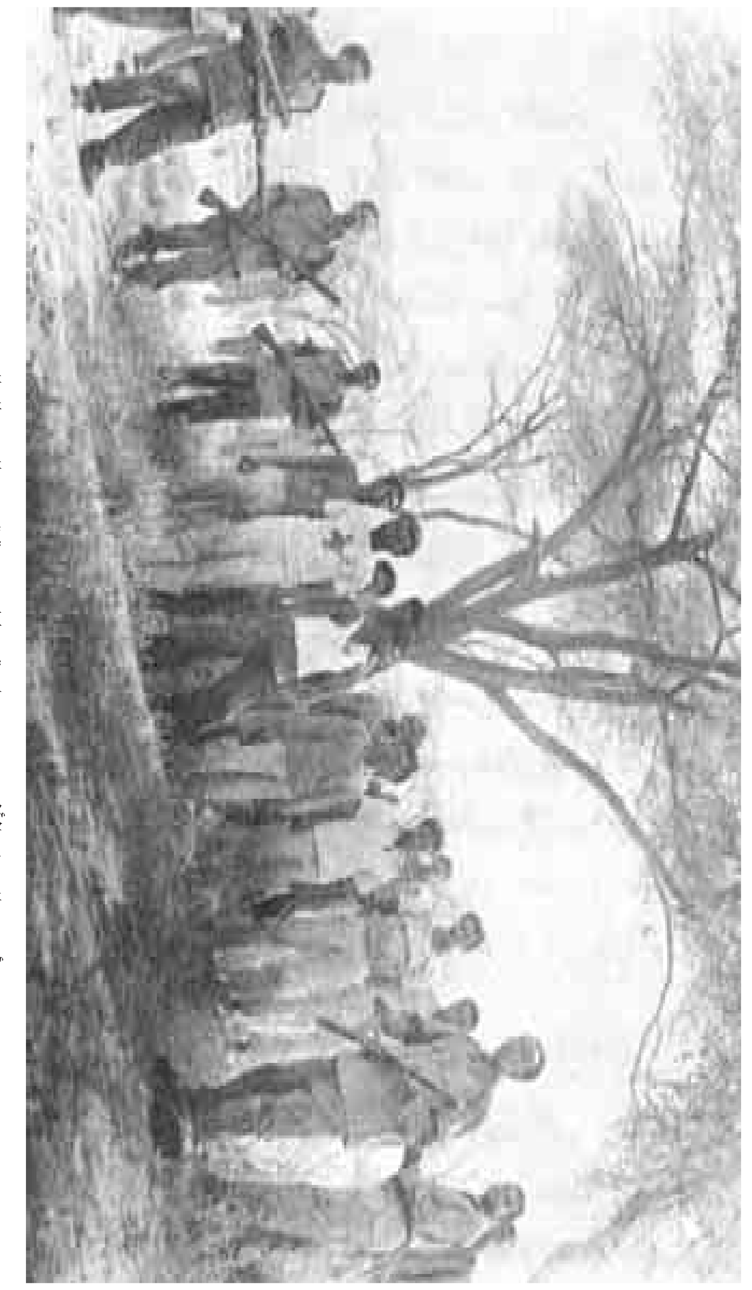
3- أن الصومال يقدم المساعدة والدعم السياسي والعسكري «للحزب الشعبي الثوري» في أثيوبيا، وهو التنظيم السياسي القوي الذي أعلن مناهضته للنظام الجديد في أديس أبابا وشن عدة هجمات جريئة في المدن المختلفة وداخل العاصمة نفسها.

وقد رافق هذا الاتهام الذي فتح باب الحرب السيكلوجية بين البلدين على مصراعيه-تمهيدا لباب الحرب الساخنة-بروز عدة عوامل أساسية ساعدت على تدهور الموقف بين البلدين وزيادة حدة التوتر منها:

- تعهد فرنسا لبداية عام 1977 بمنح الاستقلال الكامل لمستعمراتها في إقليم «العيسى والعفر» بمينائها الاستراتيجي «جيبوتي»، هو الإقليم الذي يضم قبائل تنقسم في أصولها ما بين الأصل الصومالي والأصل الحبشي، والذي عليه تتنازع أثيوبيا والصومال، لما له من أمية حيوية، خاصة إذا علمنا أنه عن طريق ميناء جيبوتي تستورد أثيوبيا ثلثي وارداتها من الخارج.

ومنذ الإعلان الفرنسي تصاعد التوتر، إذ اتهمت أثيوبيا الصومال بالاستعداد لغزو الإقليم واحتلاله بالقوة وضمه إليها وأن أثيوبيا لن تسمح بهذا الغزو حتى لو أدى إلى حرب شاملة. وقد كان من نتيجة ذلك أن ارتفعت حدة التصريحات والاستعدادات على جانبي الحدود استعدادا للحظة الصدام حول إقليم العفر والعيسى (جيبوتي) هذه المرة وليس حول أوجادين فحسب.

صاحب ذلك تصاعد شديد في انتصار الثوار الارتريين على الجبهة الأخرى ضد الجيش الأثيوبي، أدى إلى سيطرتهم العملية على الأغلبية المطلقة من مساحتها وحصارهم المشدد حول المدن الرئيسية، خاصة العاصمة «أسمرة» ومينائي عصب ومصوع وقطع الطرق الرئيسية، خاصة تلك التي تربط هذه المدن الرئيسية الثلاث في ارتريا بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا. وتحول الجيش الأثيوبي إلى مراكز ومعسكرات متفرقة ومحاصرة، لا تصلها الإمدادات إلا بالطائرات من الجو، الأمر الذي وضع النظام العسكري الحاكم في أديس أبابا في أسوأ مأزق تعرض له منذ جاء إلى الحكم واعدا بتحطيم «المخربين من دعاة الانفصال سواه في ارتريا أو



أسرى الجيش الأثيوبي في حراسة مقاتلي جبهة تحرير الصومال الغربي

أوجادين».

في نفس الوقت كانت الهجمات التي يشنها ثوار الصومال الغربي وأبو في إقليم «الأوجادين» ضد الثكنات العسكرية للجيش الأثيوبي وضد طرق المواصلات قد بلغت مداها، واتسمت بالجرأة أكثر من أي وقت مضى، تمثلت في قيامهم بتخريب أهم خطوط السكك الحديدية في البلاد، إذ فجروا خط السكك الحديدية الذي يربط بين أديس أبابا وميناء جيبوتي مرورا بالأوجادين وهو الخط الحيوي للتجارة الأثيوبية.

على ناحية الحدود الغربية كان الموقف يشتعل هو الآخر، فقد تبادلت الخرطوم وأديس أبابا حملة الاتهامات والاتهامات المضادة. فمنذ أبريل 1977 حذر الرئيس السوداني جعفر نميري أثيوبيا من القيام بعدوان على حدود السودان. واتهم الاتحاد السوفيتي وليبيا وكوبا بمساعدة أديس أبابا عسكريا لشن هذا العدوان. وسرعان ما رد الكولونيل مانجستو باتهام نميري بأنه يسلح و يدرب «المتمردين» الارتريين، وفي نفس الوقت وجه للصومال نفس الاتهام على أساس أنها دولة رجعية انتهازية ترفع شعارات «الاشتراكية العلمية» كذبا !! ولم تنج مصر بالطبع من حملة الاتهامات الأثيوبية هذه، ضد اتهمها مانجستو بأنها تدفع السودان للتحرش بأثيوبيا كما أنها تساند الصومال وارتريا في هذه الحرب غير المعلنة، التي كما وصفها «لن تكون حربا قاصرة على الصومال وأثيوبيا وحدهما ولكنها ستجر القارة الافريقية كلها».

ووسط هذا التوتر الذي ساد القرن الافريقي، كانت أثيوبيا قد اتفقت مع الاتحاد السوفيتي وكوبا على خطة أبعد مدى، فقد تدفقت على أثيوبيا موجات كثيفة من الجنود الكوبيين والخبراء العسكريين السوفيت وخبراء الأمن الألمان الشرقيين. وقالت التقديرات المحايدة. إن الكوبيين وصلوا إلى 25 ألف جندي وبلغ عدد السوفييت مابين 1500-2000 خبير، وكذلك جاء نفس العدد تقريبا من ألمانيا الديموقراطية.

و بهذه الخطوة الجريئة دخل القرن الافريقي منحنى جديدا إذ تورطت قوة عظمى هي الاتحاد السوفيتي سواء بشكل مباشر أو بالوكالة المخولة لكوبا وألمانيا الديموقراطية بالدخول طرفا مباشرا في الصراع الدائر عن طريق التواجد العسكري الكثيف الذي لم يكتف بجسور الأسلحة الحديثة،

وإنما تعدى ذلك إلى وجود الجنود المقاتلين أنفسهم.

ولم تكن هذه الخطوة السوفيتية الكوبية هي الأولى من نوعها، بل إنها جاءت نتيجة النجاح الذي سبق أن حققته في أقصى غرب القارة، بعد نزول الجنود الكوبيين والخبراء السوفيت خلال معركة استقلال انجولا في عام. 1975 وهكذا طبق السوفيت خطة التحرك العسكري والسياسي السريع منتقلين بوجودهم العسكري من أقصى جنوب غرب القارة في انجولا-حيث تمركز اكثر من 30 ألف جندي كوبي-إلى أقصى الشرق عند القرن الافريقي في أثيوبيا.

وقد شكلت هذه الجرأة العسكرية السوفيتية عنصرا جديدا في خريطة الصراع بين القوتين العظميين، وفي اقتحام مناطق الصراع بالقارة الافريقية بشكل لم يعهده العالم، و بصورة فاجأت مخططي الاستراتيجية الأمريكية والغربية وأربكت مؤقتا خططهم السياسية والعسكرية.

6- من المسرح السياسي إلى المسرح العسكري:

وقد كانت كل هذه الظواهر، مؤشرات حاسمة عل نضج مقدمات المواجهة الثانية بين الصومال وأثيوبيا، وعلى أن المسرح السياسي والعسكري قد أعد تماما للخطة الصدام الدموي المحتوم. فدارت عجلة الحرب مدفوعة بقوى داخلية وخارجية دون أن يستطيع أحد إيقافها قبل أن تحقق الهدف المرسوم لها.

فعوامل الصراع المحلي بين أثيوبيا من ناحية والصومال وارتريا من ناحية أخرى كانت قد اشتعلت إلى درجة الغليان وأبرزت الحاجة الملحة إلى حسم الأمور لصالح طرف من الطرفين المتصارعين على الأقل لفترة مؤقتة إن لم يكن نهائيا.

وعوامل الصراع الدولي بين القوتين النظميين اللتين وزعتا تعاطفهما ومساندتهما على طرفي الصراع المحلي أذكت روح القتال والجرأة على الصدام بين الصومال وأثيوبيا أساسا.

وقد أكدت هذه العوامل مرة أخرى ثبات عناصر الصراع المحلية المبنية على أسس قومية قديمة، وتغير عناصر الصراع الدولي، نتيجة لاختلاف المصالح الاستراتيجية للقوتين العظميين، وانحياز إحداهما لهذا الطرف



مقاتلات في صفوف جبهة تحرير الأوجادين يتدربن قرب ديرداوا

المحلي أو ذاك طبقا لتغير التخطيط الاستراتيجي والرغبة في تحقيق المصلحة.

وفي ضوء ذلك كله تدهور الموقف مبتدئا من مجرد اشتباكات متفرقة، على الجبهتين الأساسيتين-جبهة الأوجادين وجبهة ارتريا-إلى صدام مسلح شامل، كان طرفاه الأساسيان الجيش الأثيوبي المدعوم بالمقاتلين الكوبيين والخبراء السوفيت من ناحية، والجيش الصومالي من ناحية أخرى، بينما كانت قوات التحرير الارترية تخوض حربها وحدها في الشمال دون تنسيق محدد مع الجيش الصومالي.

ومنذ يوليو 1977 بدأت الحرب الخفية في الأوجادين وارتريا تخرج من مرحلة المعارك غير المعلنة إلى حرب شرسة معلنة تدق أسماع العالم في شكل انفجار رهيب في القرن الافريقي.

ففي ذلك الشهر أعلنت مقديشو رسميا أن قوات تحرير الصومال الغربي قتلت في الأوجادين 1500 جندي أثيوبي في معارك واسعة، وفي نفس الشهر بدأت معارك ارتريا تأخذ اتجاها حاسما لصالح الثوار الذين بدءوا يغزون المدن الرئيسية بعد أن سيطروا على الريف، وكان سقوط المدينة الاستراتيجية «كيرين» المتحكمة في شبكة الطرق الرئيسية إيذانا بدخول الحرب مرحلة تصعيد جديدة.

وعادت حرب الاتهامات ترافق حرب المدافع، فإثر هذين الحدثين، اتهمت أثيوبيا «قوى أجنبية» بالتورط في الحرب الدائرة في كل من الأوجادين وارتريا، اتهمت مصر والعراق بمد الصومال بالخبراء وأطقم المدفعية وبالأسلحة لخوض حرب الأوجادين، واتهمت السودان مجددا بمساندة الارتريين بالمساعدات عبر الحدود المشتركة بينهما، ووزعت اتهامات أخرى غير محددة على دول البترول العربية. وردت مقديشو متهمة «قوى أجنبية» أخرى بالتورط في القتال لصالح الأثيوبيين، وكانت تشير بذلك إلى الوجود العسكري الكوبي أساسا، «الأمر الذي سيحول المنطقة إلى ساحة صراع دولي تهدد بإشعال الحرب العالمية الثالثة من القرن الافريقي».

- في أغسطس 1977 شنت جبهة تحرير الصومال الغربي أول هجوم كاسح على مدينة كبيرة في الأوجادين، وهي «ديرداوا».

- انتشرت حركات التمرد والصدام العسكري في مناطق أخرى مثل

هرر وتيجري ضد القوات الأثيوبية التي فشلت في إخمادها.

- في سبتمبر 1977 أجبرت قوات تحرير الصومال الغربي القوات الأثيوبية على الانسحاب من مدينة جيكجيكا في الأوجادين تحت الهجوم العنيف الذي شنته، بينما استمرت القوات الارترية على الجبهة الأخرى في احتلال المدن الرئيسية فسقطت مدينة «اغوردات»، ثم أحكم الثوار الحصار العنيف حول العاصمة أسمرة.

- في أكتوبر من نفس العام خرج الرئيس الصومالي سياد بري عن صمته، وأعلن لأول مرة علنا أن علاقات بلاده بالاتحاد السوفيتي قد بلغت مرحلة خطيرة من التدهور، نتيجة للإمدادات الضخمة من الأسلحة السوفيتية لأثيوبيا وتدفق الجنود الكوبيين على أديس أبابا.

- في نوفمبر التالي طردت الحكومة الصومالية 1500 خبير عسكري سوفيتي من الصومال، تعبيرا عن القطيعة التي سادت بين البلدين الصديقين، ضمن حملة عداء متبادل.

وقد ردت موسكو على ذلك باتهام الصومال بأنه السبب في تدهور العلاقات نتيجة لرفض الاتحاد السوفيتي تأييد «المطامع الإقليمية الصومالية في أراضي دولة مجاورة هي أثيوبيا ورفضه دعم الصومال عسكريا وسياسيا في إشعال نيران حرب جديدة في أوجادين».

- على الناحية الأخرى من أطراف الصراع الدولي، أعلنت واشنطن رفض تقديم السلاح للصومال، وفى يناير 1978 قررت الدول الغربية الكبرى عدم التورط عسكريا في حرب القرن الافريقي، رغم التورط السوفيتي الكوبي بالجنود والخبراء، وبإنفاق بليون دولار على المعونات العسكرية للأثيوبيين.

- رغم ذلك، قامت قوات تحرير الصومال الغربي-التي كانت تخفي وراءها عمليا الجيش النظامي الصومالي-باكتساح معظم قرى ومدن الأوجادين حتى أنها أحكمت سيطرتها على حوالي 90٪ من مساحته، بينما كانت القوات الارترية قد وصلت إلى نفس النتيجة تقريبا، وأصبح حلم الاستقلال للإقليمين قاب قوسين أو أدنى أمام تقهقر أثيوبي سريع.

وفي ظل الحرب الدائرة في القرن الافريقي، التي وصفتها الدوائر العالمية بأنها أضخم حرب تدور في العالم آنذاك، تحققت عدة أشياء على

صعيد ميدان القتال:

1- على الجبهة الأرترية:

استولى الثوار على كل الريف ومعظم المدن، ولم يبق في يد الجيش الأثيوبي المحاصر سوى العاصمة أسمرة و 4 مدن رئيسية أخرى.

2- على جبهة الأوجادين:

استطاع الجيش الصومالي وجبهة تحرير الصومال الغربي اكتساح الإقليم وحرروا اكثر من 100-مدينة-ومركز-هام، بينما تراجع الجيش الأثيوبي منسحبا صوب أديس أبابا نفسها.

3- في أثيوبيا نفسها:

كانت الجبهات والأحزاب المعارضة لنظام مانجستو ماريام تشعل اضطرابا داخليا مقلقا، حيث كانت تعمل ضده كل من: جبهة تحرير تجري، وجبهة تحرير رومو، والحزب الأثيوبي الشعبي الثوري، والاتحاد الديموقراطي الأثيوبي.

4- على حدود السودان:

كان الموقف المتوتر قد بلغ مداه حيث تبادلت الدولتان الاتهامات بل والاشتباكات العسكرية نتيجة لدعم السودان لحركات التحرير الأرترية والسماح لها باتخاذ نقاط تمركز وفتح طرق الإمداد من السودان إلى الأرض الأرترية المحررة.

وبدا الموقف كما لو كان قد وصل إلى حد الهزيمة القاسية للنظام العسكري الحاكم في أثيوبيا. لكن الحقيقة أن شبح الهزيمة لم يكن شبحا مقلقا للأثيوبيين وحدهم بقدر ما كان للسوفيت والكوبيين الذين تعهدوا بالمساعدة، وتدخلوا مباشرة بالتواجد العسكري المباشر.

ولم يكن في وسع السوفيت كقوة عظمى لها خططها الاستراتيجية ومصالحها القومية وهيبتها العالمية السماح بإيقاع هذه الهزيمة بأي ثمن، كما لم يكن في وسعهم السماح بتكرار «ابتلاع الغصة» التي عانوا منها في مصر عام 1972.

والأهم من ذلك أنهم أرادوا تلقين الصومال درسا قاسيا نتيجة لطردهم من بربرة بهذا الشكل المهين مؤكدين أن «الخروج الهادئ من مصر» لن يتكرر بهذه السهولة مرة أخرى، كما أنهم في نفس الوقت أرادوا للمرة

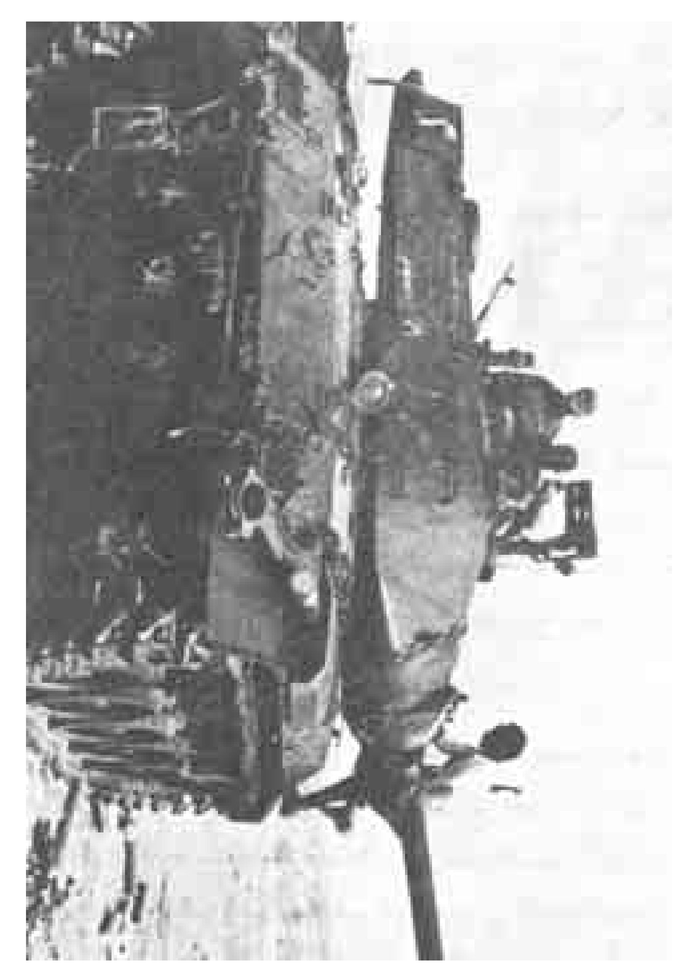
الثانية أن يثبتوا للولايات المتحدة وأوروبا وللعالم أجمع قدرتهم على التدخل والحسم إلى جانب أصدقائهم في اللحظة المناسبة، بعد أن نجحوا من قبل في أنجولا عام 1975، ثم هم أرادوا أن يثبتوا للعالم وللمرة الألف أنهم يتحركون على خريطة الصراع الدولي، طبقا لاستراتيجية كونية تحقق مصالحهم كقوة عظمى، مستخدمين إذا تطلب الأمر نفس أساليب وسياسات القوة العظمى المناوئة، وأن الوفاق الدولي بين القوتين العظميين، لم يمنع إلا اللجؤ إلى الحرب النووية العالمية الشاملة، ولكنه سمح بمساحات واسعة من حركة الصراع المحدود، والتنافس المحسوب، و بالتالي فإن الاستراتيجية السوفيتية تمارس هذا الحق، خاصة إذا كان يتعلق بالاقتراب من طرق إمدادات البترول، ومناطق إنتاجه الغنية في الخليج وإيران والجزيرة العربية.

وفي ظل هذا المفهوم أعاد الخبراء السوفيت والجنود الكوبيون المتدفقون على أثيوبيا تنظيم وتدريب الجيش الأثيوبي و(الميليشيا الثورية)، ووضعوا خطة الهجوم المضاد التي ركزت أولا على الاوجادين، حيث رأى الحلفاء الجدد ضرورة اصطياد الصوماليين فيها وضربهم ضربة قاضية في ظل حملة تأديب قاسية، جزاء ما ارتكبوه ضد النظام الحاكم في أثيوبيا من ناحية، وضد السوفيت من ناحية أخرى.

و بدأت خطة الهجوم الأثيوبي المضاد في الاوجادين-منذ أوائل فبراير 1978- بغارات جوية مكثفة على مواقع الثوار في الإقليم، امتدت لتضرب ميناء بربرة الصومالي-القاعدة السوفيتية السابقة-ومدينة «هارجيسا» العاصمة الصومالية الثانية، واكبر مدينة في الشمال الصومالي والتي كانت مركز الدعم العسكري لثوار الاوجادين لقربها من الأعماق الأثيوبية مباشرة.

وفي نفس الفترة بدأت القوات الأثيوبية المحاصرة في ديرداوا وهرر خطة هجوم مضاد مرة بعد حصار زاد على ستة أشهر، وبدا الثوار الصوماليون والجيش النظامي الصومالي نفسه خطة الانسحاب التكتيكي من كل الاوجادين تحت الضغط العسكري الشامل. فأخلوا جيكجيكا بعد أن سيطروا عليها سبعة أشهر.

وفي ظل التقدم الأثيوبي تحت القيادة السوفيتية الكوبية تزايد التقهقر الصومالي، حتى انسحبت القوات النظامية كليا من الاوجادين في منتصف مارس 1978، منهية الجولة الثانية من المواجهة المسلحة بين الصومال وأثيوبيا.



دبابة سوفيتية الصنع استولى عليها ثوار الأوجادين في الهجوم على هرر

لكن مثلما أثار الصوماليون العالم كله باجتياحهم السريع للأوجادين في أواخر عام 1977، أثاروا اندهاش العالم كذلك لتقهقرهم المفاجئ في مارس 1978 . فكيف حدث ذلك!؟

في الإجابة على هذا السؤال يقول المؤرخ العسكري المصري اللواء حسن البدري:-[61]

«لقد بلغت المساعدة-السوفيتية الكوبية لأثيوبيا-ذروتها بكماشة الجنرال بتروف النائب الأول لقائد القوات البرية السوفيتية الذي أعاد احتلال معظم إقليم الاوجادين الصومالي خلال مائتي ساعة فحسب.

لقد أطلق بتروف كماشته التي شكلها من وحدات الدبابات حسن البدري نشر بالأهرام ت 55، ت 62، وعربات القتال المدرعة في تعاون وثيق مع الطائرات الميج 21، والسوخوي، تساندها وحدات المدفعية الخفيفة الحركة، فأطبق بها على ممر «كاراماردا» الواقع على السفوح الشرقية لسلسلة جبال «أحمر» الوعرة بحركة التفاف مزدوجة من الشمال والجنوب، كانت قوات الاقتحام الرأسي بالحوامات قد أمنت لها المسالك الجبلية حول هذا الممر الحيوي.

ولقد أثار انتباه النقاد العسكريين أنه رغم وعورة هذه المنطقة الجبلية فإن حركة الكماشة نجحت في أن تحقق معدل اندفاع سريع للغاية، تحت وقاية غلالات النيران الزاحفة أمام الدبابات وإرسال عربات القتال المدرعة المشحونة بالجنود الكوبيين.

وبمجرد أن طهرت هذا الممر الجبلي الهام، راح بتروف يضرب خطوط الدفاع الصومالية فيما بين مدينتي هرر وديرداوا الشهيرتين، حتى يهيئ الظروف المناسبة لحشد قواته للمرحلة التالية من العملية الهجومية واستدراج المزيد من القوات الصومالية نحو مدينة جيكجيكا توطئة لتدميرها في معركة حاسمة.

وعندما دخلت هذه القوات في الفخ المنصوب لها هناك، أطلق بتروف قوات الجنرال الكوبي «ارنالدواكوا» البالغ عددها 12 ألف مقاتل، والمسلحين بالدبابات الحديثة ت 62 وعربات القتال المدرعة في تعاون وثيق مع الطائرات، لتلتف على جانبي المواقع الدفاعية الصومالية، بينما راحت المشاة الأثيوبية تضغط عليهم من الأمام، لتثبيتهم في أماكنهم، وجذب انتباههم بعيدا عن

حركة الالتفاف ا لحاسمة.

وبمجرد أن التقى فكا حركة الالتفاف، شرق جبال أحمر في آخر أيام فبراير 1978، أصبح المسرح جاهزا للاقتحام الذي استهله بتروف بشن 130 طلعة جوية «لتلين» دفاعات جيكجيكا، وبمجرد أن سقطت هذه المدينة في يد قواته المهاجمة، استغل بتروف النجاح حتى الحدود الصومالية على مواجهة نحو 1500 كيلومتر، فوصلت قواته إلى تلك الحدود، في نهاية اليوم الثامن من بدء الحرب محققة رقما قياسيا للحروب الخاطفة في المسارح الجبلية الوعرة».

هكذا استعاد العسكر الأثيوبيون كرامتهم وشرفهم العسكري على أيدي الحلفاء السوفيت والكوبيين بعد طول تراجع وامتهان وإذلال. وفور أن فرغوا من جبهة الأوجادين، تحولوا إلى الجبهة الأخرى لنفض اليد منها هي الأخرى، إلى ارتريا.

7- ارتريا تكسر حصار الصمت:

بعد أن فرغ الأثيوبيون من قضية الأوجادين في مارس 1978 كان واضحا أن خطتهم تتجه شمالا إلى ارتريا،[62] لإنهاء الوضع المتأزم هناك. ذلك الوضع الذي تعدى مرحلة القلق-في ظل اشتباكات متباعدة-إلى مرحلة هجوم واسع شنته جبهات التحرير الثلاث (جبهة تحرير ارتريا، والجبهة الشعبية، والقوات الشعبية) على المدن الرئيسية بعد أن أحكمت قبضتها على الريف والمدن الصغرى وقطعت الطرق الرئيسية، وأصبح الجيش الأثيوبي في جزر محاصرة ومنعزلة لا رابط بينها بريا أو بحريا.

وخلال سبعة عشر عاما من عمر الثورة الارترية، لم يكن حلم الاستقلال قريب المنال بمثل ما كان في نهاية عام 1977 وبداية عام 1978.

لكن الهجوم الأثيوبي المضاد الذي ركزت فيه أديس أبابا كل قوتها العسكرية بعد أن فرغت من حرب الأوجادين، بدد هذا الحلم مؤقتا على الأقل، وأضاع جهد سبعة عشر عاما، تماما مثلما بدده وأضاعه تمزق حركة الثورة الارترية إلى ثلاث جبهات متناحرة معظم الوقت لا تتقارب إلا في أحيان نادرة.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الموقف يجدر بنا التعرض لموقف والكوبيين

تجاه الحرب الارترية لما لذلك من أهمية بالغة في تغيير ميزان القوى.

لقد لقيت حركة التحرير الارترية منذ بداية إعلانها في أوائل الستينات تعاطف موسكو وكل الدول الاشتراكية، وتلقت مساعدات مادية وأدبية ملموسة، وبخاصة الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا التي يقودها أسياسي افروركي ورمضان نور، على أساس أنها يسارية قريبة إلى الماركسية.

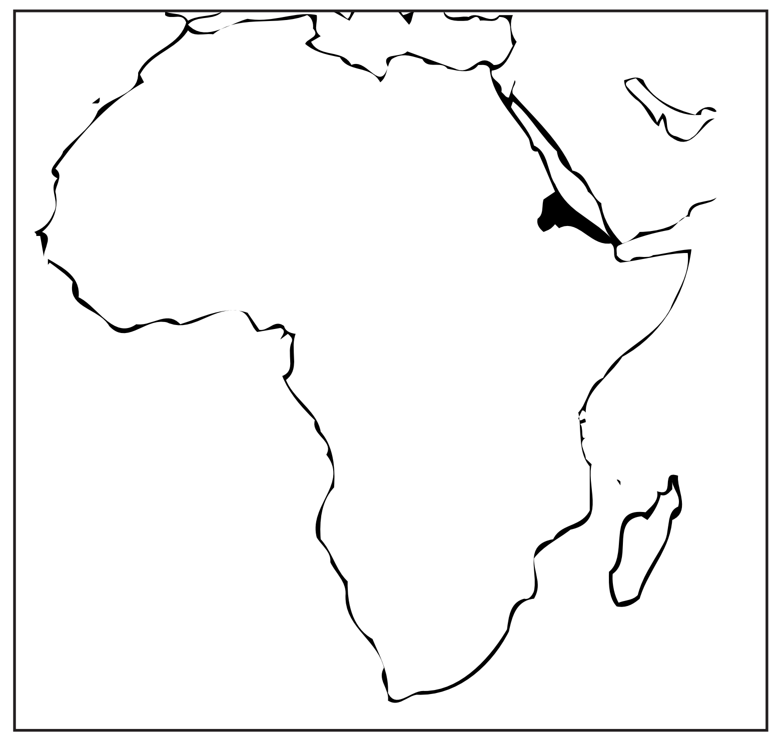
غير أن تغير موازين التحالفات في القرن الافريقي-التي سبق أن تعرضنا لها-وضع السوفيت في صف الأثيوبيين ضد ارتريا التي كان ينظر إليها «كحركة تحرير وطني»، فأصبحت بين يوم وليلة «حركة انفصال».

وإذا كان هذا هو الموقف النظري فإن الموقف العملي-أي اشتراك السوفيت والكوبيين في حملة الهجوم الأثيوبي الشامل ضد ارتريا منذ مايو 1978- قد تعرض لكثير من الغموض، بعكس موقفهم في الهجوم على ثوار الصومال الغربي (الأوجادين) قبل ذلك بشهرين.

لقد رأينا انقساما واضحا حتى في جانب الارتريين: بين متهم للسوفيت والكوبيين بالمشاركة العسكرية الفعالة والمباشرة في حملة الهجوم السوفيتي التي اكتسحت الثوار، وبين قائل إن السوفيت والكوبيين اختلفوا مع حلفائهم الجدد الأثيوبيين حول هذه الخطوة، وبالتالي لم يشتركوا عمليا، وإن كانت مساعداتهم الحربية الضخمة هي التي مكنت الأثيوبيين من تحقيق الاكتساح الشهير الذي بلغ ذروته مع منتصف عام 1978، وهو على أي حال انقسام مازال قائما بين فصائل الثورة الارترية.

ومن الغريب أن تكون الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا «اليسارية» ذات العلاقات الوطيدة مع موسكو وهافانا من قبل هي أكثر المتشددين في اتهام العاصمتين بمساندة الأثيوبيين وبمشاركتهم في القتال المباشر ضد ثوار ارتريا، مستدلة على ذلك بأن طلائع الجبهة رصدت في أكثر من مكان بميدان القتال جنرالات سوفيت وضباطا وجنودا كوبيين يقاتلون جنبا إلى جنب مع الأثيوبيين، كما سبق أن أثبتوا مشاركة قوات عربية من اليمن الديموقراطية في هذا القتال إلى جانب الأثيوبيين أيضا، وذلك عندما أسقطوا طائرة ميج كانت تقصف مواقعهم وأسروا طيارا يمنيا كان يقودها.

وعلى العكس من ذلك كان موقف جبهة تحرير ارتريا، وهي الجبهة الأم، التي يفترض أنها معتدلة الاتجاهات، ضد أعلنت رسميا أنها لا تملك دليلا



ارتيريا ...مثلث صغير ملتهب في القرن الافريقي

واحدا على اشتراك السوفيت والكوبيين في القتال.

ولكن كيف كان المسرح على الجبهة الارترية قبيل بدء الهجوم الأثيوبي الشامل؟

في منتصف عام 1977 التقيت بأحمد ناصر رئيس المجلس الثوري لجبهة تحرير ارتريا-التي تمثل أول وأقوى الجبهات الثلاث في ارتريا-التي تفتت منذ عام 1970، ولأول مرة خرج عن صمته وتحدث علناً عن الواقع الارتري حيث على مقاليد الأمور بشكل أثار اهتمام العالم بعد أعوام طويلة من التعتيم الإعلامي والتجاهل المقصود. قال لي الرجل الذي كان ساعتها في الثلاثين من عمره:

أمام الثورة الارترية الآن مهمتان أساسيتان هما ما يلي:

أولا: استغلال التطورات السياسية الجارية الآن على الساحة العربية

الاعراق والقبائل الرئيسية	اللغة المحلية	طريقة الحياة
سكان المرتفعات الوسطى	التجرينية – بحروف مكتوبة من أصل سامي	مزارعون مقيمون. كثافتهم عالية. ينتظمون في مجتمعات قروية تتألف من عائلات كبيرة. تدير شؤونهم محليا لجان من رئيس أو ((شيخ)) يعين تقليديا اما حكوميا فهم تحت أمرة المسنين الذين يمثلون العائلات. من عائلة محددة.
البيجا	البدو (البيجا) من اللأصل الكوشي	مجتمعات بدوية متماسكة التركيب السلالي تتجول في مجموعات صغيرة بحثا عن الكلأ. طورت مع الزمن قانونا لضبط أمورها الخاصة يتلاءم مع بيئتهم وحاجاتهم.
بني عامر قبيلة من البيجا	التيقري من أصل سامي	تعيش غالبيتهم حياة بدوية. لكن بعضهم يعيش حياة زراعية مستقرة حول اغوردات.
الحباب	التيقري من أصل سامي	حياة بدوية
الساهو	الساهو فرع من الحامية قريبة من لهجة عفار	غالبيتهم أقرب الى البداوة. يقطنون في المناطق الساحلية شتاء ، ويرحلون غربا الى الهضبة عبر مناطق يسكنها أناس يتكلمون التيقرينية. ينتظمون في عشائر تتوحد في خمس قبائل هي : العساورتا، الحازو ، المينافيري ، الدبريميلا ، والسنافي. تدير شؤونهم مجالس من كبار السن.
البلين	البلانية فرع من الحامية	عشيرتان : بيت تاركي وبيت تاوكي. لهما لغة مشتركة. تعيش عشيرة بيت تاركي حياة اكثر استقرارا. أما بيت تاوكي فتعيش حياة بدوية أو شبه بدوية.
الدناكيل (عفار)	العفارية – لهجة كوشية قريبة من لهجة الساهو.	يعيشون حياة بدوية. ينتظمون في اتحادات ، وقبائل ، وعشائر متعددة.
الباريا	البازا لهجة نيلية (نهر النيل)	مزارعون مستقرون. يحفظون نسبهم ، وعشائرهم وعائلاتهم متماسكة التركيب.
الكوناما	البازية لهجة نيلية (نهر النيل)	مزارعون مستقرون. لا يحفظون نسبهم ، وعائلاتهم متفككة التركيب.

توزيع سكان ارتريا من حيث الأصول العرقية والدينية واللهجات واللغة المحلية وطريقة الحياة.

والارترية والأثيوبية ثم الدولية. عربياً-نحن الآن نكتسب أرضا جديدة ودعما متزايداً من الدول العربية، حتى تلك التي كانت ترتبط بأثيوبيا بعلاقات تقليدية، إننا نلقى التعاون والمساعدة من الدول العربية الأساسية خاصة مصر وسوريا والعراق والسودان والسعودية والجزائر، الواقع أن أشقاءنا العرب أدركوا أخيرا مغزى الكفاح الارتري، ومعنى استقلال بلادنا المطلة على مضيق باب المندب والمتحكمة في أرخبيل جزر «دهلك» بقرب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، يكفي أن استقلالنا يعني زوال الوجود الإسرائيلي من هذه المنطقة الاستراتيجية، و يعني إحكام حزام الأمن العربي في كل البحر الأحمر، و بدون استقلالنا تظل ثغرة الموت قائمة في هذا الحزام.

أثيوبيا-ليس هناك فارق كبير بين نظرة هيلاسي لاسي الرجعية المستبدة تجاه استقلال ارتريا، ونظرة المجلس العسكري الحاكم الآن الذي يرفع شعارات اشتراكية وتقدمية، كلاهما يصر على سحق الثورة الارترية. ونحن نصر على المقاومة حتى بلوغ الاستقلال، ولإثبات ذلك يكفي أن يطلع أي إنسان على الوثيقة السرية محدودة التداول «عن السياسة الخارجية لأثيوبيا والمسألة الارترية» التي أصدرها المجلس العسكري، واستطعنا تهريبها من قلب أديس أبابا وترجمناها من اللغة الامهرية إلى العربية واللغات الأجنبية الأخرى. لكن التيار يجري في أثيوبيا عكس ما يتصوره المجلس العسكري، الذي رأيناه وما زلنا نراه يأكل بعضه بعضا في مسلسل التصفيات الدموية.

دولياً-لا شك أن نضال 16 عاماً متصلة، دفعت فيها ثورتنا أغلى التضحيات، و بقاء عنصر الاستمرارية، وتزايد النفس النضالي الطويل، قد أقنع العالم أن الذي يجري على الأرض الارترية ليس تمرداً داخليا أو حركة انفصالية كما تصوره أديس أبابا الإمبراطور، أو أديس أبابا مانجستو، لكنه بالقطع ثورة وطنية وحركة تحرير، تماما كحركات التحرير في فلسطين وزيمبابوي وناميبيا، أصدقاؤنا في العالم يتزايدون ليس بفضل الدعاية الإعلامية، بل بفضل تضحيات الفلاح الارتري المقاتل، ودور الثورة هنا أنها نظمته ودربته وسلحته ليقاتل دفاعا عن أرضه ووطنه.

ثانياً: المهمة الثانية للثورة الآن هي الوحدة الوطنية. لقد بدأنا منذ 16 عاما في ظل تنظيم واحد هو جبهة تحرير ارتريا. وفي عام 1970 بدأت

عدوى الانقسامات تنتقل إلينا، فحدث أول انقسام، حيث خرجت مجموعة فرعية من الجسم الأصلي هي قوات التحرير الشعبية بقيادة عثمان صالح سبي، ورمضان نور، وأسياسي افروركي. وفي عام 1975 انقسمت هذه المجموعة إلى مجموعتين، إحداهما بقيادة أسياسي والثانية بقيادة عثمان سبي، كل واحدة تتهم الأخرى بالانحراف يمينا أو الانحراف يسارا ولكن بقيت جبهة التحرير كقاعدة أساسية تمثل التنظيم الام بقيادة المجلس الثوري (41 عضواً) والذي انتخب لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء، ورغم أن المشكلة الآن هي التقسيم العقائدي والسياسي للمقاتلين الارتريين، وتسرب عدوى المزايدات العربية والتشرذم، فإننا ما زلنا نصر على أن طريق الثورة هو حتمية العودة إلى مسيرة الوحدة الوطنية لكل المقاتلين، فنحن «ضد الانشطارات الاميبية» في حركة الثورة الوطنية، والتوجه العام لنا هو ضرورة توحيد كل فصائل الثورة.

- عن الموقف العسكري في الميدان: كل الريف تسيطر عليه فصائل الثورة، وتديره عن طريق السلطة الوطنية، التي تنظم الحياة في الريف، ابتداء من الميليشيا والدرك إلى الزراعة والإنتاج والقضاء والتعليم وجباية الضرائب. لا وجود لأثيوبيا-حتى منتصف 1977- إلا في 9 مدن فقط تحتلها بقواتها العسكرية التي تصل إلى 32 ألف جندي، تتحكم في هذه المدن، وفي مقدمتها الفرقة الخامسة المسماة بالأمهرية (نبل بال) أي اللهب، وهي الفرقة التي دربتها إسرائيل خصيصاً لتواجه بها أديس أبابا عمليات قوات التحرير الارترية.

مشكلة الجيش الأثيوبي هي كيفية إمداد قواته المقاتلة في ارتريا، لأن قواتنا تسيطر على الريف، وتتحكم في طرق المواصلات بين المدن الرئيسية، و بالتالي أصبحت هذه المدن كالثكنات العسكرية المحاصرة، ولذلك تمدها أديس أبابا بالمؤن عن طريق الطائرات.

ولقد حاول المجلس العسكري الأثيوبي أن يفك هذا الحصار، فنظم ما سماه بمسيرة الفلاحين الأثيوبيين للزحف على الريف الارتري من خلال 3 محاور رئيسية، لكننا أحبطنا هذا الزحف وأفشلناه تماماً. وعاد النظام الأثيوبي يدور في حلقة مفرغة للخروج من مأزق حصار قواته في المدن.

وبالطبع الخطوة القادمة لنا سوف تكون بدء حرب المدن، لإسقاط هذه

القلاع المحاصرة، أما الطرق الرئيسية فقواتنا تسيطر عليها بنسب متفاوتة، ولنضرب لذلك مثلا بطريق عصب أديس أبابا، وهو الطريق الأساسي لإمداد أثيوبيا بالبترول والواردات-ويبلغ طوله 670 كيلو مترا-لقد استطعنا أن نشل الحركة عليه بنسبة 50٪ وجهدنا مركز الآن لقطعه تماما خاصة أن معظمه يمر بمناطق نسيطر عليها.

أديس أبابا تعد الآن هي الأخرى خطة جديدة للهجوم علينا وسوف ينقلون المعارك إلى حدود السودان التي تشكل لنا شريان الإمدادات الرئيسي وذلك لتحقيق هدفين:

1- محاصرة الثورة الارترية وخنقها وإغلاق طرق إمدادها من الغرب، وضربها من الخلف ثم القدم للزحف عليها من الخارج للداخل بعد أن نكون قد وقعنا في الحصار الخانق.

2- اصطناع مشاكل حدود مع السودان وإثارة المتاعب القديمة عن طريق الاستفزازات والاشتباكات العسكرية، على أمل إجبار السودان تحت هذا الضغط العسكري على التخلي عن دعم ثورتنا، مقابل تخلي أثيوبيا عن إيوائها لمعسكرات المعارضة السودانية اللاجئة إليها.

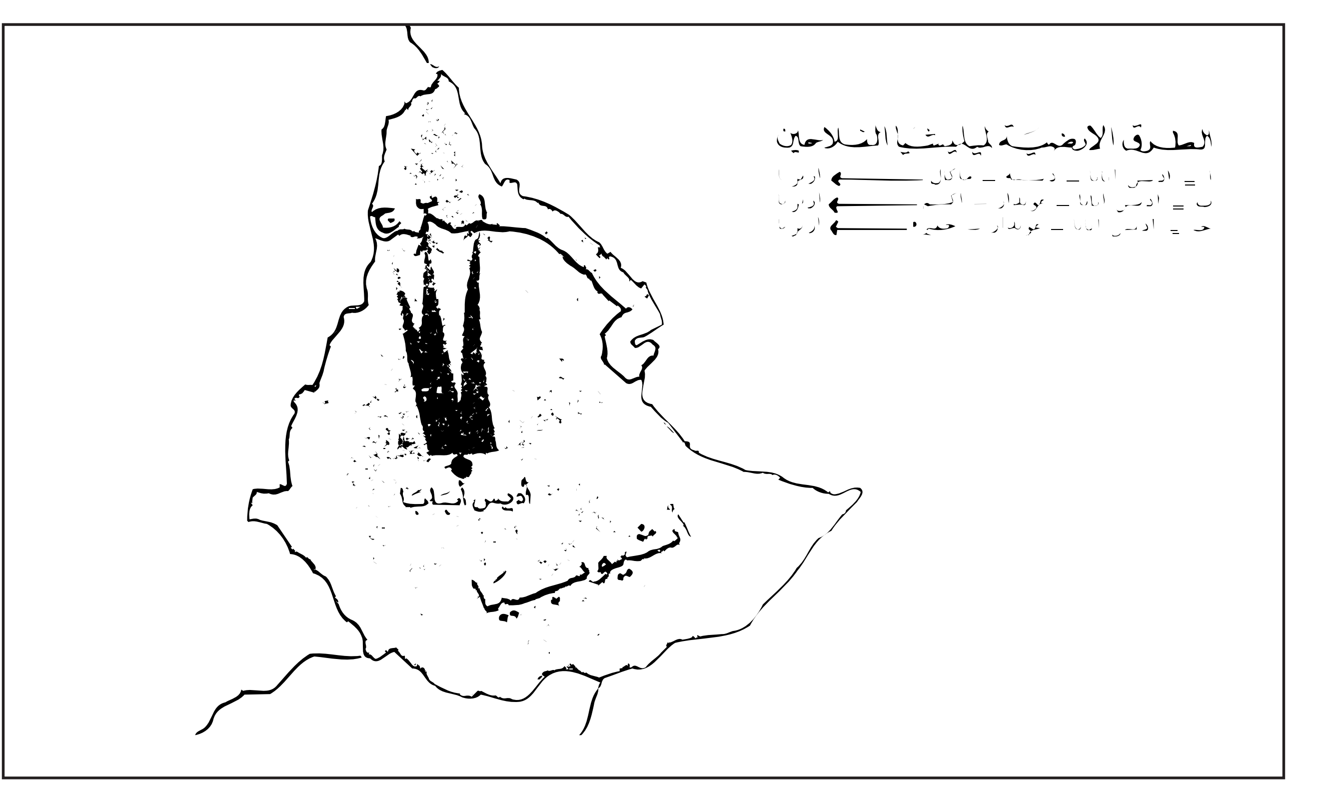
وبالفعل تحقق توقع زعيم جبهة تحرير ارتريا. فمنذ أبريل 1978، بعد انتهاء العمليات العسكرية الأساسية في حرب الاوجادين، لصالح الأثيوبيين، بدأت كل الأنظار تتجه شمالا إلى بؤرة التوتر الثانية ارتريا.

كان الموقف في أديس أبابا من الناحيتين السياسية والعسكرية في قمة انتصاره وانتشائه، بعد نتائج الاكتساح الساحق الذي حققوه بمساعدة الكوبيين والسوفيت على أعدائهم الصوماليين، كل شيء كان في جانبهم.

وفي ظل هذه الصحوة العسكرية المنتصرة، كسر الزعيم المزهو مانجستو ماريام عدة زجاجات مليئة بالدم في احتفال ضخم بأديس أبابا وسط صيحات عشرات الآلاف، تعبيراً عن الاستعداد الدائم للحرب، ومهددا بسحق الصومال في عقر دارها وغزو مقديشو ذاتها ومعلنا بدء الهجوم الجديد الساحق ضد ارتريا.

ومن الواضح أنه عند هذه النقطة ثارت بعض الخلافات غير المعلنة والمكتومة بين الحلفاء الذين حاربوا جنباً إلى جنب في معركة اوجادين.

لقد شهد شهر إبريل 1978 عدة علامات مميزة تميط اللثام عن الموقف



3 محاور لهجوم الميليشيا الاثيوبية على ارتيريا

الغامض لكل من كوبا والسوفيت تجاه الحرب الارترية التي طالما دربوا رجالها وسلحوهم وناصروهم كحركة تحرير في الماضي.

- في الأسبوع الأول من أبريل 1978 قام مانجستو ماريام بزيارة سرية لموسكو ناقش خلالها الوضع في القرن الافريقي على ضوء الانتصار الذي تحقق في الاوجادين والاستعداد لدفع جيشه إلى ارتريا، ولم يتسرب شيء محدد عن موقف السوفيت أو عن وجود خلافات حادة بين الجانبين حول ارتريا.

- في 7 أبريل أعلن متحدث رسمي باسم الخارجية الأمريكية أن كوبا تواصل تدعيم وجودها العسكري المباشر في ارتريا، وأن جنودها يشاركون بشكل مباشر في القتال الدائر ضد ثوار ارتريا.

- في نفس اليوم قالت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا أن أثيوبيا بدأت الإعداد لهجوم شامل لاستعادة سيطرتها على البلاد عن طريق دفع جيشها خلال 3 محاور هي: محور هجوم يتجه مباشرة إلى أسمرة لفك الحصار الطويل المضروب حولها، ومحور هجوم يبدأ من إقليم تيجرى الأثيوبي على طريق أسمرة أديس أبابا، والمحور الثالث يتم من خلال إنزال بحري كثيف لفك حصار ميناء مصوع.

- في 21 أبريل قام منجستو بزيارة العاصمة الكوبية هافانا ليبحث مع فيدل كاسترو المشكلة الارترية واقتراح كوبا بالتوصل إلى حل سلمي لها.

ومن هذا الاجتماع تسرب أن الكوبيين والأثيوبيين يختلفون حول هذا الحل حيث رأى الكوبيون ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين أديس أبابا وحركات التحرير الارترية لوضع حد للحرب والتوصل إلى تسوية مرضية للطرفين. بينما رأى الأثيوبيون أن الحل الوحيد هو القوة العسكرية واستئناف العمليات الحربية لسحق «هؤلاء المتمردين».

- بعد ذلك بأسبوع-في 26 أبريل-أعلن كاسترو موقفه هذا عندما قال في تصريحات صحفية أن مشكلة القوميات يمكن أن تحل طبقا للأسس والمبادئ اللينينية. ولم يفصح أكثر من ذلك فلا هو نجح في وضع الحل السلمي الوسط، ولا هو أعلن صراحة دخوله مع الأثيوبيين في القتال ضد الارتريين.

لكن في مايو 1978 حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن أي تورط

عسكري كوبي أو أية قوات أجنبية أخرى-مشيرة إلى السوفيت-في الهجوم الشامل الذي بدأته القوات الأثيوبية على ارتريا ينذر بعواقب وخيمة ذات خطورة بالغة تفقد القارة الافريقية استقرارها.

في نهاية يونيو من نفس العام، أعلنت جبهة تحرير ارتريا أن أثيوبيا بدأت فعلا هجومها الشامل، وأن قواتها نجحت في اختراق خطوط دفاع الثوار الارتريين الأمامية في المنطقة المحيطة بحصار اسمرة، وأنها تتوغل في مناطق تبعد 6 كيلومترات فقط من أسمرة، بينما تتقدم قوات أثيوبية أخرى جنوباً في المناطق الساحلية المحيطة بميناء عصب في «حركة كماشة» لمحاصرة الثوار باستخدام كل قوة نيرانية ممكنة من الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل والدبابات والمدفعية.

وقال الثوار أيضاً إنهم التقطوا إشارات باللاسلكي لتحرك هذه القوات الأثيوبية الضخمة تكشف عن وجود خبراء سوفيت كبار يقودون هذا الهجوم بالفعل بينما بقي الجنود الكوبيون في المواقع الخلفية لحماية العاصمة والمدن الرئيسية وخاصة في الاوجادين وإقليم تجرى، حتى يتفرغ الجنود الأثيوبيون للمشاركة في الهجوم على ارتريا.

هكذا بدأت الحكومة الأثيوبية هجومها الشامل برا وبحرا وجوا على ارتريا للانقضاض على الثوار من خلال حركة كماشة واسعة النطاق، تشبه إلى حد كبير كماشة بيتروف الواسعة التي سبق تنفيذها ضد الصوماليين في حرب الأوجادين.

ومع بدء هذا الهجوم الذي حشدت له أديس أبابا مائة ألف من القوات النظامية والميليشيا، دخل مسلسل الأحداث الدامية في القرن الافريقي إحدى مراحله الملتهبة المليئة بالدماء، لتتصاعد أضخم حرب «محدودة» شهدها العالم منذ انتهاء حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، و بعد أن هدأت أحداث غزو شابا في زائير.

وقد كان واضحا أن الحكومة الأثيوبية مصرة على الحل العسكري للازمة الارترية، رغم طرح عدة حلول بديلة، مستندة في إصرارها على عدة عوامل ظهرت على خريطة العلاقات الدولية، منها ما هو مرتبط بحركة الصراع الدولي، ومنها ما هو مرتبط بالصراع الإقليمي والمحلي في المنطقة وأهم هذه العوامل هي:

1- النجاح السريع الذي أحرزه الأثيوبيون في اجتياح الاوجادين وهزيمة الصومال في أخطر وأوسع المواجهات المسلحة في القرن الافريقي، في ظل غطاء الدعم العسكري السوفيتي الكوبي لستين ألف جندي أثيوبي حاربوا معركة الاوجادين.

2- استغلال أديس أبابا لطبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها العلاقات السوفيتية الأمريكية، ولطبيعة الصراعات الدائرة بين القوتين العظميين والقوى الأصغر حول إعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم، خاصة في افريقيا وتنافسها على اقتسام مناطق إنتاج الطاقة والمواد الخام، والتحكم في الممرات والمضائق المائية الدولية.

ولقد ثبت صدق حدس السوفيت والأثيوبيين تجاه رد الفعل الأوروبي الأمريكي من ناحية، وتجاه بطء استجابة الدول العربية للتدخل سواء إلى جانب الصومال أو أرتريا بطريق مباشر أو غير مباشر من ناحية أخرى.

ولم تكن ردود الفعل هذه إلا إشارة الضوء الأخضر لمضي العسكر الأثيوبي بمساعدة المعسكر الاشتراكي في تنفيذ سياستهم تجاه الصومال ومن بعدها ارتريا.

3- نجاح الأثيوبيين في طرح قضية الاوجادين وارتريا على السواء على إنها «قضية انفصالية»، الأمر الذي يشكل حساسية بالغة عند كثير من الدول الافريقية، ومن ثم فلا غرابة أن وجدت أثيوبيا تأييدا من معظم الدول الافريقية خوفاً من شبح بيافرا وكاتنجا جديدتين. بينما لم تستطع الصومال أو حركة تحرير ارتريا أو حتى الدول العربية المساندة لهما كسر حاجز الخرف هذا، وطرح القضية على أنها قضية تحرير وحق تقرير مصير.

وقد كانت كل هذه العوامل في صالح أثيوبيا التي أعدت جيشها لاقتحام ارتريا. أما على الجانب الارتري نفسه فقد كانت الثورة بسبب انشقاقها إلى ثلاث جبهات مختلفة، وتوزع جهدها السياسي والعسكري، قد فقدت أولا قدرتها على العمل الجماعي، وفقدت ثانياً فرصتها الذهبية، عندما كانت أثيوبيا تتقهقر أمام اجتياح الصومال للاوجادين، فكانت النتيجة انه بعد أن ركز المعسكر الاشتراكي معوناته وجهده خلف نظام مانجستو ماريام حاكم أديس أبابا الاشتراكي «وقائد كوبا افريقيا»، استطاع استعادة توازنه

السياسي، وتسليح جيشه وتدريبه، وبفضل اجتماع الخبرة العسكرية والقوة القتالية الحديثة التسليح للأثيوبيين والكوبيين والسوفيت استطاع استعادة الاوجادين. وفور أن نفض يده من المشكلة الصومالية تفرغ تماما بكل هذه القوى للمشكلة الارترية.

وبذلك فقد الارتريون ميزة أساسية لتحقيق هدفهم الاستراتيجي في الاستقلال، بعد أن كانوا قد أثبتوا قدرتهم خلال عامي 1976 , 1977 على مواجهة الجيش الأثيوبي، ونجحوا في صد الهجومين الأساسيين اللذين دفع بهما المجلس العسكري الحاكم في أديس أبابا تحت اسم المسيرة الحمراء مرة ومسيرة الفلاحين مرة أخرى.

إلا أن الهجوم الشامل الثالث الذي بدا عمليا في يونيو-يوليو 1978 كان له طابعه الخاص وتنظيمه الواضح، فقد أعلنت أديس أبابا أن هدفه التكتيكي هو فك حصار الارتريين حول العاصمة اسمرة ومصوع وتأمين طريق عصب أديس أبابا، بينما هدفه الاستراتيجي هو القضاء تماما على الثورة الارترية كما حدث في الاوجادين. بل كما قال وقتها مانجستو مريام «إننا بدأنا حملة حمراء عل ارتريا اكثر تنسيقا من حملة الاوجادين»

وهكذا أثبت العسكر الأثيوبيون إصرارهم على اتباع القوة وحدها سبيلا لتسوية المشكلة الارترية، وعلي استخدام السلاح وسيلة وحيدة للتحاور، مع أن أحمد ناصر رئيس المجلس الثوري لجبهة تحرير ارتريا كان قد أعلن آنذاك عن استعداده للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة من الطرفين للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، الأمر الذي فسر وقتها على انه نتيجة لنصيحة وجهت إلى القائد الارتري من السوفيت خلال زيارة قيل انه قام بها سرا إلى موسكو، وعلى انه نتيجة لجهود سوفيتية كوبية ألمانية مشتركة للتوسط بين حركات التحرير الارترية وبين نظام العسكر الاشتراكيين في أديس أبابا، لوضع حد للقتال على عدة أسس أهمها:

1- إعطاء الحكم الذاتي لارتريا-3 ملايين نسمة و120 ألف كيلو متر مربع-وإقامة نوع من الاتحاد بينها وبين أثيوبيا.

2- إقامة اتحاد فيدرالي «تقدمي» بين كل من أثيوبيا وارتريا واليمن الديموقراطية، يضمن للعقيدة الاشتراكية أقداما ثابتة حول مضيق باب المندب من الشرق والغرب على السواء، كما يضمن مرافئ أمينة للأسطول

السوفيتي في ميناءي عصب ومصوع وكذلك في أرخبيل جزر دهلك المنتشرة بالقرب من الساحل الارتري الممتد على مسافة ألف كيلو متر على ساحل البحر الأحمر.

ولقد ساعدت الظروف السياسية والعسكرية السائدة في افريقيا بشكل خاص نظام أديس أبابا على تنفيذ خطة سحق الثورة الارترية، ولا شك أنه لا يمكن الفصل بين الاشتعال المستمر في القرن الافريقي و بين الاشتعال الآخر الذي يهب بين فترة وأخرى في نقاط الصدام الساخنة في القارة الافريقية، مثل ذلك الموقف المتوتر بين انجولا وزائير، و بين تشاد وليبيا، و بين السودان وأثيوبيا، و بين الصومال وأثيوبيا، و بين المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو حول الصحراء الغربية، ففي كل واحدة من هذه المواقع هدف استراتيجي، سواء كان نحاس شابا، أو يورانيوم تشاد أو فوسفات وحديد الصحراء، كما أن وراءه عوامل إيديولوجية وسياسية وعناصر نزاع إقليمية ومحلية، أصبحت تلعب دورها في إذكاء نار المعارك التي تقسم افريقيا إلى أكثر من معسكر، وأصبحت تتيح للقوى العظمى فرصة أن تعيد توزيع نفوذها، لتصل في النهاية إلى اقتسام القارة، في ظل الاستقطاب السياسي، والتدخل العسكري المباشر كما نشهد الآن، سواء من المعسكر الغربي ممثلا في الوجود الفرنسي والبلجيكي مدعوما إلى أقصى حد بالمساعدة المادية والمعنوية الأمريكية، أو من المعسكر الاشتراكي ممثلا في الوجود العسكري الكوبي الذي بلغ حجمه 46 ألف جندي وخبير موزعين على 14 دولة في افريقيا، وان تركز معظمهم في كل من انغولا غربا وأثيوبيا شرقا.

ويجدر بنا هنا أن نسجل أن كلا من الوجود الغربي والشرقي يزعم لنفسه الشرعية، ويبسط على نشاطه في افريقيا أردية التخفي تحت معاهدات واتفاقيات الصداقة والتعاون والمساعدة، وهو بذلك-سواء كان الزعم صادقا أو كاذبا-يحقق بوجوده المباشر أهدافا سياسية واقتصادية وعسكرية وأيديولوجية أيضا، فإذا كان الفرنسيون قد تركزوا يوما ما في تشاد مثلا باسم اتفاقية التعاون العسكري فالسوفيت ذهبوا إلى انجولا بناء على اتفاقية تعاون مماثلة، وإذا كان المظليون البلجيك قد هبطوا في شابا بناء على استدعاء من زائير فكذلك فعل الكوبيون عندما تدفقوا على

أثيوبيا. ومن الملاحظ انه بعد أن استقرت الأوضاع السياسية والعسكرية بشكل نسبي في غرب القارة الافريقية، حيث ثبتت كوبا والمعسكر الاشتراكي الأقدام في انجولا، وثبت الغرب-بعد التدخل الفرنسي البلجيكي في شابا- أقدامه هو الآخر في زائير، بدأت المواجهة تأخذ طريقها في سباق المصالح متجهة إلى الشرق، حيث القرن الافريقي، ليمتد حزام التقسيم، وتوزيع مناطق النفوذ السياسي والعقائدي من انجولا غربا إلى أثيوبيا شرقا، بديلا عن الخط السياسي والعسكري الفرنسي المشهور خلال عصر الاستعمار التقليدي، خط جيبوتي داكار. ويلاحظ كذلك أن هناك في القرن الافريقي وعلى مقربة من اللهب الأثيوبي الصومالي الارتري، عدة أنواع من الوجود العسكري، وأهم أنواع هذا الوجود هي:

1- الوجود السوفيتي الكوبي الثقيل بكل المعاني السياسية والعسكرية في أثيوبيا التي أصبحت بالنسبة للمعسكر الاشتراكي «كوبا افريقيا».

2- الأسطول السوفيتي المتزايد الحجم والسابح فيما بين البحر الأحمر، والمحيط الهندي و يقدر عدده في أضعف حالاته بحوالي 46 قطعة حربية. وقد وجد له مرافئ سخية في أرخبيل جزر دهلك وكذلك في عصب ومصوع على الساحل الغربي، وفي عدن وجزيرة سقطرة اليمنية على الساحل الشرقي، مطبقا بشكل مباشر على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر معوضا خسارته في الموانئ المصرية شمالا التي طرد منها في عام1972، وفي قاعدة بربرة الصومالية جنوبا التي خرج منها بشكل مفاجئ بعد توتر العلاقات الصومالية السوفيتية، بسبب حرب الاوجادين ومساندة موسكو للنظام العسكري في أديس أبابا.

3- الأسطول الفرنسي الذي مازالت قطعه تسبح بحرية في مياه المحيط الهندي، وتلجأ إلى قاعدة «صديقة» في جيبوتي-المستعمرة الفرنسية السابقة- والتي مازال يعسكر فيها 4500 جندي من المشاة الفرنسيين طبقا لاتفاقية بين البلدين.

4- الأسطول الأمريكي المتضخم في المحيط الهندي الذي يدعم وحداته يوما بعد يوم في هذه المياه لمواجهة الأسطول السوفيتي المتزايد في المنطقة، وليكون قريبا من مناطق حقول البترول العربية والإيرانية الضخمة في الخليج والجزيرة ومن طرق مروره خاصة مضيق هرمز الخطير وبحر

العرب متدفقا إلى البحر الأحمر أو قناة موزمبيق إلى رأس الرجاء الصالح فالمحيط الأطلنطي. ولقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية إلى تدعيم أسطولها في المحيط الهندي، بقطع من الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط ومن الأسطول السابع في المحيط الهادي، لمواجهة الزائر المقيم الجديد وأعني به الأسطول السوفيتي الذي لم يكن موجودا في المنطقة قبل عشر سنوات، حيث كانت الملاحة وبالتالي السيطرة البحرية في هذه المياه قاصرة على الأساطيل الأوروبية الغربية والأمريكية، وحيث كانت الاستراتيجية السوفيتية لم تزل بعد غير قادرة على مد خطوطها البحرية الدولية إلى مثل هذه المياه البعيدة.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت تطورا في حجم ونوعية تسليح الأساطيل الغربية والأمريكية والسوفيتية على السواء في مياه المحيط الهندي التي تحولت إلى ميدان لصراع «الحيتان الضخمة»، لتقترب كل منها كثيرا من حقول البترول الغنية وطرق مروره، ولتدعم كل منها مرافئها ونفوذها في مناطق السيطرة الجديدة. ولذلك تدفقت القطع السوفيتية من مرافئها الضخمة في الشمال عبر المحيط الهادي إلى المحيط الهندي، ودفعت موسكو مؤخرا ببعض حاملات الطائرات لأول مرة إلى المحيط الهندي لتقترب من سقطرة في خليج عدن على مرمى قريب من دول البترول العربية ومضيق هرمز نفسه.

بينما عمدت واشنطن لمواجهة هذا التحرك السوفيتي الجديد إلى زيادة وجود وحداتها البحرية في المحيط الهندي، بل أنها عملت على تشكيل أسطول مستقل دائم الوجود في هذه المنطقة-الأسطول الخامس-بديلا عن الوجود المؤقت لوحدات سابحة مستعارة من الأسطول السادس أو السابع، بالإضافة إلى تشكيل قوة عسكرية استراتيجية قوامها-كما قالت المصادر الأمريكية-حوالي ١١٥ آلاف جندي للتدخل عند الضرورة في الخليج العربي تحت اسم قوة الانتشار السريع.

8- انكسار دائم أو انحسار مؤقت؟

ولقد استفادت أثيوبيا من تجمع كل هذه العناصر المحلية والدولية في خطة الهجوم الشامل على الأراضي الارترية، وحملة «سحق الثورة» وقد

كانت الفترة ما بين أغسطس 1978 وفبراير1979 هي أقسى فترات الحرج السياسي والعسكري للارتريين، مثلما كانت أقصى مراحل النصر السياسي والعسكري للأثيوبيين.

لقد استطاع الجيش الأثيوبي خلال تلك الفترة أن يستعيد سيطرته الفعالة على أهم المناطق الارترية التي حررها الثوار، خاصة المدن الأساسية والطرق الهامة. وأعادت أديس أبابا نشر قواتها في ارتريا من جديد كمروحة مفتوحة تحكم الخناق على مراكز الثوار وتحاصرهم أو تجبرهم على التقهقر.

وسواء كان نجاح الأثيوبيين بفضل المساعدة السوفيتية والكوبية غير المباشرة أو المباشرة كما تقول بعض فصائل الثورة الارترية، فإن المحصلة القائمة الآن هي أن هذه الثورة فقدت عمليا زمام المبادرة، وفقدت معه كل الأراضي التي حررتها على مدى 17 عاما من القتال، وكانت تصل مساحتها إلى حوالي 90٪ من المساحة الكلية للوطن الارتري. ودخلت الثورة إلى مرحلة الكمون من جديد، انتظارا لمتغيرات جديدة وتطورات جديدة.

لكن هل أصبح ذلك انكسارا دائما للثورة الارترية أو هو انحسار مؤقت؟

من واقع تطور الأحداث في ميادين القتال الارترية مع بداية عام 1979 كانت لنا هناك وقفة عند الاستراتيجية الجديدة للثورة الارترية التي تلملم انتصاراتها وتسحب قواتها أمام الهجوم الأثيوبي الساحق، وكانت الصورة على الوجه التالي:(63)

لهيب ارتريا الذي يلفح وجوهنا ليس ناتجا عن المعارك الأخيرة وحدها، بل هو لهيب تصاعد في الأفق خلال ستة الأشهر الأخيرة، عندما بدأت حكومة أثيوبيا حملة الهجوم الشامل في أواخر مايو 1978، مستخدمة 140 ألف جندي مسلحين بالطائرات الميج 21 , 23 والدبابات الضخمة والصواريخ والمدفعية الثقيلة، ترسانة أسلحة هائلة نقلها السوفيت لمساعدة حلفائهم الأثيوبيين يوجهها خبراء ومستشارون لهم خبرتهم العسكرية المتمرسة.

وعلى محاور ثلاثة انطلقت الحملة العسكرية الضخمة (1) محور أم حجر-تسني. (2) محور تجري-اسمرة. (3) محور اسمرة-مصوع والمراقب للساحة الارترية الملتهبة لا يستطيع أن ينكر نجاح العسكر الأثيوبي واجتياحه لأهم المواقع التي حررتها قوات الثورة الارترية على مدى 17 عاما. لقد نجح الأثيوبيون في إعادة احتلال المدن الرئيسية في الإقليم، بعد أن حررها

الثوار بمعارك طاحنة. ومؤخرا سقطت مدينة «كرن» الشهيرة-91 كم شمال اسمرة و81 كم من اغوردات-في أيدي الجيش الأثيوبي.

وسقوط كرن المدوى، يعتبر في نظر الأثيوبيين تتويجا لنجاح حملتهم العسكرية الشاملة لضرب الثورة الارترية، وفي نظر الثوار يعتبر انحسارا مؤقتا لسيطرة الثورة على المدن وانسحابا تكتيكيا إلى الجبال في وسط البلاد والغابات في غربها لالتقاط الأنفاس، والعودة مرة أخرى إلى أساليب حرب العصابات.

لكن سقوط كرن كان بالنسبة لكل الأطراف إيذانا بنهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى في الحرب الدائرة عند القرن الافريقي، خاصة بعد استعادة السيطرة الأثيوبية من قبل على الأوجادين الصومالية. كانت كرن هي آخر حبات المسبحة التي سبق قبلها أن سقطت «تسنى واغوردات ومندفرة وعدى خوالا وسجنيتي ودقمحرى» وأعيد احتلال أسمرة وفك حصارها وكذلك مصوع وعصب وبارونتو وعدقية.

أصبح الوضع السائد ببساطة هو سيطرة الأثيوبيين على المدن الرئيسية والطرق الهامة، وعودة الثوار إلى الاختفاء في الريف والاحتماء بالغابات واللجوء إلى الجبال. وفي ظل هذا الوضع فان المواجهة سوف تستمر طويلا بأصعب مما مضى نظرا لان عوامل الصراع ما زالت قائمة ولم تحل حلا جذريا، خاصة أن الثوار قالوا لي إنهم يريدون استدراج الجيش الأثيوبي إلى هذه الميادين والمساحات الشاسعة والوعرة التي يسيطرون عليها، لإنهاكه واستنزافه في حرب عصابات حقيقية وشاملة، بعد التخلص من عبء حماية المدن الكبرى والدفاع عنها. ويبدو أن الأثيوبيين سوف يقعون في هذا الفخ، فبعد أن احتلوا كرن، تقدموا في شكل كماشة تجاه معسكرات النازحين الارتريين شرق كرن، مندفعين بعدها حتى حدود السودان حيث يتجمع نصف مليون لاجئ ارتري. الأمر الذي لن يؤدي فقط إلى تورط الأثيوبيين في قتال متصل مع الثوار في هذه المساحات الشاسعة، بل يجدد تورطهم مع السودان على الحدود التي يعبرها الثوار بانسياب وحرية كاملة.

ومن خلال استطلاع واسع في مواقع كثيرة يمكن القول إن الميزان العسكري في الوقت الحالي هو بلا جدال لصالح الأثيوبيين، بفضل مخزون الأسلحة الهائل والحديث، الذي نقله إليهم الاتحاد السوفيتي مع الخبراء

والمستشارين والمقاتلين الكوبيين أيضا، الأمر الذي أحدث خللا خطيراً في موازين القوى العسكرية والسياسية، ليس فقط على مستوى ارتريا بل على مستوى القرن الافريقي كله.

ولقد قال لي أحد القادة المسئولين في جبهة تحرير ارتريا-المجلس الثوري-إن أثيوبيا نجحت بالفعل في تهيئة مسرح القتال سياسيا وعسكريا، محليا وإقليميا ودوليا.

فهي نجحت في حشد جيش ضخم تدعمه ميليشيا أضخم، وقام السوفيت بتوفير السلاح الحديث من الصواريخ والدبابات الثقيلة والطائرات الميج 23, 21. قبل حملة الغزو الشامل لارتريا كان الأثيوبيون بمساعدة السوفيت والكوبيين قد انتهوا تماما من عملية الاوجادين، واستعادوا كل الصومال الغربي من يد الصوماليين.

يقابل هذه الإيجابيات المضافة لصالح أثيوبيا سلبيات مسحوبة من الرصيد الارتري. أهمها غياب التنسيق السياسي والعسكري المشترك بين الجبهات الثلاث «جبهة تحرير ارتريا-المجلس الثوري-بزعامة أحمد ناصر-والجبهة الشعبية بزعامة اسياسي افروركي ورمضان نور-وقوات التحرير الشعبية بقيادة عثمان صالح سبي».

وعلى الساحة العسكرية، كان الثوار-بصرف النظر عن خلافاتهم وانشقاقهم سياسيا وعسكريا إلى ثلاث جبهات-قد حققوا نتائج هامة خلال 17 عاما من العمل والكفاح، أهمها أنهم استطاعوا أن يحرروا 90٪ من الأراضي الارترية ويستولوا على أهم المدن والمواقع والطرق، ويحاصروا العاصمة أسمرة و يركبوا تلالها و يقطعوا الطرق الرئيسية وشرايين المواصلات. والأهم أنهم استطاعوا أن يكسبوا تأييد العالم وتعاطفه بما فيه الكوبيون حلفاء الأمس، الذين تحولوا في نطاق الاستراتيجيات العالمية إلى أعداء اليوم، كان الاستقلال من أثيوبيا قاب قوسين أو أدنى ولكن سرعان ما تغير الحال، وانقلب الوضع، نتيجة لدخول مصالح القوى العظمى طرفا في الصراعات المحلية والإقليمية الدائرة في العالم، خاصة في القرن الافريقي، المطل من الغرب على منابع البترول في الجزيرة العربية وإيران والخليج العربي، والمواجه لمضايق باب المندب ومدخل البحر الأحمر شريان التدفق البترولي، من منابعه الأفريقي مصادر استهلاكه في الغرب الصناعي.

لقد انتقلت التحالفات من اليسار الأفريقي اليمين أو العكس، خاصة تحالفات السوفيت والمعسكر الاشتراكي مع الصومال وتأييدهم المعلن للثورة الارترية ضد أثيوبيا، فأصبح تحالفاً مع أثيوبيا ضد الصومال وارتريا. على أن من أهم مظاهر نشاط السوفيت والكوبيين في أثيوبيا إعادة تكوين وتحديث وتطوير الجيش الأثيوبي الذي انهار في ارتريا مرات كثيرة، وذاق الهوان طويلا في الصومال الغربي أمام ثوار الاوجادين. ومن أهم هذه المظاهر أيضا تدرب وتسليح مائتي ألف من الميليشيا الأثيوبية لتدعيم الجيش النظامي، فقد أدى هذا كله الأفريقي تحقيق هدف سياسي أساسي، هو تدعيم النظام العسكري الاشتراكي الحاكم ليكون بالفعل نقطة ارتكاز هامة وبؤرة إشعاع، يحقق المصالح الواسعة للمعسكر الشرقي في القرن الافريقي خاصة وافريقيا كلها والشرق الأوسط بصفة عامة، و يشجع تيارات الثورة ضد النفوذ الأوروبي الأمريكي.

وبفضل هذا «الاستقرار» الذي وفره السوفيت للنظام الحاكم في أثيوبيا، وبفضل هذا التطور العسكري الضخم، وبفضل المشورة والمشاركة السوفيتية والكوبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، استعادت أثيوبيا سيطرتها واحتلالها للاوجادين، ثم تفرغت لارتريا ونقلت قواتها العسكرية الأساسية للجبهة الارترية، بعد أن ضمنت بقاء الكوبيين في الاوجادين لحماية ظهرها.

هكذا توفر للأثيوبيين الثقل العسكري الحديث التسليح على الجبهة الارترية التي أرّقت مضجعهم بشكل مثير منذ عام 1961. ودفع الأثيوبيون بثمانين ألف جندي من داخل الحدود الأثيوبية الأفريقي ارتريا عبر «تيجرى»، في الوقت الذي أعادوا فيه تنظيم وتسليح 60 ألفاً آخرين كانوا مشتتين في ارتريا خاصة في العاصمة أسمرة.

وفي غياب التنسيق العسكري بين جبهة تحرير إرتريا-20 ألف مقاتل- التي كانت تحتل معظم مناطق الحدود بالإضافة الأفريقي سهول الداخل، و بين الجبهة الشعبية اليسارية-10 آلاف مقاتل-التي كانت تسيطر على المناطق الوسطى والشرقية، نجح الاكتساح الأثيوبي الذي انتظم على ثلاثة محاور قتال رئيسية تمزق ارتريا، ليحتل المدن الرئيسية أولا، ثم يعود فينتشر على شكل المروحة مستخدماً قوةً نيرانية هائلة.

وقد قال لي قائد عسكري إرتري: إن الأثيوبيين كثفوا هجومهم الشامل

منذ بداية أغسطس 1978 بتكتيك جديد، هو دفع الموجات البشرية الغزيرة والمتلاحقة من المقاتلين، خاصة الميليشيا في البداية ثم الجنود النظاميين من خلفهم، بصرف النظر عن جسامة الخسائر التي ألحقناها بهم على التوالي.. ويضيف القائد الإرتري أن موجات الهجوم هذه اصطدت بمقاومة عنيدة من الثوار، الأمر الذي رفع عدد ضحايا الأثيوبيين بشكل ملفت للنظر، وخفض الروح المعنوية وأدى إلى عمليات هروب واسعة في صفوفهم. وقد أكدت مصادر محايدة أن خسائر الهجوم الأثيوبي تراوحت ما بين 15، 20٪ بين قتيل وجريح غير الأسرى والهاربين.

- لكن ماذا بعد هذا الهجوم الكاسح الذي شنته أثيوبيا على ارتريا؟

- يجيب مسئول ارتري. إن مخطط الحكم العسكري الأثيوبي واضح تماما، بدأ باستعادة المدن من أيدي الثوار كخطوة أولى، ثم طور عملياته كخطوة ثانية في شكل حملات عسكرية لمطاردة قوات الثورة في الريف والجبال تدريجيا، وإعادة فتح الطرق. وكخطوة ثالثة البدء بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية والاستقطاب السياسي بين الشعب الارتري. وهذه الإصلاحات المظهرية والشكلية هدفها سحب الأرض من تحت أقدام الثورة وتصفية قواتها تماما خلال خمس سنوات من الآن كما تخطط أديس أبابا.

- لكن الحكم الأثيوبي طرح برنامجاً سياسياً لحل المشكلة الارترية، وسبق أن رفضتم القبول به، فما رأيكم فيه الآن بعد تغيرت موازين القوى على الساحة الارترية، نتيجة نجاح الحملة العسكرية الأثيوبية؟

- يجيب المسئول الارتري: أولا إن احتلال أثيوبيا للمدن الارترية عبء له مشاكله، وعليها دفع ثمنه باهظاً، لقد تصور النظام الأثيوبي أن احتلال المدن من جديد وطرد الثوار منها هو نهاية المطاف، وأن انهيار الثورة أصبح مؤكدا، الأمر الذي سيؤدي إلى إحباط وانهيار تام بين الجماهير الارترية نفسا التي طالما أيدت الثورة، وعلى أساس هذا التصور القاصر والخاطئ بنى الأثيوبيون خطتهم في محاولة تنشيط العمل السياسي بين الجماهير الارترية بعد النجاح العسكري، مع إعادة طرح «برنامج النقاط التسع» لحل المشكلة من وجهة النظر الأثيوبية، والذي يرى إعطاء ارتريا شكلا من الحكم الذاتي ينطلق من مفهوم عجيب يقول، بأن ارتريا متعددة القوميات والجنسيات، وهي قوميات تعد في مجموعها امتداداً للقوميات الأخرى في

أثيوبيا، وسيعيد الحكم الذاتي المقترح ربط هذه القوميات معا على أسس عرقية، بمعنى ربط مرتفعات ارتريا المتحدثة باللغة التجرينية بمنطقة «تجرى» في أثيوبيا، وكذلك نفس الشيء بربط منطقة «دنكاليا»-الدناكل- في ارتريا بمناطق «العفر» الواقعة تحت السيطرة الأمهرية الأثيوبية. الهدف النهائي هنا هو خلق كيانات عنصرية هزيلة حتى لو كانت متنافرة في إطار أثيوبي ضخم يلم الجميع رغم تناقضاتهم القومية والثقافية والعرقية، وهو بذلك هدف لا يختلف كثيرا أو قليلا مع نفس منطق الإمبراطور هيلاسي لاسي يوم كانت المفاهيم الإمبراطورية والتقاليد الإقطاعية هي السائدة.

في مواجهة هذه التحولات الخطيرة في الساحة الارترية التي رافقت الانتصار العسكري الأثيوبي الواضح، كيف تتصرف الثورة الارترية أمام اختبار البقاء وصراع التحدي.. هل هي أمام انكسار دائم ونهائي، أو هو مجرد انحسار مؤقت؟

قال لي أكثر من مسئول ارتري في جبهات التحرير المختلفة إن هناك اتفاقا ضمنيا بين فصائل الثورة الثلاث على الخط الاستراتيجي في المستقبل والذي يتضمن 3 عناصر أساسية هي:

1- التمسك بطرح الحل السلمي بشرط أن يكفل للارتريين حق تقرير المصير.

2- تقوية ودعم قوى الثورة المسلحة للتصدي للجيش الأثيوبي.

3- ضرورة العمل على تحقيق الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة الارترية، خاصة أن الواقع السياسي والعسكري الجديد يعتبر عاملاً مساعداً وضاغطاً لتحقيق هذه الوحدة في مواجهة الخطر الداهم.

علينا أن نتوقع إذن حربا طويلة النفس في ارتريا قلب الجذب في القرن الافريقي تكون نموذجاً جديدا لحرب عصابات قوية الاستنزاف. قادة الثورة يعتقدون أن فقدهم للمدن وسيطرة أثيوبيا عليها هي ميزة لمستقبل الثورة وعبء على الخصم، إن قوات الثورة هي أصلا مدربة على حرب العصابات، كذلك كانت السيطرة على المدن عبئاً شد كثيرا اهتمامها وشتت تركيزها، الآن تعود استراتيجية الثورة إلى قواعدها الأساسية، وتترك أساليب حرب المدن، لتعود إلى قتال الجبال في ظل شعار «اضرب واهرب» وما أسهل تطبيق ذلك في جبال وسط ارتريا وغابات الغرب الكثيفة، ودروب الصحراء

الوعرة ومزارع السهول الخصبة.

وتطبيقا لهذه الاستراتيجية الجديدة للثورة الارترية تحقق التقدم الأثيوبي السريع خاصة في شرق البلاد وجنوبها. لم يتم ذلك التقدم بفضل قدرة الأثيوبيين على القتال، بقدر ما تم أيضا نتيجة للانسحاب التكتيكي لقوات التحرير الارترية، لحفظ قوتها الأساسية ورصيدها العسكري وشده إلى الجبال والغابات والريف بشكل عام، تمهيدا لإعادة ترتيب أوضاعها وتنظيم قواتها، وربما لتوحيدها في ظل قيادة عسكرية وسياسية مشتركة تتفادى التشرذم والتفتت وغياب التنسيق الذي أدى إلى نجاح الهجوم الأثيوبي بأسرع مما كان يتصور أحد، وربما لبدء عمليات الهجوم المضاد بعد استدراج الجيش الأثيوبي إلى فخ الريف والجبال والغابات.

ويؤكد الثوار أيضا أنه باستيلاء أثيوبيا على المدن انتهت قدرتها الكبيرة على الهجوم الواسع المركز، وعليها الآن أن تختار بين التمركز والبقاء في مواقع محاصرة ومعزولة، وبين الانتشار في الريف والجبال لمطاردة الثوار في كل شبر. وهذا أمر باهظ التكلفة العسكرية والاقتصادية ولن تتحمله الدولة الأثيوبية طويلا، رغم المساعدات السوفيتية الكوبية. وقد قدم السوفيت بليون دولار مساعدات عسكرية فقط لأديس أبابا خلال العام الماضي وحده بالإضافة إلى الخبراء والمستشارين السوفيت والجنود المقاتلين الكوبيين.

ورغم كل هذا، في مواجهة سياسة الأرض المحروقة والتدمير الشامل بالطائرات والقنابل الفسفورية والعنقودية التي طبقها الأثيوبيون، فقد تحققت عناصر جديدة للثورة الارترية خلال المراحل الأخيرة من القتال أهمها:

1- التركيز على نسف الجسور والطرق لإعاقة الإمدادات الأثيوبية، خاصة طريق مصوع-أسمرة، وطريق عصب-أديس أبابا الذي يمتد 670 كيلومترا.

2- تحطيم ومهاجمة القواعد العسكرية الأثيوبية، وقد نجح الثوار في هذا الصدد في نسف مقر القاعدة العسكرية الأمريكية السابقة في «كاجينو» بالقرب من أسمرة والذي تحول إلى مقر للحكومة العسكرية في ارتريا.

3- بدأ الثوار باستخدام أنواع جديدة من الأسلحة الخفيفة الحديثة

تلقوها مؤخراً من عدة دول عربية، من بينها صواريخ سام «السوفيتية الصنع» المضادة للطائرات. وكل هذا سوف يساعد بلا جدال على استعادة الثورة الإرترية لزمام المبادرة.

4 حزام الأمن العربي في ظل الاستقطاب الدولي

1 - حزام الأمن من البحر إلى القرن:

استطاعت أثيوبيا خلال فترة زمنية قصيرة- عشرة شهور فحسب-أن تحقق إنجازا سياسيا وعسكريا واضحا في القرن الافريقي، وأن تستعيد زمام المبادرة لأول مرة خلال ربع القرن الأخير، ففي عشرة الشهور هذه استطاعت أن تستعيد كرامتها العسكرية، وأن تؤكد قوتها السياسية، بعد نجاحها العسكري الملحوظ في جبهة الاوجادين وارتريا.

وعند الحديث عن هذا الانتصار الأثيوبي السريع تثار دائما قضية التدخل الأجنبي في القارة الافريقية لصالح طرف وضد طرف آخر، فهناك من يرى أن النصر الأثيوبي تحقق فقط بفضل السوفيت والكوبيين وحدهم، الذين القوا بثقلهم خلف النظام العسكري اليساري في أديس أبابا، لدعمه ودعم أنفسهم معه في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة، وإن السوفيت والكوبيين لم يكتفوا بمدد الأسلحة الهائل وبفيض التأييد السياسي فقط، بل تورطوا في القتال مباشرة

وقاتلوا في الاوجادين وارتريا نيابة عن الجنود الأثيوبيين المعروفين بالترهل والانهيار والهرب!!

وهناك من يشكك في هذا الرأي، فالسوفيت والكوبيون موجودون علناً في أثيوبيا-كما أسلفنا-لدعم النظام الحاكم هناك ولدعم وجودهم ومصالحهم القومية في نفس الوقت، خاصة بعد أن ركزت موسكو استراتيجيتها الكونية الجديدة على أساس الانتشار على أوسع نطاق في العالم والتحرك بسرعة لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية في العالم.

ولكن الأثيوبيين كان لديهم أيضا الدافع القومي المشتعل للثأر من الصوماليين والإرتريين الذين أذاقوهم خلال العقدين الأخيرين مرارة الهزيمة وهوان الذل والإحباط، ولذلك فقد فعلوا كل شيء ليضمنوا هزيمة هؤلاء الأعداء، ابتداء من تأمين المساعدة السوفيتية بلا حدود، وانتهاء بالتعبئة الشاملة في البلاد وإثارة روح القتال والثأر بين جماهير الشعب خاصة بين الفلاحين الأثيوبيين.

وسواء تحدثنا عن التدخل الأجنبي بالرضا والقبول، أو عن طريق القسر والإلزام، فإننا نلاحظ أن قوى التدخل الأجنبي، خاصة حول القرن الافريقي، تناصر هذا الطرف أو ذاك، أي أنها تساعد لأسباب عديدة في إشعال اللهيب الساخن، الذي يعصف بالقرن الافريقي كله وليس أثيوبيا وارتريا والصومال فحسب،إذ أن كينيا وأوغندا والسودان وبالتالي مصر ليست بعيدة عن أهداف نيران هذا الصراع، تماما مثلما هو الوضع بالنسبة لدول البترول العربية وإيران الأمر الذي يعني الكثير بالنسبة للمصالح العربية من وجهة نظر قومية، وبالنسبة لحزام الأمن العربي عند طرفه الجنوبي.

وعند الحديث عن حزام الأمن العربي-رغم عدم وضوح معناه في مفهوم الكثيرين-فإن ارتريا تعني الكثير في هذا الحزام. فلو تصورنا أن البحر الأحمر من مداخله الجنوبية عند مضيق باب المندب، إلى مخارجه الشمالية عند قناة السويس، هو بالفعل بحر عربي بحكم أن كل سواحله وموانيه وممراته-باستثناء شريط ايلات الذي تحتله إسرائيل-تابعة لدول عربية كما سبق أن أسلفنا، لوجدنا أن السواحل الارترية الممتدة لألف كيلومتر فيما بين جيبوتي جنوبا إلى حدود السودان شمالا هي أهم هذه السواحل على الإطلاق. وأن استقلالها عن أثيوبيا-التي لا تملك تاريخيا سواحل-يعني

إمكانية سد ثغرة الموت المفتوحة حتى الآن في حزام الأمن العربي بالفعل.

وإذا كان العرب لم يدركوا خطورة ذلك حتى الآن إدراكا كافيا، فقد أدركته القوتان العظميان-أمريكا والاتحاد السوفيتي-ولهذا دعمتا وجودهما هناك عبر المراحل السياسية المختلفة، كما أدركته إسرائيل مبكرة. فسارعت منذ الخمسينات بتوطيد علاقاتها بإمبراطور أثيوبيا هيلاسي لاسي وحصلت في مراحل تالية على تسهيلات بحرية وعسكرية في الموانئ والجزر الارترية المحتلة خاصة جزر دهلك لمضايقة العرب في باب المندب ومجرى البحر الأحمر كله.

وإذا كانت أمريكا قد أقامت في ظل حكم هيلاسي لاسي قاعدة اتصالاتها الأساسية في «كاجنيو» قرب أسمرة العاصمة الارترية وكذلك في مصوع، وأقام السوفيت في ظل الحكم العسكر الاشتراكيين مرافئهم البحرية في عصب ومصوع، متبادلين الوجود العسكري مع الأمريكيين، فإن إسرائيل حافظت على علاقات وطيدة مع العسكر الأثيوبي مثلما كان الحال في زمن الإمبراطورية الإقطاعية، متخطية بجهدها وأساليبها البراجماتية عقدة انتقال الحكم الأثيوبي من الأمريكيين حلفائها إلى السوفيت خصومها.

وهكذا قدمت إسرائيل للعسكر الاشتراكيين في أديس أبابا دعما عسكريا أكدته المصادر الأمريكية نفسها، عندما أعلنت في فبراير 1978 رسميا أن إسرائيل تقدم أسلحة ومعدات عسكرية إلى أثيوبيا، التي تستخدمها في هجماتها ضد ارتريا والصومال، وأن هذه الأسلحة تشمل قنابل النابالم وصواريخ جو ارض وغيرها.

وقد فعلت إسرائيل ذلك لكي تضمن بقاء وجودها المباشر في بعض الجزر الواقعة بالقرب من باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية القصوى، بصرف النظر عن «رحيل» الوجود الأمريكي عن أثيوبيا، «وحلول» الوجود السوفيتي مكانه الأمر الذي يفسر المعادلة الصعبة، التي تتكون من اللقاء غير المباشر بين الأهداف السوفيتية والإسرائيلية لدعم النظام الأثيوبي الحالي وهو اللقاء الذي يضمن تدفق الدعم العسكري الإسرائيلي على نظام حكم يسانده السوفيت ضد السياسة والمصالح الأمريكية.

إن القضية هنا بالنسبة لإسرائيل ليست ولاء من لمن، بقدر ما هي إدراك إسرائيل لخطورة قيام كيان عربي مستقل في ارتريا، ينهي الاحتلال

الأثيوبي من ناحية والتسهيلات الإسرائيلية عند باب المندب من ناحية أخرى، وبذلك تفقد إسرائيل الدولة الوحيدة غير العربية المطلة على سواحل البحر الأحمر من الجنوب، وتبقى هي وحيدة مطلة على خليج العقبة في الشمال، وساعتها قد يدور عليها الدور.

ومثلما كان الصراع على البحر الأحمر والقرن الافريقي مشتعلا بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر، اصبح نفس الصراع ملتهبا بين القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين خاصة في ثلثه الأخير.

كان الصراع البريطاني الفرنسي على توزيع مناطق النفوذ وطرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب قد فرض نفسه على حركة الصراع الدولي في القرن التاسع عشر، وترك آثاره الدامية على المناطق التي وقعت في دائرة تقسيم النفوذ والسباق الاستعماري على احتلا لها. فإذا ما نجحت فرنسا في الحصول على امتياز قناة السويس في الشمال، سارعت بريطانيا لاحتلال عدن في الجنوب، وإذا ما احتلت بريطانيا ساحل عدن لتطل من الشرق على مضايق باب المندب وتتمكن من المرور عبره، سارعت فرنسا لاحتلال جيبوتي في الغرب لتقوم بنفس التحرك وتوقف التحكم والتفوق البريطاني. وإذا ما ثبتت فرنسا أقدامها في جيبوتي وبعض أراضي الصومال سارعت بريطانيا لتوازن هذا التقدم وتدخل في سباق الصراع على احتلال باقي الصومال.

هكذا كانت خريطة الصراع الدولي في منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر خلال سنوات استعمار القرن التاسع عشر.

وفي القرن العشرين استمرت نفس لعبة الشطرنج، مع اختلاف واحد هو تغير اللاعبين، فقد تبادلت القوتان العظميان بعد الحرب العالمية الثانية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، نفس رقعة الشطرنج، فضمن نتائج الحرب العالمية الثانية وقعت منطقة الشرق الأوسط والقارة الافريقية داخل مناطق النفوذ الأوروبي الغربي الذي سرعان ما توارى ليسلم القياد للنفوذ الأمريكي الصاعد والقوى والمؤثر والمشبع بالمال والمدجج بالسلاح حتى الأسنان والذي يميل إلى استعمال عضلاته أكثر من ميله لاستخدام عقله، وليس هذا بغريب على الدور الأمريكي في العالم، فقد كانت أمريكا

هي الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية جامعة بين الانتصار والغنى والقوة، ولم تنهكها الحرب بل زادتها ثراء ونفوذا أيضا.

وبمنطق أغنياء الحرب الجدد، تصرفت أمريكا خلال الخمسينات والستينات في مناطق النفوذ الدولية، خاصة تلك التي تضم ثروات المواد الخام و بالتحديد المعادن الافريقية و بترول الشرق الأوسط.

في مواجهة ذلك كان الاتحاد السوفيتي لم يزل أسير الستار الحديدي الستاليني بكل سلبياته وإيجابياته حتى جاء عصر خروشوف ليزيل بعض الآثار الستالينية، و يكسر حاجز الستار الحديدي، و يطل من خلال الاتحاد السوفيتي خارج حدوده لأول مرة، وليصطدم بتيارات أخرى في العالم، ويحتك بدول وشعوب أخرى، في ظل سياسة الحرب الباردة التي حكمت علاقات المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي سنوات طويلة. لكن الخروج السوفيتي إلى العالم لم يتحقق عمليا إلا في عصر بريجينيف الذي اختفت خلاله تماما مرحلة الحرب الباردة لتفسح مكانها لعصر «الوفاق الدولي» بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

وخلال تلك المرحلة-أعني الخمسينات بوجه خاص-كانت الغالبية العظمى من شعوب القارة الافريقية والشرق الأوسط لم تزل تحت الاحتلال الأوروبي، وكان الجنود الأوروبيون هم الحكام الحقيقيين، والرايات الاستعمارية هي المرفوعة وحدها، فوق تلك الساحات الشاسعة الممتدة من شواطئ المحيط الأطلنطي غربا حتى شواطئ المحيط الهندي شرقا، ومن شواطئ البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى رأس الرجاء الصالح جنوبا.

ورغم أن الدول الاستعمارية الأوروبية-خاصة فرنسا وبريطانيا-كانت هي رسميا صاحبة النفوذ في هذه المنطقة، فإن نتائج الحرب العالمية الثانية قد أتاحت لأمريكا أن تلعب مباشرة دور المهيمن الأكبر وصاحب النفوذ الأعظم. وطبقا لقواعد الوراثة فقد تنحى النفوذ الأوروبي لصالح النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وافريقيا، خاصة وأن البترول تفجر بشكل خرافي في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة وإيران، كما تفجر فيما بعد في شمال أفريقيا وغربها خاصة في ليبيا ونيجيريا.

ومثلما كانت شركات التعدين الأوروبية هي الحاكمة فيما قبل في أفريقيا، أصبحت شركات البترول الأمريكية هي الحاكمة الجديدة.

غير أن أفريقيا والشرق الأوسط شهد منذ منتصف الخمسينات و بداية الستينات مرحلة انفجار حركات التحرير وثورات الاستقلال الوطنية، التي اندفعت بعنف ضد الاحتلال والاستغلال الأجنبي لثروات البلاد، وفجرت مشاعر الغضب ضد المحتلين والمستغلين الأجانب بشكل عام والأوروبيين بشكل خاص. وزلزلت الأرض تحت أقدام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الظالمة، مطالبة بتغييرات أساسية ليس فقط في مظهر الاستقلال السياسي، بل أيضا في مجال العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لإحداث توازن في حالة الخلل التي خلفتها عهود الاستعمار والاستغلال الأجنبي.

هنا يجدر رصد عدة ملاحظات أساسية:

- كانت ثورة 23 يوليو 1952 المصرية من المشاعل الرئيسية التي ألهبت الكفاح الوطني التحرري في افريقيا والشرق الأوسط، ورفعت شعارات التحرر وخاصة في الميدان السياسي والاقتصادي.

ولقد أفادت حركات التحرير العربية والافريقية من هذه المبادئ والشعارات خلال الخمسينات والستينات، بل إنها استمدت منها الجرأة على مواجهة الاحتكارات العالمية بصلابة، بعد نجاح الثورة المصرية في تأميم قناة السويس في عام 1956.

وخرج الاستعمار التقليدي بجيوشه ولكنه ترك نفوذه وخاصة في المجالات الاقتصادية وترسباته في المجالات الثقافية والإعلامية.

وفي مواجهة جلاء جيوش الاحتلال الأوروبي عن الدول «المستقلة حديثا» خرجت أمريكا بعدة مبادئ جديدة لترث مناطق النفوذ هذه دون أن تلطخ وجهها بقناع الاستعمار القبيح، ولتحتوي عنف الثورات. خرجت مثلا بمبادئ المعونة المتبادلة والنقطة الرابعة. لكن أخطر ما خرجت به نظرية «ملء الفراغ» الذي خلفه جلاء الاستعماريين الأوروبيين عن الشرق الأوسط وافريقيا. ونظرية ملء الفراغ هذه كانت تقضي بإقامة أحلاف عسكرية وسياسية جديدة تضمن لها الهيمنة وتحفظ مصالحها الاستراتيجية، خاصة في حصار الاتحاد السوفيتي بسلسلة من هذه الأحلاف، وفي ضمان تدفق معادن و بترول الشرق الأوسط وافريقيا إلى أوروبا وأمريكا.

كانت جرأة حركة التحرر العربية والثورة المصرية في مواجهة وإحباط

نظرية الفراغ والأحلاف الجديدة نموذجا فذا ساعد إلى حد كبير في التصدي لمثل هذه النظريات الأمريكية الحديثة والخبيثة معا.

- برغم فشل نظرية الأحلاف العسكرية والسياسية التي أرادت بها الولايات المتحدة تطويق السوفيت وفي نفس الوقت تقييد العرب والافريقيين وتكبيلهم، بعد رحيل الاستعمار الأوروبي فإن الاحتكارات الاقتصادية والنفوذ الفكري والجاذبية اللامعة لوجه الولايات المتحدة الجديد والنشاط السري لوكالة المخابرات التي أطلقت أمريكا يدها في المنطقة، استطاع كل ذلك في النهاية أن يضمن للنفوذ الأمريكي سيطرة واستقرارا طويلين واستنزافا أطول وأعمق لثروات الشعوب.

يضاف إلى كل هذه العوامل مصاعب أخرى تركها الاستعمار التقليدي عمدا قبل أن يرحل، وشجعتها خلافات القوى العظمى الجديدة وتضارب مصالحها. واعني بذلك مثلا خلافات الحدود بين الدول العربية والافريقية، فليست هناك دولتان متجاورتان في القارة الافريقية والشرق الأوسط إلا بينهما نزاع على الحدود، فقد نجح الاستعمار الأوروبي في تمزيق المنطقتين إربا إربا وتفتيت كياناتها القومية وتشتيت شعوبها ذات الأصول العرقية والحضارية والثقافية الواحدة إلى عدة دول وكيانات سياسية متعادية ومتنافرة.

بالإضافة إلى ذلك فقد نجح الاستعمار القديم والجديد على السواء في زرع وتنمية كيانات عنصرية لتقوم بدور الهراوة الغليظة عند اللزوم، مثل النموذج الإسرائيلي والروديسي والجنوب الافريقي، كلها نماذج لعبت دورها المرسوم لها لصالح الاستعمار القديم والجديد في الشرق الأوسط وافريقيا وزرعت الحروب والعداوات وعدم الاستقرار، لتضمن القوى المستفيدة دوام نفوذها وبقاء مصالحها وتدفق أرباحها.

ثمة عنصر أساسي آخر هو سريان الروح القومية في المنطقة الافريقية وفي الأمة العربية، وهي الروح التي تصاعدت في أعقاب الحصول على الاستقلال وإدراك شعوب المنطقة لضرورة استكمال هذا الاستقلال من كافة جوانبه، وخاصة من جانبه الاقتصادي حتى تضمن استغلال ثرواتها لصالح أبنائها.

وفي هذا الصدد أيضا لعبت فكرة القومية العربية والثورة المصرية دورا

ملحوظا في إذكاء الروح القومية في افريقيا والوطن العربي على السواء.

ولقد اتجهت هذه الروح إلى ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي إكمالا للاستقلال السياسي، والى ضرورة إحداث تغييرات جذرية في توزيع الدخول والثروات الوطنية لمواجهة الفقر المنتشر عند القاعدة والحد من الثراء الفاحش عند القمة المتميزة. كما اتجهت أيضا إلى سياسة جديدة هي عدم الانحياز التي حاولت إحداث نوع من التوازن بين استقطاب القوى العظمى المتصارعة ولم يكن كل ذلك مرضيا للقوى الدولية القديمة والجديدة على السواء.

2- الدرس المصري بين السوفيت وأمريكا:

أمام كل الملاحظات التي رصدناها سالفا، فقد تلفت العرب أولا ثم الافريقيون فيما بعد يمينا ويسارا بحثا عن حليف أو صديق جديد ينقذهم من هذه الشباك الخداعية المنتشرة.

وقد اتجهت دول كثيرة في هذه المنطقة إلى الاتحاد السوفيتي، بوصفه دولة كبرى قادرة على تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة، وليس لها تاريخ استعماري بالمعنى التقليدي المباشر للكلمة. ورحب الاتحاد السوفيتي بالفرصة لكي يخفف من النفوذ الأمريكي في ميدان التسليح والمعونات الاقتصادية.

ولقد دخل الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة لأول مرة عمليا من الباب المصري، عندما وقعت مصر معه عن طريق تشيكوسلوفاكيا اتفاقية التسليح الأولى عام 1955 لكسر الاحتكار الأمريكي الأوروبي للسلاح ولمواجهة القوة الإسرائيلية الباطشة الجديدة.

ولقد جرت هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى تنوعت بين المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، ووصلت إلى حد توقيع معاهدة صداقة كانت سابقة من نوعها، في إعقاب وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وإن لم تدم هذه المعاهدة سوى فترة قصيرة، ولم تنفذ بنودها عمليا.

ومن جهة أخرى فإن اندفاع الغرب الأمريكي والأوروبي نحو تسليح إسرائيل وتمويلها لتكون قاعدة عسكرية وترسانة قوية تلهب ظهر العرب وتكسر شوكة الحركة التحررية العربية، زاد من اتجاه الثورة المصرية إلى

الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة الكبرى المضادة للغرب.

ولقد كانت هزيمة مصر والعرب في عام 1967 أمام إسرائيل إيذانا ببدء مرحلة جديدة من انتشار النفوذ السوفيتي في مواجهة انتشار النفوذ الأمريكي في البحر الأبيض والشرق الأوسط، ثم جنوبا إلى القرن الافريقي عبر البحر الأحمر، الذي دخله السوفيت وتواجدوا فيه بأسطولهم لأول مرة، بفضل التسهيلات البحرية التي قدمتها لهم مصر خلال عصر الوفاق المصري السوفيتي. ولكن ينبغي أن نذكر من جهة أخرى أن حرب 1967، قد خلفت وراءها عدة متغيرات وحقائق سياسية هامة، منها:

أولا: تركت مصر قلب الأمة العربية في حالة انكسار وضعف شديد نتيجة للهزيمة العسكرية السريعة والحاسمة أمام الجيش الإسرائيلي في سيناء.

ثانيا: أراد الغرب الأوروبي الأمريكي تلقين الثورة المصرية درس العمر بهذه الهزيمة المريرة، والانتقام لكل ما فعله عبد الناصر ضد مصالح الغرب ابتداء من حملة العداء تحت شعار القومية العربية، ومرورا بتأميم وتمصير الاحتكارات الاقتصادية الغربية، وانتهاء بفتح الباب للسوفيت ليضعوا أقدامهم لأول مرة على ارض الشرق الأوسط وافريقيا، وليسبحوا بأساطيلهم في المياه الدافئة سواء في البحر الأبيض المتوسط، أو البحر الأحمر.

ثالثا: أمام استمرار سياسة الحصار التي فرضها الغرب على الثورة المصرية، وأمام نتائج هزيمة 1967 التي فقد فيها الجيش المصري أسلحته اندفعت مصر اكثر إلى أحضان السوفيت، أولا للحصول على تأييدهم السياسي في مأزقها الراهن، وثانيا لتعويض كميات الأسلحة الهائلة التي فقدتها القوات المسلحة خلال الحرب الخاطفة، وثالثا للحصول على أسلحة حديثة تستطيع إعادة توازن القوى العسكرية مع إسرائيل، التي كانت قد حصلت من أمريكا وأوروبا على احدث أنواع الأسلحة في العالم كله.

ولقد أدى كل ذلك إلى تدفق الخبراء السوفيت على مصر وبالتحديد في مرحلة حرب الاستنزاف التي تلت هزيمة 1967، بهدف تدريب الجيش المصري وتحديثه، خاصة في ظل وصول أسلحة معقدة مثل نظم الصواريخ والطائرات الحديثة، وكذلك بهدف تولى حماية العمق المصري في مواجهة الغارات الإسرائيلية، ولكي يتفرغ الجيش المصري لجبهة قناة السويس.

وظل نفوذ السوفيت وعدد خبرائهم يتصاعد في مصر، حتى بلغ 17 ألف جندي وخبير عسكري في عام 1972، عندما وصل توتر العلاقات المصرية السوفيتية إلى ذروة تصاعده، وصدر قرار الرئيس السادات بطرد هؤلاء الخبراء بشكل مثير ومفاجئ انتهى رسميا عهد الوفاق المصري السوفيتي، بعد أن كان قد انتهى ذلك العهد عمليا قبل ذلك.

وفي نفس الوقت افتتح رسميا عهد الوفاق المصري الأمريكي، مبتدئا بذلك عصرا جديدا في الاستقطاب الدولي وتغيير موازين التحالفات، لتنتقل مصر من الصداقة مع السوفيت وأوروبا الشرقية إلى الصداقة مع أمريكا وأوروبا الغربية، بكل ما يمثله ذلك من آثار وانعكاسات على الأوضاع الاستراتيجية في الشرق الأوسط وافريقيا.

ولقد أحس السوفيت بالإهانة نتيجة لما تعرضوا له في مصر بعد فقد الثقة المتبادلة بين موسكو والقاهرة، وظل هذا الدرس القاسي الذي تعرضوا له في مصر يحكم كثيرا من تصرفاتهم تجاه دول العالم النامي، ويغير من سلوكهم، و يعدل تصرفاتهم السياسية والعسكرية، محاولين أولا استرداد هيبتهم الدولية التي عرضها القرار المصري للاهتزاز أمام دول العالم، وثانيا تعويض خسارتهم الاستراتيجية نتيجة خروجهم السياسي والعسكري من مصر خاصة حرمانهم من التسهيلات الجوية في المطارات المصرية ومن التسهيلات البحرية في الموانى المصرية على شواطئ البحرين الأبيض والأحمر.

وحتى وقوع الطلاق المصري السوفيتي لم يكن السوفيت قد تمكنوا من التمركز في نقاط استراتيجية هامة وحاكمة في الشرق الأوسط وافريقيا، إلا في قلب القرن الافريقي بالصومال حيث اتخذوا من قاعدة بربرة البحرية الهامة نقطة تمركز وانطلاق، على أساس القدرة على الإمساك بعنق البحر الأحمر من الجنوب عند بربرة، بالإضافة إلى تأمين علاقات الصداقة مع اليمن الديموقراطية الراديكالية، ومن الشمال عند الموانى المصرية في البحرين الأحمر والأبيض.

و بين نقطتي التمركز والتواجد السوفيتي شمالا وجنوبا؟ كان الأسطول السوفيتي يسبح بحرية مطلقة وتتزايد قطعه إلى حد كبير، مطمئنا إلى مرافئ صديقة وتسهيلات كبيرة في مياه البحرين الأبيض والأحمر، ثم

انتشر جنوبا إلى مياه المحيط الهندي بكثافة ملحوظة لأول مرة أقلقت الغرب الأوروبي الأمريكي قلقا مزعجا.

مقابل ذلك وباستثناء التمركز السوفيتي شمالا في مصر وجنوبا في الصومال كان النفوذ الغربي، والأمريكي بشكل خاص، مطمئنا هو الآخر إلى تفوقه في أهم نقاط التحكم الاستراتيجي الأخرى، دون مضايقة حقيقية من السوفيت الذين كانوا حتى تلك المرحلة بعيدين عمليا عن نقطة الاقتراب الخطر والقاتل من البترول.

لكن تواجدهم عند نقطتي الشمال المصري والجنوب الصومالي، كان بالطبع يقلق الغرب الأوروبي الأمريكي و يثير مخاوفه من التوسع السوفيتي عند أطراف بحيرات البترول وبقرب طرق مروره.

وفي ظل الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين-أمريكا والاتحاد السوفيتي-عمل كل منهما على تأكيد تواجده السياسي والعسكري ونشر نفوذه الاقتصادي والثقافي والعقائدي في كل منطقة تدخل في إطار «اختصاصه» لذلك كان خروج السوفيت من مصر في عام 1972 هزيمة مضاعفة لهم وانتصارا مضاعفا للأمريكيين.

ومن هذا المفهوم اندفع الأمريكيون لتأكيد انتصارهم في الشرق الأوسط، واندفع السوفيت لتعويض هزيمتهم، فاتجهوا جنوبا إلى افريقيا، كما اتجهوا لتدعيم علاقاتهم بكل من سوريا والعراق والفلسطينيين-رغم وجود خلافات نظرية وسياسية معهم-لكن اتجاه تعويضهم الأساسي تركز على تغيير استراتيجية مواجهة التحرك الدولي لكل من أمريكا وأوروبا الغربية.

لقد كان الدرس الذي تلقاه السوفيت في مصر محركا لتغيير الاستراتيجية السوفيتية-أو هكذا يبدو الأمر على الأقل-فبدءوا التركيز على الانتشار عالميا في المياه واليابسة البعيدين على السواء، وتميز هذا الانتشار بسرعة الحركة وقوة اللياقة ومرونة التلبية، لتثبت الدولة السوفيتية وجودها الدولي في مواجهة الوجود الأمريكي الأوروبي السائد في العالم.

وسرعان ما رأينا نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية المرنة الجديدة في النزول السوفيتي الكوبي الثقيل خلال عام 1975 في أنجولا، وهو النزول الذي حسم معركة استقلال هذه البلاد لصالح الجناح الراديكالي بها ولصالح المعسكر الاشتراكي نفسه.

ومن أنجولا في غرب افريقيا انتشر الوجود السوفيتي والكوبي خاصة في عديد من دول القارة تحت غطاء الاتفاقات والمعاهدات والمساعدات، وهو نفس الغطاء الذي يستخدمه الغرب الأوروبي الأمريكي، حتى اصبح الانتشار الكوبي وحده قائما في 14 دولة افريقية.

لكن الضربة السوفيتية الرئيسية تحققت، بعد أنجولا غربا، في القرن الافريقي شرقا.

ففي ظل سيطرة الجناح العسكري الراديكالي بقيادة الكولونيل مانجستو هايلى ماريام على نظام الحكم الجديد في أثيوبيا، بعد إسقاط هيلاسي لاسي في عام 1974 وفي مواجهة المتاعب التي واجهها هذا النظام في كل من الاوجادين وارتريا، تمكن السوفيت والكوبيون من التدفق على أثيوبيا بكثافة واضحة مشكلين «حزاما اشتراكيا» يحزم القارة الافريقية من أنجولا غربا إلى أثيوبيا شرقا.

ولقد حاول السوفيت-ضمن خطة استراتيجية طموحة-الاحتفاظ بحصانين نفورين يجريان في اتجاه مضاد، حاولوا الاحتفاظ بصداقتهم القديمة مع الصومال وتواجدهم في بربرة، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بصداقتهم الجديدة مع أثيوبيا وتواجدهم في عصب ومصوع، على أساس تشكيل جبهة يسارية تربط هؤلاء باليمن الديمقراطية شرقا عبر باب المندب، وبذلك تكتمل لهم خطة إحكام الحصار الهام على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر، طريق مرور البترول الحيوي، وكذلك خطة إثبات الوجود السوفيتي الفعال بقرب مناطق استخراج البترول في الخليج العربي وإيران والجزيرة العربية، الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للغرب الأوروبي الأمريكي الذي طالما انفرد وحده باستغلال هذه الثروة الهائلة دون مضايقة أو اقتسام بالإضافة إلى حصول السوفيت على ميزة أخرى شرق مناطق البترول، هي تواجدهم في أفغانستان، وخاصة بعد عام. 1978

3- مفهوم أوسع للأمن القومي

برز تعبير الأمن القومي على الصيد السياسي واضحا في العصر الحديث، وارتبط بالأحداث العسكرية على وجه الخصوص وبالتوازنات الاستراتيجية وصراعات القوى. [64]

غير أن النصف الثاني من القرن العشرين ابرز إلى الوجود تهديدات جديدة لحياة الإنسان حتمت بروز مفاهيم جديدة للأمن القومي اتسعت مجالاتها وتعمقت اتجاهاتها. وهي تهديدات ترتبط بالعلاقة الوطيدة بين الإنسان والطبيعة ذاتها. ففي دول العالم الثالث يشكل زحف الصحراء مخاطر اعظم من الغزو العسكري، والانفجار السكاني يمكن أن يدمر العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يسكنها ويمزق هيكلها الاجتماعي. كما أنه بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة يشكل النضوب السريع المتوقع لاحتياطيات البترول تهديدا للأمن القومي أخطر من التهديدات العسكرية التقليدية.[65]

ومن الطبيعي أن تتكون هذه التهديدات الجديدة نتيجة الضغط البشري المتزايد على طبيعة الأرض التي نعيش عليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مثل نقص المواد الغذائية ومصادر الطاقة وتغيرات الأحوال الجوية، وكلها تترجم إلى ضغوط اقتصادية على المجتمعات البشرية مثل التضخم والبطالة ونقص رأس المال الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى قلق واضطراب اجتماعي يعقبه توتر سياسي وعدم استقرار عسكري.

وفي مواجهة مثل هذا التهديد الحديث، فإن الترسانات العسكرية الحديثة بأسلحتها التقليدية والنووية لا تستطيع أن تحل وحدها هذه المآزق الاجتماعية والسياسية، ولا تستطيع أن تخفف أزمات نقص الغذاء والوقود أو توقف تزايد أزمات البطالة المقنعة والعلنية.

والذي يهم العرب في هذا المجال هو أن تصاعد عمليات استنزاف البترول من جانب شركات الاحتكار الغربي اصبح يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي من ناحية، كما أن النضوب النهائي لهذا البترول أو انقطاعه لفترة محدودة يشكل تهديدا للأمن القومي للدولة المستهلكة من ناحية أخرى.

ولذلك فإن على منتجي البترول ومستهلكيه الاستعداد والتأهب من الآن لمواجهة حالات النضوب السريع أو الخطر المؤقت، حتى لا يقع تهديد صريح للأمن القومي لاحد الطرفين، يؤدي في النهاية إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، تعقبها تدخلات أو مصادمات عسكرية طاحنة. ولقد اطلق هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي خلال تصاعد أزمة الطاقة في الولايات المتحدة تعبيرا له مغزاه الواضح عندما قال: إن النقص الحالي في

مصادر الطاقة يمثل اكبر تهديد يفرضه المستقبل على الأمن القومي الأمريكي وكذلك على أمن حلفائنا.

ومع تصاعد استنزاف البترول وتعقد استخدام الوقود النووي لإنتاج الطاقة، ونقص الفحم في الوقت الراهن، فإن الحاجة ماسة إلى أن تعمل كل دول العالم على تلافي أزمة خانقة تؤدي إلى تهديدات عسكرية مباشرة للأمن القومي لكل منها، وتمهد للانتقال إلى عصر جديد ينتج مصادر جديدة للطاقة غير البترول الذي يشكل المصدر الرئيسي لها اليوم، حتى لا تؤدي الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناشئة عن هذه الأزمات الطاحنة إلى تعريض الأمن القومي كله للخطر البالغ، بالإضافة إلى نقص الغذاء الواضح المعالم في عالم اليوم.

ومن الواضح كذلك أن السبعينات شهدت اختناقا اقتصاديا دوليا اثر على الكتل الدولية الثلاث. الرأسمالية، الشيوعية، النامية، وتركها في موقف بالغ الحساسية ابرز معالمه الاقتصادية تسجيل أعلى نسبة بطالة خلال الخمسين عاما الأخيرة وأعلى نسبة تضخم مضاعف في التاريخ، مع ما صاحب ذلك من انعكاسات اجتماعية وقلق سياسي وتوتر عسكري خطر. ولا شك أن هذه الأزمات الاقتصادية المهددة للأمن القومي، إذا استمرت في المستقبل بنفس نسبة السبعينات، فإن المجتمعات البشرية الحالية سوف تواجه خلال العقد القادم مأزقا ضاغطا ومتفجرا.

فالضغوط الاقتصادية المتصاعدة بهذا الشكل ستعجل بزيادة حدة الانشقاق والتمزق الاجتماعي، و بالتالي زيادة التوترات السياسية والعسكرية الضاغطة.

إن التهديدات الجديدة للأمن القومي أصبحت معقدة بشكل غير عادي، و يدرك علماء البيئة أن تدهور العلاقة بين سكان العالم-4 بلايين نسمة- والنظم البيولوجية للقشرة الأرضية لا يمكن أن يستمر، لكن على الزعماء السياسيين أن يدركوا المغزى الاجتماعي لهذا الموقف.

ورغم كل ذلك فإن التهديدات غير العسكرية-مثل النوع الذي ذكرناه سالفا-مازالت بعيدة عن أن تنال الاهتمام الدولي الذي تستحقه، بينما تستمر النظم السياسية مندفعة حتى اليوم في التركيز على التهديد العسكري وحله، وهو التركيز الذي يستنزف الميزانيات الضخمة والجهود البشرية

المتقدمة، التي يجب أن تتصرف لمواجهة المخاطر الجديدة المهددة للأمن القومي.

ولذلك فإن معالجة قضية الأمن القومي الآن لا تتطلب التركيز المطلق على العمل العسكري وإعطاء الأولوية الأساسية للإنفاق العسكري، بل تحتم الإنفاق الأوسع على الإصلاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتلبية احتياجات الشعوب، خاصة الفقيرة والنامية، وإعادة ترتيب الأولويات، وتوزيع الدخول بشكل لا يضمن النمو فحسب، بل يضمن العدالة أيضا، وبمفهوم يؤمن بأن القوة العسكرية وحدها-مهما عظمت-لا تضمن الأمن القومي لشعب يعاني من التخلف والفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ولا يجد النظم التي تلبي متطلباته الأساسية.

وإذا عدنا إلى الواقع العربي الذي تنطبق عليه اكثر من غيره تلك التهديدات والمخاطر الجديدة لمفهوم الأمن القومي فإننا نقول: بداية إن العرب-رغم كل ما بينهم من عوامل اتفاق وتوحيد اكثر مما بينهم من عوامل اختلاف وتفريق-ما زالوا قاصرين عن تحديد مفهوم موحد لنظرية أمن قومي عربية محددة، وهذا التصور راجع إلى عوامل داخلية كامنة في العرب انفسهم باختلاف نظم حكمهم وسياساتهم المتضاربة وأهوائهم المتناقضة، والى عوامل خارجية تلعب فيها القوى الدولية دورا أساسيا، لتشجيع التمزق العربي وبث الفرقة وإثارة المنازعات والخلافات، حتى تتمكن تلك القوى من تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية بشكل خاص في المنطقة العربية.

ورغم القصور العربي عن الاتفاق على مفهوم موحد للأمن القومي، فإنه يمكن القول إن المفهوم العام هو كالآتي:

يهدف الأمن الوطني للدولة إلى تأمينها من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار. فإذا ما تشابكت مصالح عدة دول، أو تماثلت الأخطار التي تحيط بأمة وتشابهت آمالها، فإن اهتمامها ينصب عندئذ على تنسيق ركائز تأمينها من الداخل، ودفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج، في صيغة أمن قومي تسهم فيه تلك الدول أو الشعوب فرادى لتحظى جميعا بالاستقرار والتقدم والازدهار. [66]

ولو حاولنا تطبيق هذا المفهوم البسيط لنظرية الأمن القومي على سياسات الدول العربية المنتشرة من حول البحر الأحمر وعلى مشارف القرن الافريقي، لوجدنا أن المحصلة النهائية ضعيفة وتكاد عمليا تقترب من نقطة الصفر، خلال سنواتنا المعاصرة، وإن كانت سنوات القرن السادس عشر قد شهدت نتائج افضل، تبلورت خلالها «نظرية أمن ما» لمياه البحر الأحمر و بحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي بشكل عام. ذلك أن التوسع الاستعماري الأوروبي الذي صاحب عصر «الكشوف الجغرافية الحديثة» في بدايات القرن السادس عشر الميلادي، قد فتح الطريق البحري أمام البرتغاليين، الذين اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح، ومن خلال اجتيازه استطاعوا-وهم القادمون من الغرب عبر الأطلنطي-أن يصلوا إلى المحيط الهندي وبحر العرب ومداخل الخليج العربي والبحر الأحمر ذاته.

وساعتها أحس العرب أن الخطر الخارجي بات يهدد تحكمهم في طريق التجارة الرئيسي بين الشرق والغرب، والذي يمر عبر أراضيهم ومياههم، خاصة عبر البحر الأحمر إذ أن أحد الأهداف الرئيسية للكشوف والتوسعات البرتغالية كان تحويل التجارة العالمية عن هذا الطريق الذي تتحكم فيه الشعوب العربية والإسلامية، وتثرى من ورائه وبالتالي تدعم مركزها الدولي.

ولقد حاول العثمانيون، الذين كانوا قد اجتاحوا المنطقة العربية في القرن السادس عشر أيضا، أن يتصدوا للتوسع البرتغالي الهادف إلى تحويل طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح، عندما طالبوا بمنع مرور سفن الأسطول البرتغالي وغيره من الأساطيل غير المسلمة في مياه البحر الأحمر، لأنه يطل مباشرة على الأراضي الحجازية المقدسة عند المسلمين[67]

وفي هذا الإطار ظل الصراع على مداخل البحر الأحمر من القرن الافريقي جنوبا إلى السويس شمالا قائما بين قوتين أساسيتين، هما القوة الاستعمارية الأوروبية الجديدة بزعامة البرتغال، والقوة الإسلامية بزعامة العثمانيين. إلا أن الصراع ازدادت حدته فيما بعد نتيجة لدخول عناصر أخرى فيه، أهمها بالطبع دخول الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية اللتين تسابقتا بضراوة على السيطرة على طريق التجارة العالمية ونقاط التحكم فيه خاصة عبر البحر الأحمر الذي وصفه جوزيف تشمبرلين بأنه «وتر بريطانيا الحساس».

وبينما ظل وتر بريطانيا الحساس تحت الحماية البريطانية في مواجهة الأطماع الدولية الأخرى، غابت نظرية الأمن العربي بالطبع واختفت من الوجود، ذلك لأن معظم العرب كان واقعا إما تحت الاحتلال البريطاني أو الفرنسي في ظل سياسة تقسيم مناطق النفوذ.

ولكن نظرية الأمن القومي العربي انتعشت بقيام الثورة المصرية في عام 1952، التي جاءت للمنطقة بصحوة جديدة في الأفكار والعقائد، و بالتالي في السياسات والمواجهات، الأمر الذي أشعل الروح القومية العربية من ناحية، كما أشعل الروح العدائية الأوروبية والأمريكية من ناحية أخرى.

وهنا يجدر التوقف عند محاولتين لإحياء نظرية الأمن العربي، ووضع استراتيجية دفاعية عن البحر الأحمر خاصة عند مداخله الجنوبية المنفتحة على مياه المحيط الهندي والقرن الافريقي.

5- المحاولة الأولى ميثاق جدة:

كما قلنا، جاءت الثورة المصرية بفكرة إحياء القومية العربية، و بث روح التضامن العربي في مواجهة تلك المخاطر والمطامع الأجنبية المتكالبة بصراع العنف على الأمة العربية بأقطارها المشتتة، والواقعة حتى الخمسينات تحت الاحتلال.

وفي نطاق هذه الجهود المصرية حاولت القاهرة منذ عام 1955 التصدي بقوة للأحلاف الأجنبية التي كانت دول الاستعمار الأوروبي الأمريكي تحاول فرضها على الدول العربية، وذلك عن طريق المواجهة السلبية والإيجابية معا.

وتمثلت المواجهة السلبية في عدم الانضمام إلى هذه الأحلاف الأجنبية، ومقاطعتها بل شن حرب نفسية وسياسية ضدها، وصلت ذروتها إلى إسقاط حلف بغداد فيما بعد، بينما تمثلت المواجهة الإيجابية في دعوة القاهرة لتدعيم التضامن العربي-سواء داخل نطاق الجامعة العربية أو خارجه-عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو اكثر بينها و بين العواصم العربية الأخرى، لمواجهة الأطماع الأجنبية.

وكان من أبرز نتائج هذه الجهود: عقد مؤتمر 8 فبراير1955 بالقاهرة والذي حضرته كل من مصر وسوريا والأردن والسعودية واليمن، ثم الاتفاق

المصري السوري في 3 مارس من نفس العام بدمشق والذي انضمت إليه السعودية بعد يومين فقط، ليؤكد ضرورة إنشاء قيادة مشتركة وعدم الانضمام لأية أحلاف أجنبية أو عقد اتفاقيات عسكرية دولية، ثم الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية في 27 اكتوبر1955 للدفاع المشترك بينهما ضد أي عدوان خارجي.

ولقد جاء توقيع ميثاق جدة في 21 إبريل 1956 كمعاهدة دفاع عربي مشترك بمثابة تتويج لهذه التحالفات الثنائية أو الثلاثية. إلا أن ميثاق جدة تميز بعدة أشياء منها:

1- إن الدول الثلاث الموقعة عليه وهي مصر والسعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، تقع كلها على سواحل البحر الأحمر وتتحكم بشكل ما في مداخله الشمالية المطلة على خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، وفي مداخله الجنوبية المطلة على المحيط الهندي عبر مضايق باب المندب.

2- إن الزعماء الثلاثة الموقعين عليه: جمال عبد الناصر والملك سعود والإمام أحمد قد اتفقوا في مناقشاتهم وقراراتهم لأول مرة على نص محدد يعكس الرغبة في إقامة «نظام أمن مشترك» لتأمين سلامة واستقلال بلادهم سواء في البحر أو الأرض، باعتبار أن الدول الثلاث تطل على مياه البحر الأحمر.

3- إن الدول الثلاث التزمت في مواجهة أي تهديد لأراضيها أو مياهها أو التعرض لمنازعات دولية، أولا «بالطرق السلمية» كما جاء في المادة الأولى من الميثاق، ثم بالطرق العسكرية ثانيا، كما نصت المادتان الثانية والثالثة.

وإذا كان ميثاق جدة قد جسد لأول مرة بهذا الشكل اتفاقية عربية تعكس «موقفا استراتيجيا محددا» لثلاث دول تطل على مياه البحر الأحمر، وتتعهد بحماية أمنه، فإن الميثاق بما حمله من إمكانيات التضامن العربي، سرعان ما انهار وضاع في زحام الأحداث العربية والدولية التي وضعت الدول الثلاث المتعاقدة في موضوع التعارض والتناقض، بل وصل الأمر فيما بعد إلى حد «الحرب» كما رأينا في حرب اليمن التي شهدت تورط الأطراف المتعاقدة الثلاثة طبقا لميثاق جدة في هذه الحرب بعضها ضد بعض، وليس اتفاقها-كما نص الميثاق-لمواجهة الأخطار الخارجية والتهديدات الأجنبية، كقوة موحدة خاضعة لاتفاقية دفاع مشترك.

6- المحاولة الثانية مؤتمر تعز:

وبفشل ميثاق جدة وتحطيمه على صخور اليمن الوعرة، خلال التورط الثلاثي لمصر والسعودية والأطراف اليمنية المتصارعة، تفتتت الجهود والمحاولات العربية للاتفاق على استراتيجية موحدة لحماية البحر الأحمر بمداخله الجنوبية والشمالية.

إلا أن حرب اليمن-التي انتهت عمليا ببدء الاستعداد لحرب 1967- قد خلفت نتائج هامة وخطيرة مثلما خلفت مرارات قاسية.

فما كاد الجيش المصري يخرج من عملية اليمن بعد سنوات طويلة من الإنهاك والاستنزاف حتى سقط في مصيدة حرب 1967، التي تكالبت الدول الأوروبية وأمريكا مع إسرائيل لإعدادها للقضاء على المد العربي الواسع الذي قادته الثورة المصرية.

غير أن الفترة التي أعقبت هزيمة 1967 مهدت الطريق من جديد لكي يفتح العرب عيونهم بشكل جاد على حقيقة المخاطر الأجنبية التي تحيط بهم، وعلى حقيقة المطامع التي تتركز أساسا حول خطة الغرب الأوروبي الأمريكي لضمان شيئين رئيسيين هما:

1- تدعيم إسرائيل-القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط-بكل وسائل التدعيم الاقتصادية والعسكرية والسياسية والنفسية، لتظل الهراوة الغليظة الملهبة لظهور العرب، وعامل التوتر الأساسي الذي يستنزف قواهم بعيدا عن كل مشاريع الوحدة أو التنمية والتقدم.

2- بقاء وضمان تدفق البترول من حقوله العربية الغنية إلى أسواق استهلاكه في الدول الصناعية: أوروبا والأطراف واليابان.

ومن الواضح أن هناك ارتباطا أساسيا بين الهدفين الغربيين، بين بقاء أساسا القوية الباطشة كرجل شرطة غربي، وبين ضمان تدفق البترول العربي إلى محتكريه. ولقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص استراتيجيتها في التعامل مع العرب من جهة، ومع أساسا من جهة أخرى، على أساس هذا الترابط الجذري الواضح.

وخلال العقد الحرج 67-1977، برزت عدة، عوامل ومتغيرات جديدة على الساحة العربية والدولية أعادت للأذهان فكرة الاستراتيجية العربية الموحدة، في ظل نظرية الأمن القومي، لحماية مياه البحر الأجنبية بمداخله

من القرن الافريقي جنوبا إلى السويس شمالا. واهم هذه المتغيرات كانت:

أولا- على المستوى الدولي:

اشتداد الصراع الدولي خاصة بين القوتين العظميين-أمريكا والاتحاد السوفيتي-على السيطرة على أهم نقاط التحكم الاستراتيجي وطرق المرور والعبور الدولية، فيما يشبه إعادة توزيع مناطق النفوذ بينهما واقتسام الخريطة الدولية من جديد.

ولقد اقترب هذا الصراع كثيرا خلال ذلك العقد من مواقع الخطر العربية. اقترب من البحر الأجنبية ومن القرن الافريقي ومن بحر العرب والمحيط الهندي، أي من مواقع إنتاج البترول العربية الأساسية.

وفي هذا الإطار عمدت القوتان العظميان إلى تدعيم وجودهما العسكري والمباشر في نقاط الصراع المقتربة من حقول البترول والمطلة على طرق مروره، سواء لحمايتها من جانب، أو لتهديدها من الجانب الآخر. ووجدنا الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تدعم قواعدها العسكرية في المحيط الهندي في كل من دييجو جارسيا ومالديف وموريشيوس بالإضافة إلى قواعدها في أثيوبيا-التي كانت مازالت إمبراطورية-جنوبا وإسرائيل شمالا وإيران شرقا قبل أن تقوم فيها الثورة، بالإضافة إلى توثيق علاقاتها بالدول العربية المرتبطة سياسيا بها، ومقابل ذلك كان الاتحاد السوفيتي يدعم أيضا وجوده في مصر شمالا-خاصة في الفترة من 68- 1971- وفي كل من عدن والصومال وموزمبيق جنوبا.

ثانيا- على المستوى الإقليمي:

شهدت المنطقة-في ظل الصراع الدولي المحتدم-عدة متغيرات إقليمية هامة، أبرزها حدثت في الجنوب عند مداخل البحر الأحمر وفوق القرن الافريقي. إذ وقع الانقلاب العسكري في أثيوبيا في عام 1974 وأطاح بالنظام الإمبراطوري الإقطاعي، وتدفق السوفيت والكوبيون عليه لحمايته وتوطيده، واشتعلت حرب الاوجادين خلال عامي 77- 1978، وارتفعت حدة الحرب الارترية خلال السبعينات، وهما الحربان اللتان شدتا إليهما أطرافا عربية تورطت فيهما بشكل مباشر أو غير مباشر.

فقد وقفت معظم الدول العربية مع الصومال والثورة الارترية في حربهما ضد أثيوبيا الاشتراكية، بينما وقفت دول عربية أخرى-خاصة اليمن الديموقراطية وليبيا-مع أثيوبيا الاشتراكية في ظل تفسير أيديولوجي ينادي بدعم المعسكر التقدمي.

ولقد أدى كل ذلك في نهاية الأمر إلى:

1- حدوث تغيير في موازين القوى الإقليمية المطلة على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر وعلى مناطق إنتاج البترول وطرق مروره، وحدوث تغيير في موازين التحالفات الإقليمية الدولية.

2- تمركز القوات السوفيتية والكوبية عند اقرب نقطة استراتيجية-تطل على مناطق البترول وطرق مروره-وصلت إليها موسكو في تاريخها القديم والحديث، الأمر الذي أثار الفزع الحقيقي لأول مرة بشكل عملي عند الدول العربية المنتجة للبترول نتيجة إحساسها باقتراب ما سمي (بالخطر الأحمر على الذهب الأسود).

ثالثاً-على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي:

إذا كانت بداية ذلك العقد 67-1977 قد شهدت هزيمة العرب القاسية أمام إسرائيل، فقد شهد منتصفه تقريبا أول نصر يحفظ العرب ضد إسرائيل في عام 1973. وقد كان من ابرز عمليات حرب 1973 عملية إغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية.

وإذا كانت حرب 1967 قد أطلقت يد الاجتياح الإسرائيلي وأوصلتها عمليا إلى السباحة بحرية مطلقة في خليج العقبة والبحر الأحمر عبر باب المندب وصولا إلى المحيط الهندي، فإن إغلاق مضيق باب المندب في 1973 قد أوقف فكرة الاجتياح المطلق في أدمغة العسكريين الإسرائيليين، الأمر الذي فرض عليهم إعادة النظر في نظرياتهم السياسية والعسكرية، وكان من أهم ما تنبهوا إليه:

1- ضرورة توطيد علاقاتهم بأثيوبيا، للاستفادة إلى أقصى حد من التسهيلات الممنوحة لهم في جزر الساحل الارتري-خاصة أرخبيل دهلك-لمنع السيطرة المطلقة للعرب على المداخل الجنوبية للبحر إقليمية.

2- محاربة فكرة «البحر إقليمية بحيرة عربية» الأمر أقصى حد، و

بالتالي تجنيد القرى الدولية-خاصة الولايات المتحدة الأمريكية-لمقاومة إمكانية التوحد العربي للسيطرة على مياه البحر.

رابعاً - على المستوى العربي.

رغم وجود خلافات عربية عديدة بين الدول العربية بصفة عامة، والدول العربية المطلة على البحر الأحمر بصفة خاصة، مثل منازعات جمهوريتي اليمن على السواحل والجزر المتناثرة في مدخل البحر، فإن حالة من اليقظة العربية المفاجئة اجتاحت العرب فنبهتهم إلى ما يجري حولهم، خاصة الصراعات الدائرة للسيطرة على البحر الأحمر، ليس فقط لأسباب جيوبوليتكية معروفة، أو فقط لحماية البترول وتدفقه عبر ممراته الاستراتيجية، بل لظهور عنصر جديد، هو إمكانية استغلال الثروات الاقتصادية الهائلة الرابضة في أعماق مياه البحر الأحمر، وهي الثروات التي تأكد وجودها وإن لم يكشف عنها بعد.

ووسط هذا الخضم المزدحم بالصراعات والأطماع الدولية، اخذ السودان المبادرة للدعوة إلى مؤتمر يضم الدول العربية الواقعة على البحر الأحمر، وهو المؤتمر الذي انعقد في تعز باليمن الشمالية في 22 مارس 1977، وحضره رؤساء السودان والصومال واليمن الديموقراطية واليمن الشمالية فحسب، بينما تغيبت عنه أهم الدول العربية المطلة على البحر واعني مصر والسعودية، بالإضافة إلى الأردن، وهو الغياب الذي افقد المؤتمر أهميته المقصودة واضعف بالتالي نتائجه المتوقعة.

ولهذا السبب انتهى المؤتمر إلى مجرد بيان صحفي معمم سجل عقد «اجتماع تشاوري» بين الرؤساء الأربعة جعفر نميري (السودان) وسياد بري (الصومال) وسالم ربيع علي (الذي كان آنذاك رئيسا لليمن الديموقراطية) وإبراهيم الحمدي (الذي كان رئيسا لليمن الشمالية). وقال البيان: إن الرؤساء تشاوروا حول تنسيق جهود دولهم مع الدول العربية المقتدرة، في سبيل تطوير مواردها والرقي بشعوبها في إطار التعاون والتضامن العربي. وفي هذا الشأن اتفق على تحرك مشترك. كما تناول الرؤساء الوضع في حوض البحر الأحمر، واتفقوا على ضرورة أن يظل منطقة سلام ووئام، وأن تعمل الدول المطلة عليه على تحقيق هذا الهدف بالتشاور والتنسيق فيما

بينها. وتحقيقا لوعود فرنسا المتعلقة بإعطاء الساحل الصومالي «جيبوتي» استقلاله التام عن طريق الديموقراطية الحقة، يناشد الرؤساء الأربعة فرنسا بمنح جميع المواطنين في الساحل الصومالي حقهم الشرعي في ممارسة الاقتراع على أسس وطنية وديموقراطية، وليس على أسس قبلية، مما قد يؤدي إلى التناحر وتهديد الأمن والسلام في البلاد وتأزم الموقف في المنطقة. وأضاف البيان: وقد شدد الرؤساء على أهمية التضامن لمواجهة السياسة العدوانية لإسرائيل والقوى الصهيونية التي تدعمها. واتفق الرؤساء على أهمية استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه خير شعوب الدول المطلة عليه. وتقرر في هذا الشأن تشكيل لجنة فنية مشتركة لإجراء الاتصالات الضرورية اللازمة مع الدول المطلة على البحر الأحمر وإعداد الدراسات اللازمة، وأن تواصل الدول المشتركة في هذا اللقاء جهودها من أجل عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر. وبهذا البيان العام أجملت نتائج المحاولة الثانية لتحقيق استراتيجية عربية موحدة للبحر الأحمر ومداخله. ورغم أن الفارق الزمني بين ميثاق جدة في 1956 وبين مؤتمر تعز في 1977، قد عمر بالمتغيرات السياسية الجديدة، وامتلأ بكل مظاهر الصراعات الدولية حول هذه المنطقة الاستراتيجية، فإن السياسات العربية-صاحبة المصلحة الأولى-ظلت غائبة أو هاربة. ومن الملاحظ هنا أن الدول الأربع التي سارعت للمشاركة في مؤتمر تعز، هي دول تقع على البحر الأحمر من جهة وتطل على القرن الافريقي أو تقترب منه بشكل من الأشكال من جهة أخرى. ومن الواضح أيضا أن مشاركتها في هذا المؤتمر كانت تعكس انجذابها بقوة تجاه الصراع المترابط في القرن الافريقي والبحر الأحمر على السواء، الأمر الذي يؤكد حتمية الترابط بين المنطقتين وتأثر إحداهما بما يجري في الأخرى.

ولقد كان الدافع السوداني للدعوة لهذا المؤتمر هو الإحساس بالخطر الأثيوبي المتحرك تجاه الحدود السودانية، وفوقه الخطر السوفيتي الكوبي المتمركز في جارته الشرقية أثيوبيا ذاتها، وهو الخطر الذي يمثل بالنسبة للسودان تهديدا مباشرا. وكان الدافع لليمن الشمالية مشابها إلى حد كبير، خاصة في ضوء العلاقات الوطيدة التي تربطه بالسعودية. لقد أحست صنعاء أن التطويق السوفيتي، بعد نجاح الحكم الاشتراكي في أثيوبيا التي

تواجهها غربا عبر مضايق باب المندب وتوطيد أقدام النظام اليساري في شقيقتها عدن، يهدد بالامتداد شرقا إلى قلب الجزيرة العربية بما يعنيه ذلك من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي، وتغيرات استراتيجية أخرى على المستوى الدولي. وكان الدافع الصومالي يتحرك من منطلق الصراع التاريخي العميق الجذور مع أثيوبيا. وكان طبيعيا بعد أن تغيرت موازين التحالفات في القرن الافريقي بدعم السوفيت للثورة الأثيوبية، وخلافهم مع الصومال، أن يتجه الصوماليون نحو الغرب والعرب على السواء.

ومن هذا المنطلق كان الأمل الصومالي كبيرا في مؤتمر تعز ليضع استراتيجية عربية موحدة للبحر الأحمر والقرن الافريقي، يلعب فيها الصومال بحكم موقعه الجيوبوليتكي دورا أساسيا، يحقق مصالحه الوطنية بالدرجة الأولى، والمصالح القومية للعرب بالدرجة الثانية. أما دافع اليمن الديموقراطية فكان مختلفا بالطبع، إذ أن النظام الراديكالي الحاكم فيها يهمه بالدرجة الأولى تدعيم الاتجاه الآخر. واعني تدعيم انتشار العقيدة الاشتراكية في المنطقة كلها، خاصة وأنه يعتبر نفسه «بؤرة الاشتراكية» في طرف الجزيرة العربية، وكان طبيعيا أن يتحالف مع بؤرة الاشتراكية الأخرى في أثيوبيا المواجهة له غربا، بدعم من الحلفاء السوفيت والكوبيين. ورغم تلاقي أو تناقض المصالح والأهداف بين الدول الأربع المشتركة في مؤتمر تعز، فإن الخط المحوري الذي دارت حوله أهداف كل منها كان ذلك الصراع الإقليمي الذي يحكم الحركة السياسية في القرن الافريقي وحول سواحل البحر الأحمر، وارتباطه العضوي بالصراع المحتدم بين القوى العظمى، تلك القوى المحركة للصراعات المحلية والإقليمية والمجندة لها لخدمة مصالحها الدولية وأهدافها الاستراتيجية المتصارعة رغم سريان اتفاقات الوفاق الدولي بينها.

7- استقلال جيبوتي مأزق جديد:

لاحظنا أن بيان مؤتمر تعز أشار بصورة عابرة-لكنها موحية وذات مغزى- إلى وعود فرنسا بإعطاء الاستقلال لمستعمرتها في القرن الافريقي، جيبوتي، التي احتلتها منذ عام 1862 خلال عصور الصراع الدولي بينها وبين بريطانيا

على السيطرة على نقاط التحكم ومراكز الثقل الاستراتيجي الواقعة على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب.

ففي اقل من شهرين بعد انعقاد مؤتمر تعز، حصلت جيبوتي على استقلالها من فرنسا بعد استفتاء شعبي أجري في 8 مايو 1977، وصوت 98٪ من شعبها البالغ حوالي ربع مليون نسمة لصالح الاستقلال التام.

ولقد أنهى هذا الاستفتاء-إلى حد بعيد-جانبا من الصراع التقليدي المحلي بين الصومال وأثيوبيا اللتين كانت كل منهما تريد ضم جيبوتي إليها، وهو الصراع الذي ترسبت جذوره القبلية بين التيارين القوميين في البلاد:

تيار العفر و يضم قبيلتين هما «الاسايمرة» «والادو بامرة» ويشكلون 40٪ من السكان طبقا لآخر التقديرات الفرنسية. [68]

تيار العيسى و يضم هو الآخر 4 قبائل هي العيسى-الدرادو لاباك-الفارابورس. وهم يشكلون 60٪ من السكان ويرتبطون بشرياً وتاريخيا بالقبائل الصومالية.

فمنذ أن أعلنت فرنسا اتجاهها لتصفية مستعمرتها في جيبوتي اشتعل الصراع السياسي بين الصومال وأثيوبيا، كل منهما يدعي أحقيته المطلقة في جيبوتي. وهو صراع تاريخي قديم، إذ أن الصومال تعتبر أن جيبوتي وخليج تاجورا الذي تطل عليه جزء أساسي من الوطن الصومالي الكبير بأقاليمه الخمسة، وجيبوتي هي ذلك الإقليم الخامس الذي يجب أن يعود إلى الوطن الأم. والصومال يستند في ذلك إلى أسس حضارية ودينية وتاريخية وعرقية قومية أيضا. فالتاريخ يقول أن كل الساحل الصومالي-بما فيه جيبوتي واوجادين بالطبع-جزء أساسي من الامتداد الجغرافي الطبيعي للصومال، والقبائل التي تسكنه هي أيضا امتداد «عرقي» و بشرى للقبائل الصومالية القديمة، واللغة واللهجات متقاربة ومترابطة كذلك.

بينما الحبشة تصر من ناحيتها على أحقيتها في ضم جيبوتي زاعمة أنها امتداد جغرافي و بشري لها وأن الإمبراطورية تمارس نفوذها على هذا الساحل منذ اقدم العصور، خاصة منذ توسع الإمبراطورية وتمددها الجغرافي على يد الإمبراطور «منليك» 1881- 1913- مؤسس اثيوبيا الحديثة.

ولم يكن الصراع على جيبوتي صراعا محليا فحسب بين الصومال وأثيوبيا، بل كان كذلك صراعا دوليا بين القوتين العظميين الأساسيتين في

القرن التاسع عشر، واعني بريطانيا وفرنسا التي كان لها سبق استعمار جيبوتي والسيطرة على خليج تاجورا، من خلال مجموعة الاتفاقيات التي عقدتها مع سلاطين المنطقة وشيوخها في أعوام 1862، 1884، 1885، 1896، والتي كبلت بها هؤلاء الحكام وربطتهم بعجلة الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينافس الاستعمار البريطاني في السيطرة على مضايق باب المندب وعلى الساحل الشرقي لافريقيا.

ولقد عقدت الدولتان الاستعماريتان «اتفاقية تفاهم» بينهما في فبراير عام 1888 حددتا فيها مناطق نفوذ كل منهما في الساحل الصومالي وخليج تاجورا وجاء فيها ما يلي:

1- تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها «جزر موسى والباب» الواقعة في الخليج وعلى السكان والقبائل فيها.

2- تعترف الحكومة الفرنسية بالحماية البريطانية على الساحل الصومالي ابتداء من شرق خط الحدود الفاصل إلى بندر زياد وبالتالي على سكان وقبائل هذه المناطق.

3- تتعهد الدولتان بعدم التدخل في أي من المناطق الخاضعة لاحد الطرفين، كما تتعهدان بعدم ضم «هرر» إلى مناطق نفوذهما، وأن يظل طريق القوافل بين زيلع وهرر مفتوحا لاستعمال الدولتين.

وقد اكتسبت جيبوتي-التي تبلغ مساحتها 23 ألف كيلومتر مربع مقسمة إلى 5 محافظات هي: جيبوتي وتاجورا واوبوك وصبيح ودخيل، ويسكنها ربع مليون نسمة فحسب-أهميتها في الصراع الأثيوبي الصومالي والبريطاني الفرنسي، من مركزها الاستراتيجي المطل مباشرة على مضيق باب المندب، ومن ارتباطها بخط السكك الحديدية الممتد إلى أديس أبابا وعليه تنقل اثيوبيا 80٪ من تجارتها الواردة.

وفي ظل هذه الأهمية تصاعدت حدة الصراع بين اثيوبيا والصومال خاصة خلال عامي 76، 1977. كل منهما تحاول السيطرة على المستعمرة الفرنسية التي تسعى للاستقلال. وكل منهما تقول بأحقيتها التاريخية في ذلك، وكل منهما تريد تأمين حدودها اكثر واكثر والإطلال المباشر على باب المندب، وبالطبع لم يكن الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفيتي بعيدا عن ذلك.

إلا أن استفتاء مايو كرس الاستقلال التام عن كل من اثيوبيا والصومال، رغم أن البلاد لا تملك المقومات الأساسية لقيام دولة [69] تحتفظ بتوازنها بين عملاقين محليين-الصومال وأثيوبيا-أو بين عملاقين دوليين-الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وهكذا أصبحت جيبوتي في 27 يونيو 1977 الدولة رقم 22 في الجامعة العربية، ورقم 49 في منظمة الوحدة الافريقية، ورقم 148 في الأمم المتحدة.

ورغم تحقق الاستقلال لهذه الدولة الصغيرة ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، فإن الصراع المحلي والدولي مازال يفرض نفسه عليها ويلقي بثقله الشديد على كيانها الذي يرتفع فوقه علم الاستقلال.

ومما يساعد على استمرار عوامل التفجر والصراع صعوبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية داخل البلاد. فهي اقتصاديا بلاد ليست لها موارد قومية باستثناء دخل الميناء والمساعدات الأجنبية، وهي اجتماعيا مازالت ممزقة بين الصراعات القبلية للعيسى الذين يرتبطون بالصومال، والعفر الذين يرتبطون بأثيوبيا، وهي عسكريا ليست لها قوات مسلحة تدافع عنها وما زالت الحامية الفرنسية والأسطول الفرنسي هما المدافع والمحامي الأساسي.

وإذا ما وضعنا جيبوتي بمركزها الاستراتيجي هذا في إطار الصراعات المحلية والدولية على القرن الافريقي، أمكننا القول إن استمرار استقلالها بهذا الوضع أمر مشكوك فيه على المدى البعيد، وهناك في هذا الصدد ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يتمكن الصومال من ضمها إلى أراضيه في وقت تساعده الملابسات الدولية على تحقيق هذا الضم الذي يستند إلى أسس تاريخية.

الاحتمال الثاني: أن تتمكن اثيوبيا من غزوها والاستيلاء عليها خاصة أن بعض زعماء العفر اعتبروا نتيجة الاستقلال في صالح العيسى، أي في صالح الصومال.

الاحتمال الثالث: أن تتفق القوتان العظميان-الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي-وكل منهما له مصالحه واستراتيجياته في القرن الافريقي-على

بقاء هذه الدولة في ظل وضع خاص، وبالتالي على كبح جماح أطراف الصراع المحلية المطالبة بجيبوتي.

وإذا ما اتفقت الأطراف الدولية والمحلية على ذلك فإن جيبوتي قد تصبح سنغافورة أو هونج كونج جديدة.

وفي جميع الأحوال فإن استقلال جيبوتي قد شكل مأزقا جديدا للعرب المنادين بعروبة البحر الأحمر و بتأمين باب المندب:

إذ اصبح عليهم تقديم العون المالي والاقتصادي المباشر لهذه الدولة حتى تحتفظ بكيانها واستقلالها، وحتى لا تسقط-بفعل الفقر والتغيرات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية-في أيدي الأثيوبيين المنادين في ظل النظام الحاكم الآن بإحداث تغييرات ثورية واجتماعية اشتراكية في القرن الافريقي كله.

وأصبح عليهم أن يحسبوا حسابها في حزام الأمن العربي، كحلقة مكملة لحلقات هذا الحزام، وبالتالي عليهم أن يقدموا لها المساعدة العسكرية اللازمة لتأمين استقلالها، بدلا من استمرار جيش الاحتلال الفرنسي تحت غطاء الاستقلال، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث حتى الآن.

5 صراع المستقبل حولنا من الحرب المحدودة إلى الحرب الشاملة

١ - الردع السوفيتي يخرج للبحار:

قبل أن نختتم هذا البحث يجدر التعرض للمواقف الأساسية للقوتين العظميين تجاه مفهوم الأمن القومي ونظرية حزام الأمن العربي في البحر الأحمر إلى القرن الافريقي، وبالتالي حركة كل منهما المحسوبة من حولنا.

لقد ناضل الاتحاد السوفيتي طويلا لكي يخرج من حصار المياه الباردة والمحيطات المتجمدة، ولكي يصل إلى البحار الدافئة عبر مضيق البسفور والدردنيل إلى البحر الأبيض المتوسط، فالبحر الأحمر وصولا إلى المحيط الهندي. ولقد استدعى ذلك تغييرا أساسيا في المفاهيم السياسية والاستراتيجية السوفيتية، وذلك نتيجة للتجارب التي خاضها السوفيت مع الدول الصديقة (مثلما كان الوضع مع مصر والصومال قبل القطيعة معهما، ومع ليبيا وأثيوبيا واليمن الديموقراطية في الوقت الراهن) ومع الدول المنافسة خاصة الولايات المتحدة

الأمريكية التي كان لأساطيلها القوية حرية الملاحة المنفردة والسيطرة المطلقة- حتى سنوات قليلة-في هذه المياه الدافئة.

ولأن الاتحاد السوفيتي دولة عظمى تدخل في منافسة حادة مع دولة عظمى أخرى-هي أمريكا-فقد أصبح عليها عبء استمرار المنافسة والمشاركة بل المواجهة المحسوبة إذا لزم الأمر. وهذا الوضع فرض عليها تحركا سياسيا وعسكريا واسع النشاط في الشرق الأوسط وافريقيا وجنوب شرق آسيا، للوقوف في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية الغربية.

ومن هذا المنطلق، وبهذا المفهوم، أصبح الاتحاد السوفيتي-الدولة العظمى- يقيس الأحداث في العالم بمقاييس تخدم مصالحه الكونية واستراتيجياته الواسعة. ولذلك عندما فقد مواقعه في مصر شمالا والصومال جنوبا، وارتفعت الدعوة القائلة بأن البحر الأحمر بحيرة عربية، وضرورة امتداد حزام الأمن القومي العربي من هذا البحر إلى القرن الافريقي، سارع الاتحاد السوفيتي إلى اتخاذ موقفين أساسيين:

1- صعد من تدعيم مواقعه الجديدة والقابضة من الغرب والشرق على محور الارتكاز بين البحر والقرن عبر باب المندب، أي في اثيوبيا واليمن الديموقراطية.

2- أعلن أن الدعوة «لتعريب البحر الأحمر» مقصود بها خدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية الأوروبية. وفي هذا الصدد قالت صحيفة «الازفستيا» السوفيتية الرسمية: «إن الضجة التي تصاعدت حول تهديد أمن البحر الأحمر، والتي توصف بأنها منافسة بين القوتين العظميين، إنما تحمل دوافع معادية لبعض دول القرن الافريقي، كما أن بعض النظم الحاكمة تستخدم تعبير «البحر الأحمر بحيرة عربية»، الأمر الذي يعكس روح تعصب وطني، وإن التصميم على هذا التعبير قصد به اللعب على وتر المشاعر القومية، لتأليب البلاد العربية ضد اثيوبيا، كما أن الأمن في منطقة البحر الأحمر لا يتحقق إلا من خلال تحويل كل المحيط الهندي إلى منطقة يحمي سلامتها وأمنها مجهود مشترك للقوى التقدمية المعادية للامبريالية»

ولا شك أن رأي أزفستيا هذا-وهو رأي الكرملين الرسمي-يعكس حقيقة الموقف الصريح للاستراتيجية السوفيتية، التي تعمل من أجل تثبيت حرية أساطيلها في العمل في مياه البحرين الأبيض والأحمر، ثم المحيط الهندي

وصولا إلى جنوب شرقي آسيا من طريق أقصر وأسرع، مستخدمة نقاط ارتكاز ومرافئ تموين صديقة سواء في ليبيا على البحر المتوسط بديلا عن مصر، أو في الساحل الارتري الذي تحتله اثيوبيا وفي عدن وجزيرة سقطرى اليمنية بديلا عن بربرة الصومالية، ثم في موزمبيق جنوبا.

وقد انتقل الوجود البحري السوفيتي بذلك من مرحلة العزلة على الشواطئ الباردة للاتحاد السوفيتي إلى مرحلة القوة البحرية العالمية التي تشكل عامل «ردع» أساسي في الاستراتيجيات الدولية، ليتوازي مع الردع البحري الأمريكي.

ويبرز البحر الأحمر -ومداخله الجنوبية خاصة-في الاستراتيجية السوفيتية كأقصر طريق بين البحر الأسود والمحيط الهندي الذي يحظى بأهمية خاصة تفوق أهمية المناطق الحيوية الأخرى في العالم. وترجع أهمية المحيط الهندي بالنسبة للاستراتيجية السوفيتية للأمور التالية: [70]

1- تتحكم مياه هذا المحيط في مجموعة من أهم الممرات المائية في العالم، تربط بين قواعد الارتكاز السوفيتية على المحيط الهادي-مثل فلاديفوستك-وعلى البحر الأسود، مثل سفاستبول.

2- تتيح للاتحاد السوفيتي مضايقة وتقويض القوة الاستراتيجية للغرب، وخاصة بالنسبة لمصالحه البترولية.

3- تأمين سلامة اليابس السوفيتي أمام خطر التهديد النووي المتمركز فوق سطح المحيط الهندي وفي أعماقه، وذلك بعد أن أدخلت الولايات المتحدة منذ منتصف الستينات نظام التسليح البحري النووي الذي يقوم على الصواريخ البعيدة المدى ذات الرؤوس النووية مثل صواريخ «بولاريس».

4- حماية خطوط الملاحة السوفيتية في هذه المياه من ناحية وتهديد الملاحة الغربية من ناحية أخرى.

5- الحد من النفوذ الأمريكي-المطلق-في المحيط الهندي والتقليل من فاعلية الأسطول الأمريكي خلال الأزمات الطارئة في المنطقة.

وفي ضوء هذه الأسباب التي أدت لتركيز الاستراتيجية السوفيتية على التواجد البحري الواسع النطاق، استطاع السوفيت أن ينتقلوا من مرحلة علاقات الصداقة النظرية والايديولوجية مع بعض الدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى مرحلة الوجود الفعلي القائم في مراكز

استراتيجية للتحكم في الممرات والمعابر وقرب مناطق البترول الأساسية، سواء كان هذا الوجود مجسدا في العمل مباشرة من بعض الموانى والجزر، مثل الوضع القائم بالنسبة لميناء عدن وجزيرة سُوقُطرى وقاعدة «التواهي» في اليمن الديموقراطية، ومثل عصب ومصوع على الساحل الارتري الذي تحتله اثيوبيا وفي أرخبيل جزر دهلك قرب باب المندب، أو العمل من خلال ضمان حرية الحركة لأساطيله المتزايدة في مياه البحرين الأبيض والأحمر وكذلك في المحيط الهندي، مع السعي إلى ضمان هذه الحركة وانسيابها عبر أهم المعابر المائية مثل مضايق البسفور والدردنيل التركية التي تربط البحر الأسود بالبحر الأبيض، وقناة السويس التي تربط البحرين الأبيض والأحمر، و باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ثم مضيق ملقا في الشرق الآسيوي، ومضيق موزمبيق في الشرق الافريقي.

2- الإرث الاستعماري والرهان الأمريكي:

منذ بداية الكشوف البرتغالية، وانتشار المد الاستعماري الأوروبي-خاصة البريطاني والفرنسي-في افريقيا وآسيا بتركيز شديد على الشرق الأوسط، والمياه الواقعة بين هذه المناطق خاضعة للسيطرة المطلقة للنفوذ الأوروبي الغربي، يستوي في ذلك مياه البحرين الأبيض والأحمر ومياه المحيط الهندي، باعتبارها المياه التي على سطحها كانت تسبح أساطيل التجارة القديمة بين الشرق والغرب.

ومنذ انحسار المد الاستعماري التقليدي وانسحابه البحري من هذه المياه في السنوات الأخيرة، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شغل الفراغ والاستيلاء على «الإرث الاستعماري» باعتبارها القوة العظمى الأولى في العالم التي تمتلك أساطيل بحرية قوية تجوب المياه من اليابان شرقا إلى أمريكا اللاتينية غربا مزودة بحاملات الطائرات العملاقة والغواصات الحديثة المحملة بالأسلحة النووية الفتاكة.

ولقد وضعت الاستراتيجية الأمريكية أمامها عدة أهداف وهي تدفع بأساطيلها الضخمة للسيطرة على مياه البحار والمحيطات، خاصة الأسطول السادس في البحر الأبيض، والسابع في المحيط الهادي والخامس حديث الإنشاء في المحيط الهندي، وأهم هذه الأهداف هي.

1- فرض الحصار البحري-لدعم الحصار البري-على الاتحاد السوفيتي-القوة العظمى المقابلة-عن طريق السيطرة البحرية على كل المعابر والمضايق والمنافذ الاستراتيجية، من مضايق الدردنيل شرقا إلى مضيق جبل طارق غربا، ومن قناة السويس شمالا إلى باب المندب جنوبا، ومن مضيق هرمز-عنق الخليج العربي-وقناة موزمبيق غربا إلى مضيق ملقا شرقا.

2- تأمين حقول البترول الضخمة في الجزيرة والخليج العربي وإيران، وحماية طرق تدفق البترول منها إلى الغرب الأوروبي الأمريكي والشرق الأقصى الياباني الحليف، وعلى رأسها طريق البحر الأحمر فالأبيض، وهو أقصر الطرق وأسرعها وأرخصها، ومن هنا كانت الأهمية الاستراتيجية التي أولتها أمريكا لحماية هذا الطريق بواسطة التحكم في نقط اختناقه ومضايقه، وإطلاق حرية أساطيلها لحماية ممراته والسيطرة على مياهه.

3- دعم النظم السياسية المرتبطة بالغرب الأمريكي الأوروبي، من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية أيضا، حتى تكون هذه النظم ذات نفعين أساسيين، أولهما حماية المصالح والاستثمارات الغربية في المنطقة، وثانيهما الوقوف في وجه التقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي تهدد المصالح الأمريكية.

ولكن أمريكا خسرت ثلاثة أو أربعة مواقع استراتيجية حول حقول البترول مثل: إيران وأثيوبيا، فضلا عن انتقال كل من اليمن الديموقراطي وأفغانستان [أفغانستان لم تكن تابعة للنفوذ الغربي، بل كانت محايدة] إلى التحالف المباشر مع الكتلة الاشتراكية.

4- المحافظة على القاعدة الأمريكية المتقدمة، واعني إسرائيل. فقد احتلت خطة حماية إسرائيل ودعمها مكانا بارزا في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الطويل المدى، ليس باعتبارها دولة تابعة للنفوذ الأمريكي المباشر فحسب، لكن باعتبارها «هراوة» التأديب في الشرق الأوسط، ومصدر استنزاف الجهد العربي لصرفه عن التقدم والتطور العصري والتنمية والاستقرار.

ومن هذا المنطلق وقعت أمريكا وإسرائيل في سبتمبر 1981 ما يسمى باتفاق التحالف الاستراتيجي بين الدولتين، الذي وضع إسرائيل، ليس في مرتبة الحليف السياسي والعسكري الأول فحسب، بل أطلق يدها المسلحة

بالأسلحة الأمريكية المتقدمة، في المنطقة بحجة الاشتراك في مواجهة زحف النفوذ السوفيتي، بعد أن أعادت واشنطن في ظل إدارة الرئيس ريجان ترتيب أولوياتها، فوضعت أولوية المواجهة مع السوفيت في المقدمة على حساب كل المشاكل الأخرى، وأبرزها بالطبع الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم أثار هذا التحالف الاستراتيجي نقد الدول العربية على اختلاف اتجاهاتها.

وأمام كل هذه الأسباب الاستراتيجية، اندفعت أمريكا إلى تدعيم نفوذها ووجودها المباشر من خلال طريقين:

الأول:

تدعيم إسرائيل والنظم العربية والافريقية المرتبطة بها، تدعيما اقتصاديا وسياسيا وعسكريا يتيح لها الاستمرار-ربما إلى حين-ولكنه لا يضمن لها الاستقرار إلى الأبد.

الثاني:

بناء وإبقاء قوة بحرية ضخمة في مياه البحرين الأبيض والأحمر، وفي مياه الخليج العربي والمحيط الهندي. بالإضافة إلى تأمين التسهيلات البحرية والجوية في أراضي ومياه الدول الصديقة، وأهم هذه المراكز اليوم هي قاعدة دييجوجارسيا في المحيط الهندي، وفي مقابل فقدها لقاعدة كاجنيو للاتصالات، وقاعدة مصوع بعد سقوط هيلاسي لاسي في اثيوبيا عام 1974 والقواعد العسكرية الهامة في إيران بعد ثورة 1979، حصلت على تسهيلات عسكرية في كل من مصر والصومال وكينيا، وإزاء ذلك كله كان طبيعيا أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأييد فكرة البحر الأحمر بحيرة عربية، إلى حد محدود، يسمح بمطاردة النفوذ السوفيتي من ناحية، لكنه يسمح في نفس الوقت بحرية التواجد الأمريكي من ناحية أخرى.

ولقد استندت أمريكا في ذلك إلى أن معظم الدول العربية الواقعة على ساحل البحر الأحمر-ناهيك عن إسرائيل-هي دول صديقة لها بدرجات متفاوتة، ومعادية-بدرجات متفاوتة أيضا-للاتحاد السوفيتي.

ولكي تضمن أمريكا حفظ مصالحها في المنطقة بطريقة عملية، خطت خطوة أخرى اكثر تحديدا، بإنشاء «قوة تدخل استراتيجية» جديدة قوامها الأولى كما أعلن المسئولون الأمريكيون 110 آلاف جندي، مزودة بأحدث

الأسلحة، قادرة على الانتقال السريع إلى منطقة الخليج العربي بالذات، ومستعدة للعمل مباشرة فور نزولها لاحتلال منابع البترول في «حالة تعرض هذه المنابع لأي تهديد» كما أعلنت واشنطن. وكذلك لحماية طرق تدفقه، خاصة عبر مضيق هرمز الفاصل بين الساحل العماني والساحل الإيراني، والذي من خلاله تمر 8 آلاف ناقلة بترول سنويا حاملة معظم إنتاج الشرق الأوسط تقريبا من البترول الذي يمثل ثلث الإنتاج العالمي كله.

والذي يزيد من إمكانية تنفيذ التدخل العسكري الأمريكي بهذه القوة الاستراتيجية الجديدة، لاحتلال منابع النفط العربية والإيرانية عدة عوامل منها:

1- تصاعد روح العداء الجماهيري السائدة في هذه المنطقة ضد السياسة الأمريكية، وفتور العلاقات إلى حد ما بين البلدان المالكة لحقول البترول وبين واشنطن خاصة منذ عام 1978 حتى الآن.

2- تصاعد مخاطر أزمة الطاقة داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة بشكل يدفع أصحاب القرار الأمريكي للتصرف عسكريا إذا ما تعرضت إمدادات البترول القادمة من الشرق الأوسط إلى أمريكا خاصة، والغرب الصناعي بشكل عام لأي خطر حقيقي، سواء كان هذا الخطر على شكل إيقاف كلي للضخ أو حتى على شكل خطر جزئي.

3- صعود الجنرال الأمريكي «برنار روجرز» صاحب فكرة تكوين القوة لاستراتيجية الجديدة-110 آلاف جندي-لتتدخل وتحتل مناطق البترول عند الضرورة، صعوده إلى قيادة قوات حلف الأطلنطي، خلفا للجنرال الأمريكي المتقاعد الكسندر هيج، الذي تسلم بدوره في إدارة ريغان الجديدة وزارة الخارجية. هذا الصعود يعني بالضرورة تبني واشنطن للفكرة بشكل نهائي، وتكليف صاحبها بالتنفيذ عند الضرورة من نقطة ارتكاز وتعبئة قريبة من الشرق الأوسط، هي قواعد حلف الأطلنطي في أوروبا والقواعد والتسهيلات العسكرية في المنطقة نفسها و بالقرب منها.

وسواء كانت واشنطن جادة بالفعل في التدخل العسكري المباشر، أو إنها أثارت هذه الضجة حول العودة إلى سياسة التدخل، أو التورط في عمليات عسكرية خارج أراضيها، فإن هناك بلا جدال ثلاث حقائق واضحة هي:

أولا: أن «العقدة الفيتنامية» التي شكلت كابوسا جاثما على قلب السياسة الأمريكية، رغم مضي عدة سنوات على الانسحاب الأمريكي من الورطة الفيتنامية بدأت تخف حدتها سواء في الشارع الأمريكي أو داخل الإدارة الحكومية نفسها، ومن ثم لم يتوقف تطلع السياسة الأمريكية إلى إطلاق العنان لسباق التسلح النووي والتقليدي رغم معاهدتي سولت الأولى والثانية مع السوفيت.

ثانيا: إن مخططي الاستراتيجية الأمريكية يحسون منذ فضيحة ووترجيت التي أعقبت الانسحاب الأمريكي المهزوم من فيتنام أن ضربات داخلية متوالية توجه لهيبة الحكم في القوة العظمى الأولى في العالم، ثم جاءت أزمة الطاقة الخانقة خلال عامي 78, 1979 لتكمل سلسلة الضربات الموجعة.

وتحت تأثير هذا الشعور، اتجهت أنظار هؤلاء المخططين إلى تحقيق ضربات ناجحة مضادة في السياسة الخارجية تستعيد بها زمام المبادرة في العمل الدولي، في مواجهة التحرك السوفيتي الجريء في العالم، من فيتنام وكمبوديا شرقا إلى أنجولا غربا، ومن كوبا إلى منغوليا، وهو التحرك الذي حقق نجاحا سريعا ولافتا للانتباه ووضع الأمريكيين في موقف الدفاع لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وسحب من تحت أقدامهم البساط، ابتداء من ضربة أنجولا، إلى ضربة اثيوبيا، إلى ضربة أفغانستان، إلى سقوط إيران من الحلف الأمريكي. قفزا إلى إطلاق يد فيتنام-كوبا الآسيوية-في الهند الصينية، مثلما أطلقت يد كوبااللاتينية في افريقيا.

ثالثا: جاء الوفاق الأمريكي-الصيني بمثابة الدافع المشجع لأصحاب القرار الأمريكي على مواجهة الاستراتيجية الدولية للسوفيت بنوع من الجرأة. فقد استغلت أمريكا العداء الصيني الشديد للسوفيت، لتجر بكين إلى صفها نهائيا ولتضع رهانها على مستقبل التحالف الصيني الأمريكي في مواجهة السوفيت. ولا شك أن الصين تعرف أن مصالحها الأساسية تكمن الآن في حصار السوفيت، وتقليص نفوذهم خاصة في دول العالم الثالث بشكل عام، والشرق الأوسط والهند الصينية بشكل خاص، ولذلك كان ضغطها الحثيث على الساسة الأمريكيين لتشجيعهم على العمل بشجاعة اكثر وعنف أوضح ضد الاستراتيجية السوفيتية النشطة.

ولقد ساعدت هذه الحقائق الثلاث على تقوية روح العمل العسكري في البنتاجون-وزارة الدفاع الأمريكية-و بلورة أفكارها حول أسلوب مواجهة الاستراتيجية السوفيتية، التي تميزت بالنشاط وخفة الحركة وسرعة التلبية منذ بداية السبعينات.

ومن خلال حديث هام أدلى به هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي السابق خلال أغسطس 1979، ونشرته مجلة (يو-اس نيوز اند وورلد ريبورت) الوثيقة الصلة بالخارجية والبنتاجون الأمريكي، أعطى خطوطا واضحة ومحددة تساعد على إثبات الحقائق الثلاث السابق ذكرها، فقال:

إن الشعب الأمريكي بدأ يشفى من ذيول وآثار الحرب الفيتنامية، ودليل ذلك أن المواطنين الأمريكيين هم الذين يؤيدون المضي في تدعيم القوة العسكرية للبلاد أكثر من أي وقت مضى، إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس للقوة العسكرية حدود في مجال استخدامها، لمواجهة الأزمات الجديدة في العالم. وأضاف أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام قوتها العسكرية الآن للدفاع عن مصالحها الحيوية، إلا أننا نقوم الآن بتحديد مفهوم المصالح الحيوية بشكل أكثر تحديدا، ونحن نعتبر اليوم-خلافا لما كان يجري في الماضي-أن موافقة الشعوب والدول والمناطق التي ننوي التدخل فيها من الشروط الرئيسية للقيام بأي خطوة عسكرية.

وفي حديثه عن التدخل في الخليج العربي تحديدا، قال براون: إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن منطقة الخليج تشكل منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وقد قمنا بدعم المطالب المحلية لدول هذه المنطقة دون قيامنا بالتدخل في شئونها الداخلية حتى الآن. فمن الضروري جدا أن نستمر في مساعدة دول الخليج على حماية أمنها الذاتي.

ثم يمضي وزير الدفاع الأمريكي في إيضاح سياسة بلاده تجاه التدخل في الخليج العربي فيقول صراحة: الدرس الذي تعلمناه من حرب فيتنام-والذي لن نتجاهله-هو أننا لن نتجاهل أيضا مدى ترحيب شعوب المنطقة التي قد نتدخل فيها بالوجود العسكري الأمريكي.

وحول احتمال قيام الجيش الأمريكي باحتلال حقول النفط في الخليج العربي، قال: من الصعب اعتبار مثل هذه الخطوة شيئا أقل من «عمل عدواني»، المعتدي يعتبر دائما أنه يقوم بعدوانه لأنه ليس أمامه من طريق

إلا القيام به، ثم يبرر هذا العدوان بأنه دفاع عن النفس، لكن يجب على الولايات المتحدة أن تركز جهدها على «التعاون السياسي» مع تلك الدول.

وفي كل حال لدينا قوات خارج نطاق قوات حلف الأطلنطي نستطيع استخدامها للتدخل السريع في أي منطقة من العالم، وهي قوات تختلف عن الفرقة التي تقوم القوات الأمريكية بتجهيزها الآن للقيام بمثل هذه المهام (يقصد فرقة 110 آلاف جندي) وهذه الفرقة الجاهزة تضم قوات من الجيش والبحرية، إلا أننا بحاجة لبناء خطوط نقل هذه القوات بسرعة فائقة ولمسافات طويلة دون الاعتماد على اللجوء للاستعانة بقواعد أجنبية، وهذا الأمر يتطلب بناء أسطول جوي عسكري ضخم. إن منطقة الخليج بدأت تكتسب الاهتمام لدى الكثيرين هذه الأيام إلا أنها ليست المنطقة الوحيدة في العالم التي تحظى باهتمامنا، والتي يمكن أن تتدخل فيها هذه القوات الخاصة.[71]

هكذا إذن كان هارولد براون صريحا في توضيح أهداف أمريكا وقدرتها على التدخل العسكري المباشر لحماية استثمارات البترول وخطوط نقله.

3- سباق العمالقة في أقواس العنف:

على الجانب الآخر، لم يقف السوفيت مكتوفي الأيدي في ظل صراع القوى العظمى حول المنطقة ذات الثقل الجيوبوليتيكي.

فقد سلكوا هم أيضا نفس الطريق الأمريكي ليوازنوا قوتهم ووجودهم مع قوته ووجوده، فاندفعوا في تقوية أساطيلهم البحرية في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط إلى أقصى حد، وأضافوا إليها لأول مرة في تاريخهم البحري حاملات الطائرات التي لم تكن مرغوبة في العقيدة البحرية السوفيتية من قبل، ورغم توفر العلاقات المصرية السوفيتية فإن قناة السويس ما زالت تعتبر أقصر معبر مائي لتحركهم الهادئ بين المتوسط والهندي.

واندفعوا كذلك في تقوية تواجدهم العسكري المباشر في القواعد والموانى «الصديقة» التي حصلوا فيها على تسهيلات واسعة، مثل عدن وسقطرى والتواهي وعصب ومصوع ودهلك، خاصة بعد نجاحهم الواضح في استخدام الجسور الجوية الطويلة لنقل الأسلحة والجنود والأسلحة الثقيلة عبر أجواء بعيدة.

وهكذا تمكنت الاستراتيجية السوفيتية من تدعيم وجودها العسكري المباشر في البر والبحر والجو من حول الشرق الأوسط والقرن الافريقي، لمواجهة الوجود العسكري الأمريكي.

ولا شك في أن حقول البترول وطرق مروره تمثل عامل جذب أساسي-إلى جانب عوامل استراتيجية أخرى تدخل في حسابات المواجهة الأمريكية السوفيتية الشاملة-للتواجد السوفيتي الكثيف لعدة أسباب أهمها:

ما تردده المصادر الأمريكية من أن الاتحاد السوفيتي سيتحول خلال الثمانينات، من مصدر للبترول إلى مستورد، مع ما يحمله ذلك من احتمالات حدوث بلبلة وعدم استقرار اقتصادي واستراتيجي خطير في الأسواق الدولية، نتيجة تزايد تنافس القوتين العظميين على بترول الشرق الأوسط.

وقد جاء في تقرير نشرته جريدة «نيويورك تايمز» الأمريكية الواسعة الاطلاع والوثيقة الصلة بالمخابرات المركزية، في عددها الصادر يوم 30 يوليو 1979، إن إنتاج البترول السوفيتي في تناقص مستمر، وأنه بعد أن حقق رقما قياسيا قدره 73 ر11 مليون برميل يوميا خلال أبريل 1979، انخفض في شهر مايو التالي مباشرة إلى 53 ر11 مليون برميل. وقال التقرير-الذي لم تثبت صحته بشكل حاسم-إن حقول بترول سيبريا الغربية التي تمد الاتحاد السوفيتي عادة بنصف احتياجاته سيبدأ إنتاجها في التناقص ابتداء من عام 1980 ليصل إلى أقل معدل له في عام 1980. ومضت الصحيفة تقول-مستندة إلى آراء الخبراء الاستراتيجيين-إن دخول السوفيت كمشترين للبترول في الأسواق الدولية، سيفرض ضغوطا شديدة على هذه الأسواق الأمر الذي يعني مزيدا من ارتفاع الأسعار الجنوني. ويرى هؤلاء الخبراء أن التنافس الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط سيزداد خطورة، وستصعد القوتان العظميان وجودهما ودعمهما العسكري لدول المنطقة، بينما سيتقلص النفوذ السوفيتي عن دول أوروبا الاشتراكية «الشرقية» بسبب تضاؤل قدرة موسكو على تزويد هذه الدول باحتياجاتها البترولية كما كان الوضع خلال ربع القرن الماضي.

غير أن هناك ما يدعو إلى الشك في صحة هذا التقدير الأمريكي لإمكانات الاتحاد السوفيتي البترولية، ليس فقط بسبب التكذيب السوفيتي له، بل أيضا بسبب ما أعلنته أخيرا مصادر غربية من اكتشاف كميات

هائلة من البترول في سيبريا. وعلى أية حال فإن الواقع الثابت هو أن القوتين العظميين-الاتحاد السوفيتي وأمريكا-تعملان بجهد ضخم لتدعيم وجودهما العسكري وتثبيت نفوذهما السياسي والايديولوجي في المناطق الممتدة من غرب افريقيا إلى شرق آسيا، بتركيز خاص حول نقاط الاقتراب من حقول النفط العربية الإيرانية، وطرق نقله إلى الأسواق العالمية المستهلكة، خاصة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ورغم الوفاق بين القوتين العظميين المدعوم عمليا باتفاقيتي سولت الأولى والثانية، فإن صراعهما على مناطق النفوذ مازال على أشده، خاصة في مناطق إنتاج الطاقة والمواد الخام ذات الوزن الاستراتيجي، تحت شعارات متوافقة متناقضة معا. الأمريكيون يقولون إنهم-بهذا الوجود الثقيل-يحاصرون التسلل السوفيتي إلى العالم النامي.

والسوفيت يردون بأنهم-بالوجود الثقيل أيضا-يوقفون الغطرسة الإمبريالية و يقلمون أظافرها الحادة التي تنهش الشعوب الفقيرة وتسلب ثرواتها.

وفي ظل ذلك فإن تصاعد هذه المواجهة يهدد بحدوث صدام سوفيتي أمريكي واسع النطاق في المستقبل، ينقل مركز الصراعات الدولية بعيدا عن القارة الأوروبية-التي كانت تحتل هذا المركز منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية-إلى القارتين الآسيوية والافريقية وما بينهما من بحار ومحيطات، لتشهدا خلال العقدين الباقيين على نهاية القرن العشرين، ذروة الصراع السوفيتي الأمريكي، سواء ظل صراعا مخططا ومحسوبا بدقة متناهية، تتخلله حروب صغيرة محدودة، أو تفجر في شكل حرب شاملة مدمرة للجميع، تكون شعوبنا الصغيرة وقودها لحي.

وهكذا نرى أن الربع الأخير من القرن العشرين يشهد مرحلة اتساع أقواس العنف «وأهلة» التوتر لتربط ما بين غرب افريقيا وشرق آسيا، من خلال تصاعد احتمالات المواجهة الساخنة أو الصدام المحسوب بين القوتين العظميين المتصارعتين بعنف، على حماية مصالحهما الاستراتيجية في المقام الأول.

وبالطبع تأتي حقول البترول وخطوط الملاحة ونقاط التحكم وممرات العبور الخانقة في مقدمة هذه المصالح الاستراتيجية الهامة.

4- عودة التحالفات والرهان الخاطئ:

وإذا كان الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر قد تبنى خلال السنة الأخيرة من حكمه مبدأ التدخل المباشر في المناطق الحساسة من العالم- خاصة الاستراتيجية الهامة مثل مناطق البترول العربي-فيما عرف بمبدأ كارتر، فإن «الصحوة» التي اجتاحت المجتمع الأمريكي خاصة، والغربي بصفة عامة، والناتجة عن الإحساس العام بجرأة السوفيت على اقتحام المواجهات والتدخل في مناطق كانت بالأمس محرمة، أو على الأقل مستبعدة مثل أفغانستان وأثيوبيا، هذه الصحوة ألحت على ضرورة لجوء الولايات المتحدة باعتبارها قائدة المعسكر الرأسمالي الغربي، إلى تسخين سياسة المواجهة واتباع استراتيجية أكثر حزما في مواجهة الانتشار السوفيتي النشط، الذي أصبحت أصابعه المسلحة قريبة للغاية من حقول النفط العربية.

ولقد أدت هذه «الصحوة» إلى إحداث تغييرات هامة في مسار السياسة الأمريكية، أبرزها النقد الحاد الذي وجه إلى السياسة الخارجية للرئيس كارتر التي غالبا ما وصفت بأنها سياسية متراخية أو متقاعسة في مواجهة السوفيت، وبالتالي تمكن الرئيس رونالد ريغان من سحق منافسه جيمي كارتر بأغلبية هائلة، اعتبرها محللو السياسة الأمريكية، تعبيرا حقيقيا عن التوجه الأمريكي العام نحو التشدد.

وهكذا ركب ريغان موجة التشدد الأمريكي الجديدة التي أصبحت أهم معالم عقود الثمانينات والتي تميزت بعدة ملامح أبرزها:

1- توسيع المواجهات الدبلوماسية الحادة مع السوفيت على امتداد خريطة العالم، تعبيرا عن التغير الحادث في السياسة الأمريكية بالانتقال من التراخي والتراجع خلال السبعينات إلى المواجهة والاقتحام خلال الثمانينات.

2- تنشيط التحالف الغربي وتدعيمه سياسيا وعسكريا، بحيث يستعيد الحيوية التي فقدها خلال فترة الهدوء والحوار التي كانت تسمى بفترة الوفاق بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

3- التهديد بإعادة مرحلة الحرب الباردة بين العملاقين، بكل قسماتها التي كانت سائدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي بلغت ذروتها في الستينات، ما لم يتوقف السوفيت عن «سياسة التوسع».

4- إعادة فتح باب سباق التسلح على مصراعيه، خاصة بعد عرقلة تنفيذ اتفاقية «سولت الثانية» بين موسكو وواشنطن، والتي كانت تهدف إلى وضع ضوابط اكثر للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية.

وبديلا عن سولت هذه، بدأ إحياء روح الاستعداد والتسلح العسكري المتطور، عن طريق إنتاج قنبلة النيوترون ونشر الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية في بلاد حلف الأطلسي الذي أعيدت إليه الروح التي كانت قد خفتت نسبيا، لمواجهة النشاط البارز على الناحية الأخرى من خط المواجهة ونعني حلف وارسو.

5- تعزيز التحالفات الأمريكية والأوروبية الغربية، مع النظم الحاكمة الصديقة خاصة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، عن طريق دعمها سياسيا واقتصاديا وأمنيا، و بشكل خاص عن طريق مدها بكميات وافرة من التسلح الحديث، أيضا تحت شعار مواجهة التغلغل السوفيتي، وقد استفادت السياسة الأمريكية النشطة الجديدة إلى أقصى مدى، من استغلال حالة الخوف لدى النظم الحليفة والصديقة من الجرأة السوفيتية على الحركة والانتشار.

الملاحق

وثائق ومعاهدات تقسيم الأراضي الصومالية بين الدول الأوروبية الاستعمارية والحبشة

الاتفاقية الموقعة بين الصوماليين والحكومة البريطانية 1884 - 1885

نحن الموقعين أدناه-القبائل الصومالية-نرغب في إبرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية للمحافظة على استقلالنا وحفظ النظام وكل الأشياء الحسنة ولذلك اتفقنا على الآتي:

الفقرة الأولى:

نتعهد-أسماء القبائل-بأننا لن نسلم ولن نبيع أو نعطي أي أرض لأية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية، ولا يمكن التصرف في أي جزء من الأراضي التي تقع في حوزة الحكومة البريطانية الآن.

الفقرة الثانية:

يسمح لجميع السفن التي تحمل العلم البريطاني بالرسو والاتجار في المواني الواقعة في أيدي القبائل المتعاقدة.

الفقرة الثالثة:

توفر الحماية والأمن لجميع الرعايا البريطانيين المقيمين أو الذين يزورون مناطق القبائل الصومالية المتعاقدة، كما توفر لهم حرية السفر بمساعدة زعماء القبائل المذكورة.

الفقرة الرابعة:

تمنع تماما تجارة الرقيق، وللبواخر الملكية البريطانية الحق في طلب تسليم الرقيق واستخدام القوة إذا تطلب الموقف في البر والبحر.

الفقرة الخامسة:

للحكومة البريطانية الحق في تعيين وكيل أو وكيلين لها في الأراضي

الخاضعة للقبائل المتعاقدة، ولهؤلاء الحق في أن يعاملوا باحترام ويتمتعوا بالحماية حسبما تراه الحكومة البريطانية.

تمَّ التوقيع من جانب ممثل الحكومة البريطانية ورؤساء القبائل والشهود.

ملحق للمعاهدة بين بريطانيا وزعماء قبائل الصومال موقع في 1886

اتفقت الحكومة البريطانية وزعماء القبائل الموقعون أدناه على رغبتهم في تقوية علاقات الصداقة والأمن بينهم. وقد عينت الحكومة البريطانية الميجور هنتر وكيلا سياسيا لها في ساحل الصومال لتوقيع اتفاق بهذا الغرض، ومن ثم اتفق الميجور هنتر مع زعماء القبائل الموقعين على الآتي:

الفقرة الأولى:

تتعهد الحكومة البريطانية-استجابة لرغبة زعماء القبائل الموقعين-بأن تحمي الأراضي التي تقع تحت حكمهم وتقوم بنفسها بواجبات الحماية.

الفقرة الثانية:

يتعهد زعماء القبائل الموقعون بالا يبرموا أي اتفاق كان مع أية دولة أجنبية بدون معرفة وموافقة الحكومة البريطانية.

الفقرة الثالثة:

تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول ابتداء من أول فبراير 1886.

اتفاق الحماية البريطانية على منطقة أوجادين سبتمبر 1896

وقع أحمد مورجان زعيم منطقة الاوجادين الصومالية اتفاقا وضع المنطقة بمقتضاه تحت الحماية البريطانية ونص على الآتي:

أولا: أنا الموقع أدناه احمد مورجان زعيم اوجادين الصومالية، أضع نفسي وشعبي وأرضي تحت حماية الحكومة البريطانية. وأتعهد بأنني وخلفائي وشعبي لن نسلم أي جزء من الأراضي التابعة لنا لأية قوة أجنبية أخرى، ولن نوقع أي اتفاق آخر بدون علم الحكومة البريطانية.

ثانيا: أتعهد بأن أية علاقات تجارية مع الغير لن تتم بدون موافقة وكيل الحكومة البريطانية. وسيقوم الوكيل بحل المشاكل الناتجة عن المعاملات

التجارية. وسوف أعمل وفقا لنصائحه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

التوقيع باللغة العربية احمد مورجان

التوقيع باللغة العربية أسماء الشهود

معاهدة الصداقة والحماية
بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال الفرنسي
مارس 1885 م

أبرمت المعاهدة بين م. ليجاردي حاكم منطقة (أبخ) ممثلا للحكومة الفرنسية، وزعماء القبائل الذين يحكمون المنطقة التالية: من خراك حتى خلف مبادو قرب زيلع.

الفقرة الأولى:

من الآن فصاعدا هناك صداقة بين فرنسا وزعماء المنطقة المذكورة.

الفقرة الثانية:

تضع القبائل أراضيها تحت حماية فرنسا لكي تقوم بحمايتهم من كل الأجانب.

الفقرة الثالثة:

تأخذ الحكومة الفرنسية على عاتقها مهمة تسهيل التجارة على الساحل وخاصة في أبادو.

الفقرة الرابعة:

يتعهد زعماء القبائل بألايبرموا أي اتفاق أو معاهدة مع الغير بدون موافقة حاكم أبخ.

حررت في أبخ في 26 مارس 1885

توقيع حاكم ابخ ليجارد

بصمات زعماء القبائل

معاهدة الحكومة الإيطالية
وسلطان بوصاصو
7 إبريل 1889 م.

أنا الموقع أدناه السلطان محمود يوسف سلطان منطقة بوصاصو، بملء

اختياري وقعت هذا الاتفاق ووضعت عليه «ختمي».

أضع جميع الأراضي التي أحكمها من رأس عواد إلى رأس كيلي، أي نهاية وادي بخالي، تحت حماية الباخرة «ربيدو» المملوكة لحكومة ملك إيطاليا بقيادة الكابتن باسيلي.

وأتعهد بألا أوقع أي اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو أشخاص آخرين. وأتعهد بأن امنع حسب إمكانياتي أي مساس بالعدالة إزاء الرعايا الإيطاليين وأصدقائهم الموجودين في الأراضي التابعة لي.

ولقد وقعت هذا الاتفاق وأنا في كامل قواي العقلية.

(توقيع) سلطان منطقة بوصاصو

الاتفاقية الإيطالية الحبشية
لتحديد الحدود الحبشية مع الصومال الإيطالي
الموقعة في 16 مايو 1908

الفقرة الأولى:

خطوط الحدود التي تفصل بين الأراضي الصومالية التي تحكمها إيطاليا، وإمبراطورية الحبشة تبدأ من دلو عند التقاء نهر داور وجنالي، و تتجه شرقا حتى ميديا وتنزل إلى اسفل حتى نهر شبيلي وكلها ستبقى تحت الحكم الإيطالي، أما الأراضي والقبائل الواقعة شمالا فإنها ستصبح تحت حكم الحبشة.

الفقرة الثانية:

الحدود فوق نهر شبيلي، ستكون الخط عند الجزء الإيطالي، أما القبائل المتواجدة على شمال هذا الجزء فستبقى داخل حدود الحبشة.

الفقرة الثالثة:

القبائل في شمال نهر جوبا التي تحت نقطة الحدود ستكون ضمن المنطقة الإيطالية وأما شمال نقطة الحدود فستكون داخل الحدود الحبشية.

الفقرة الرابعة:

بداية من نقطة نهر شبيلي تتجه الحدود شمال شرق، وهي تسير مع الخط المتفق عليه في 1897 مع الحدود الإيطالية وتبقى كل القبائل المتواجدة

قرب الساحل في المنطقة الإيطالية. أما الاوجادين فستصبح من المنطقة الحبشية.

الاتفاق البريطاني الفرنسي
على تقسيم النفوذ في خليج تاجورا
والساحل الصومالي فبراير 1888

أولا: يفصل خط مستقيم بين الأراضي الواقعة تحت الحماية الفرنسية والبريطانية، ابتداء من نقطة على الساحل في مواجهة آبار هادو إلى هاباسوين، ومنها يمتد الخط عبر طريق القوافل حتى بياكابوبا، ومنها يسير الخط في طريق القوافل، ومن زيلع إلى هرر مرورا في جلدب.

ثانيا: تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج تاجورا بما فيها جزر موسى والباب الواقعة في الخليج وعلى القبائل التي تسكن غرب الخط المذكور أعلاه، مقابل أن تعترف الحكومة الفرنسية بحماية الحكومة البريطانية على الساحل الصومالي من شرق الخط المذكور سابقا إلى نبدر زياد وبسلطتها كذلك على القبائل القاطنة شرق هذا الخط.

ثالثا: تمتنع الحكومتان المتعاقدتان عن التدخل في مناطق نفوذ كل منهما.

رابعا: تتعهد الحكومتان بعدم ضم هرر إليهما أو وضعها تحت نفوذهما، وكذلك بمقاومة محاولات أي دولة أخرى لضم هرر.

خامسا: تكفل الدولتان حرية التجارة عن طريق حماية استخدام طريق القوافل من زيلع إلى هرر وكذلك منطقة جلدب.

سادسا: تتعهد الدولتان بمنع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة في المنطقتين الواقعتين تحت نفوذهما.

أطماع منليك
حدود أوسع لأثيوبيا الحديثة

استطاع منليك ملك الحبشة [1881- 1913] أن يدخل منافسا مع الدول الأوروبية الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، لاقتسام افريقيا بشكل عام والقرن الافريقي بشكل خاص، وفي عهده توسعت حدود اثيوبيا

لتصبح إمبراطورية، ولتحصل على نصيبها من مناطق النفوذ الجديدة، ولتضم أجزاء عديدة من الأراضي الصومالية خاصة اوجادين وهود.

ولقد أراد منليك أن يكسب أطماعه التوسعية اعترافا دوليا فبعث برسالة شهيرة إلى ملوك أوروبا وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا أعرب فيها عن رغبته في إبلاغهم بحدود الحبشة الجديدة موضحاً إياها على الوجه التالي:

تبدأ من الحدود الإيطالية [أرفالي] الواقعة على البحر ممتدة على خط يتجه غربا مخترقا سهل ميدا عند جيجرا، ومنها إلى غابات نهر مارب واراتد. ويتجه الخط من هذه النقطة جنوبا إلى ماهيوهلا ودجسا وجورا حتى نهر عطبرة وستيت حتى مدينة تومات.

ومن هذه المدينة تلتقي الحدود مع القضارف حتى مدينة كاركوج على النيل الأزرق. ويمتد منها الخط حتى يصل إلى نقطة التقاء نهر سوباط [سبت] بالنيل الأبيض، ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينة اربوري والمناطق المحيطة حتى يبلغ بحيرة سامبورو.

أما في الشرق فإن الحدود الحبشية تضم أراضي بورن والجالا والعروس وتمتد حتى الحدود الصومالية متضمنة منطقة اوجادين، وفي الشمال تضم الحدود منطقة حبر أواظ وجاد ابورس حتى مناطق عيسى الصومالية وصولا إلى امبوس، ومنها يمتد خط الحدود ليشمل بحيرة عسال ومنطقة عمد أنفاري وصولا إلى مشارف البحر ليلتقي بمنطقة ارفالي.

وإذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لإمبراطوريتي فسأحاول إذا ما وهبني الله العمر والقوة أن أعود بهذه الإمبراطورية إلى حدودها القديمة الممتدة حتى مدينة الخرطوم السودانية وبحيرة نيانزا.

لقد ظلت اثيوبيا جزيرة مسيحية لمدة 14 قرنا من الزمان وسط محيط من الملحدين الكفار فإذا كانت الدول الأجنبية التي تبعد عنا مسافات طويلة-يقصد الدول الأوروبية الاستعمارية-قد جاءت لكي تقتسم الأراضي الافريقية فيما بينها، فإنني لن أقف منها موقف المتفرج. ولما كانت عناية الرب قد حفظت اثيوبيا وحمتها حتى اليوم، فإنني أثق أن الرب سيستمر يحميها ويوسع حدودها، في المستقبل، وأثق بأن الرب لن يعرضها لمعاناة التقسيم بين الدول الأخرى.

ورغم أنه ليس لدينا النية في الوقت الحالي لاستعادة حدودنا الساحلية عن طريق القوة، فإنني أثق أن عناية الرب ستهدي الدول المسيحية لتعيد حدودنا على ساحل البحر، أو على الأقل بعض المناطق على الساحل.

أديس أبابا في 10 إبريل 1891

14 مازير 1883

توقيع

منليك الثاني

المراجع

أولا: الكتب العربية:

1) العرب واليهود في التاريخ-تأليف الدكتور أحمد سوسه.
2) تاريخ الجنس العربي-تأليف الدكتور محمد عزة دروزة-ج2
3) مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة-تأليف طه باقر.
4) العلاقات العربية الافريقية-دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
5) مصر الفرعونية-للدكتور أحمد فخري.
6) السودان الشمالي-الدكتور محمد عوض محمد.
7) تاريخ أثيوبيا-زاهر رياض.
8) بين الحبشة والعرب-الدكتور عبد المجيد عابدين.
9) الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة-إبراهيم طرخان.
10) الإسلام في الحبشة-يوسف أحمد.
11) أساس مشكلة القرن الافريقي-عبدي عواله جامع-مقديشو.
12) «البحر الأحمر في التاريخ» مجموعة دراسات صادرة عن ندوة جامعة عين شمس 1979.
13) مورفولوجية الأراضي المصرية-محمد صفي الدين.
14) القانون الدولي العام وقت السلم-الدكتور حامد سلطان.
15) حرب رمضان-اللواء حسن البدري وآخرون.
16) الدستور الصومالي.
17) ميثاق منظمة الوحدة الافريقية.
18) معاهدة (السلام) المصرية الإسرائيلية-النص العربي
19) الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه-لواء عدلي حسن سعيد.
20) الدولة العثمانية والشرق العربي-دكتور محمد أنيس.
21) ميثاق جدة الموقع بين مصر والسعودية والمملكة اليمنية في أبريل 1956.
22) العرب والافريقيون-أحمد سويلم العمري.
23) الاستعمار الأوروبي لافريقيا-زاهر رياض.
24) البحر الأحمر وخليج العقبة في مفهوم القانون الدولي المتطور-أدمون رباط.
25) جيبوتي-حمدي الطاهري.

الدوريات والوثائق:

1) مجموعة جريدة الأهرام.
2) مجموعة مجلة السياسة الدولية.
3) منشورات جبهات التحرير الارترية.

4) منشورات جبهات تحرير الصومال الغربي وأبو.
5) وثائق الجامعة العربية.
6) وثائق منظمة الوحدة الافريقية

ثانياً : المراجع الأجنبية

(1) الكتب:

1. L.W.King-EGYPT and Western Asia London : 1907

2- HALL-R-Discovery of Africa London1970

3- Baulin, Jacques. The Arab Role in History-London 1968

4- Davidson. B. Africa in History-London. 5- The Soviet Threat-Academy of political Science1978. New York

(2) الدوريات:

1- U.S.Foreign service Journal

2- U.S.News and World Report 3- N. Y. Times. 1978.

4- Foreign Affairs U.S.A

ثالثاً : الزيارات واللقاءات

(1) 3 زيارات ميدانية لمناطق الصراع وساحات القتال الرئيسية في القرن الافريقي لاستطلاع الموقف على الطبيعة من خلال تطور المعارك في ميادين الاوجادين وارتريا.
(2) عشرات اللقاءات بالمقاتلين والقادة السياسيين والعسكريين في جبهات تحرير الصومال الغربي وأبو، وتحرير ارتريا، ومع قادة جمهورية الصومال.
أبرزها اللقاءات مع أحمد ناصر رئيس المجلس الثوري لجبهة تحرير ارتريا. ومع عبد الله محمود حسن رئيس جبهة تحرير الصومال الغربي. ومع وزراء جمهورية الصومال البارزين.

الهوامش

هوامش المقدمة

سوف تتكرر. كثيرا في هذه الدراسة كلمة «جيوبولتيكس» ومن خلال تعريفات عدة في قواميس ومراجع مختلفة، اخترنا تعريفين هما:

1- التعريف الوارد في

-A-ictionary of Political

Analysis-Geoffry. K. Roberts

الجيوبولتيكس: هي دراسة تأثير البيئة الجغرافية خاصة من النواحي الطبيعية والعرقية والديموجرافية والاقتصادية، على سياسات الدول وخاصة على السياسات الخارجية وما ينتج عنها من صراعات.

2- التعريف الوارد في الموسوعة العربية الميسرة وهو: علم تطبق في الأصول الجغرافية على السياسة العالمية، ويعرفه البعض بأنه العلم الذي يفسر تطور الأمم عن طريق بيان الأسباب التي تكسب بعض الأمم القوة، وتؤدي ببعضها الآخر إلى الذبول والضعف.. و يعتبر هاوز هوفر أهم باحث في هذا العلم-وكان متأثرا بنظريات سير هالفورد جون ماكيندر التي مؤداها: «إن الذي يسيطر على أوربا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على جريرة العالم يسيطر على العالم أجمع» وكان هاوزهوفر مستشار لهتلر، ولذلك عدلت مبادئ الجيوبوليتكس لكي تلائم مطالب القومية الألمانية، إذ نادى بوجوب إعطاء الشعوب النامية مجالا حيويا، وبخاصة ألمانيا على حساب بريطانيا وروسيا. فقد ميز بين الأمم الساكنة مثل تلك التي بلغت حدا كبيرا من الازدياد والاتساع، وبين الأمم المتحركة «الدينامية» مثل البلاد السريعة التوسع في عدد السكان والتي تحتاج إلى المزيد من المجال الحيوي. والأمم الحركية أمم حية نامية بينما الأمم الساكنة أمم بسبيلها إلى الانحلال والموت.

هوامش الفصل الأول

(1) السامية نسبة إلى سام وهو ابن نوح عليه السلام.

(2) يرجح بعض المؤرخين أن إبراهيم عليه السلام هبط ارض مصر في القرن العشرين قبل الميلاد خلال حكم الأسرة الثانية عشرة الفرعونية.

(3) العرب واليهود في التاريخ تأليف الدكتور أحمد سوسة-سلسلة الكتب الحديثة-دار العربي للإعلان والنشر والطباعة-دمشق-الطبعة الثانية 1972.

(4) تاريخ الجنس العربي تأليف الدكتور محمد عزة دروزة-الجزء الثاني.

(5) مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة تأليف طه باقر.

(6) W.L.King. EGYPT and Western Asia-London 1907

(7) العرب واليهود في التاريخ-د. أحمد سوسه.

(8) بنى حسن قرية مصرية تقع على الجانب الشرقي للنيل أمام مدينة المنيا عاصمة الصعيد الأوسط. أشهر آثارها: التربة الرياضية الفرعونية.
(9) العلاقات العربية الافريقية-دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-راجع بحث الدكتور محمد عبد الغني سعودي-القاهرة 1978
(10) المصدر السابق.
(11) نفس المصدر السابق.
(12) المصدر السابق.
(13) العرب واليهود في التاريخ-الدكتور احمد سوسة.
(14) المصدر السابق.
(15) هناك خلاف حول التحديد الجغرافي الدقيق لبلاد بنط، فبعض الباحثين يرى أنها كانت تضم الأراضي الواقعة على السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وهي التي تعرف الآن بالصومال وأرتريا، بينما يرى آخرون أنها الساحل الممتد في شرق افريقيا فقط من مصوع إلى قلب الصومال الحالي.
(16) مصر الفرعونية-د. احمد فخري-القاهرة-1971.
(17) يقول مؤرخو الصومال المعاصرون إن أهل الصومال لهم علاقة عائلية بالمصريين، فكثير من سكان مصر في فجر التاريخ الفرعوني خرجوا مهاجرين من أرض الصومال وتدفقوا إلى الشمال حتى استقروا في وادي النيل.
السودان الشمالي-تأليف الدكتور محمد عوض محمد القاهرة 1951.
(19) Hall, R, Discovery of Africa-London 1970
(20) حضرموت أمم أقاليم جمهورية اليمن الديمقراطية من الناحية الزراعية.
ويرجح بعض المؤرخين أن اسمه مشتق أو محرف عن كلمة «عاد ارم» نسبة إلى قبيلة عاد الآرامية.
(21) العلاقات العربية الافريقية-مرجع سابق.
(22) تنزانيا الحالية.
(23) كان الإمبراطور هيلاسي لاسي هو آخر سلالة هذه الأسرة وقد اسقط عن العرش بالانقلاب العسكري الذي وقع في أثيوبيا عام 1974.
(24) راجع تاريخ أثيوبيا-زاهر رياض.
(25) راجع 1- بين الحبشة والعرب للدكتور عبد المجيد عابدين.
2- العلاقات العربية الافريقية-بحث الدكتور محمد أمين.
(26) راجع سورة الفيل-بسم الله الرحمن الرحيم «ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل* ألم يجعل كيدهم في تضليل* وأرسل عليهم طيراً أبابيل* ترميهم بحجارة من سجيل* فجعلهم كعصف مأكول». صدق الله العظيم.
(27) العلاقات العربية الافريقية-بحث الدكتور محمد أمين.
(28) سيرة النبي صلى الله عليه وسلم لابن هشام.
(29) د. عبد المجيد عابدين-بين الحبشة والعرب. نقلا عن: جواهر الحسان للقنائي.
(30) قرآن كريم-سورة المائدة-آية 82- 83.
(31) قرآن كريم-سورة آل عمران-آية 199.
(32) العلاقات العربية الافريقية-مرجع سابق.

(33) نفس المرجع السابق الذي نسب هذا الرأي إلى كتاب تحفة النظار لابن بطوطة.
(34) راجع الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة-إبراهيم طرخان.. لمزيد من المعلومات في هذا الصدد.
(35) مقال بمجلة السياسة الدولية-1967.
(36) العلاقات العربية الافريقية-مرجع سابق-بحث د. محمد أمين.
(37) دراسة الدكتور جمال زكريا عن تفكك العلاقات العربية الافريقية، تاريخ العلاقات العربية الافريقية، مرجع سابق.
(38) المرجع السابق.
(39) الإسلام في الحبشة-يوسف أحمد.
(41) أساس مشكلة القرن الافريقي-عبدي عوالة جامع-مقديشو 1978 ص-64-
(42) المرجع السابق.
(43) أثيوبيا.. اسم اصله يوناني ومعناه: «الوجه الأسود».
(44) جرى هو الأمير احمد إبراهيم جرى حاكم هرر الصومالي في القرن السادس عشر حارب الحبشة في مواقع كثيرة قبل أن يتدخل البرتغاليون ضده.
(45) راجع نص الرسالة في الملاحق.
(46) يقول إبراهيم واقورجوتو الذي قاد المقاومة الشعبية ضد الإمبراطورية الأثيوبية إن سكان بالي وعروس وسيدامو صوماليو الأصل واللغة، حيث إن الشعب الصومالي يتحدث بلهجتين الأولى هي «واريا» والثانية «أبو» والكلمتان معناهما الصومالي القديم «أنت».
(47) نتيجة لتوسع «الإمبراطورية الأثيوبية» منذ عهد منليك أصبحت الإمبراطورية تضم الآن ثلاثة أصول عرقية مختلفة تشكل شعوباً مختلفة هي 1) الأصل الأمهري 2) أصل تيجري 3) عنصر الجالا... ويعود الأمهري والتيجري إلى أصل سامي ويتحدثون لغة سامية المنبع، ويدينون حاليا بالمسيحية، ومعظهم يتبع الكنيسة الأرثوذكسية القبطية بعد أن دخلت المسيحية في الحبشة منه بداية القرن السابع الميلادي، ويسكن الأمهريون المرتفعات الوسطى لأثيوبيا، ويسكن التيجري المرتفعات الشمالية والشرقية. ويرجع الجالا إلى أصل حامي هاجروا من الساحل الصومالي وعاشوا في الوديان والسهول و ينقسمون دينياً بين الإسلام والمسيحية، و يشكلون مع التيجري العناصر المضطهدة حيث يسيطر الأمهريون على الحكم والثروة معا.

هوامش الفصل الثاني

(48) البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، دراسة أعدها محمود توفيق محمود مدرس الجغرافيا المساعد، جامعة القاهرة. ندوة جامعة عين شمس عن «البحر الأحمر في التاريخ».
(49) مورفولوجية الأراضي المصرية-محمد صفي الدين + البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية-محمود توفيق محمود-مرجع سابق.
(50) البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية-مرجع سابق.
(51) القانون الدولي العام وقت السلم-الدكتور حامد سلطان، القاهرة 1962.
(52) وثائق معاهدة (السلام) بين مصر وإسرائيل
(53) حرب رمضان-اللواء حسن البدري وآخرين.

(54) استراتيجية البحر الأحمر في إطار حرب 1973 دراسة أعدها العميد أ.ح صلاح الدين فهمي عضو الأمانة الفنية للجنة العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة 1952- ندوة جامعة عين شمس.
(55) استراتيجية البحر الأحمر-مرجع سابق.
(56) حرب رمضان-مرجع سابق.
(57) حرب رمضان-مرجع سابق

هوامش الفصل الثالث

(58) راجع الفصل الثاني والمراجع في نهاية الكتاب.
(59) معظم الارتيريين ينتسبون إلى عنصر التيجري وتدين غالبيتهم بالإسلام. إلا أن الصوماليين لهم أصول حامية قرشية الأصل، ويقال إن الصوماليين انحدروا من فرعين رئيسيين من قريش هما «ساب وصومالي». وقد انحدر من صومالي 4
قبائل رئيسية هي العيسى واسحق وهوايا ودارود والأخيرة أكبر القبائل الصومالية على الإطلاق. بينما انحدر من ساب قبيلتان هما: «ديجل ورهانوين».. وتدين القبائل الست هذه بالإسلام وتنقسم فيما بينها إلى 85 قبيلة فرعية يعيش معظمها على الرعي في الوديان والسهول، ويشتغل بعضها في الزراعة خاصة في وديان النهرين الرئيسيين بالصومال «جوبا وشبيلي» و يلاحظ أن هذه المجموعات القومية الصومالية تتوزع على أراضي الصومال الحالية وعلى الجزء الشمالي من كينيا وعلى منطقة الحدود الصومالية الأثيوبية المتداخلة وخاصة الأراضي التي احتلتها أثيوبيا من الصومال.
يتكون العلم الصومالي من خمسة أقسام ترمز إلى أقسام الصومال الخمسة كما أن المادة السادسة من أول دستور للصومال بعد الاستقلال في.1960 تنص صراحة على العمل لتحقيق وحدة كل الأراضي الصومالية بأقسامها الخمسة هذه، لكن الوضع تغير قليلا في الدستور الجديد الذي وضعه نظام الرئيس محمد سياد بري في عام 1979، بعد عشر سنوات تقريباً من سيطرته على الحكم وإلغائه الدستور السابق. ففي 30 أغسطس 1979 أجري استفتاء شعبي في الصومال على مشروع الدستور الجديد وووفق عليه بالأغلبية العظمى. ويلاحظ أن المادة السادسة عشرة منه تناولت مشكلة «الوطن الصومالي الكبير» بمفهوم مختلف أثار ارتياحا في الدول المجاورة التي في نزاع مع الصومال بسبب الحدود خاصة أثيوبيا وكينيا. فقد نصت المادة على أن تدعم جمهورية الصومال تحرير الأراضي الصومالية-المحتلة-فقط بالوسائل الشرعية والسلمية.
ومن الواضح أن هذا التغيير في معالجة قضية الأراضي الصومالية المحتلة قد جاء بعد تجارب مريرة تعرضت فيها مقديشو لهزات سياسية واقتصادية عنيفة، منها حرب الحدود مع كينيا التي استمرت-عبر عمليات فدائية-4 سنوات في الستينات، ثم الحرب الأولى-1964- والثانية 77- 1978 مع أثيوبيا، ثم استقلال جيبوتي رسميا في عام 1977.
(61) كماشة بتروف في القرن الافريقي-مقال للواء 1978/5/13
(62) تقع ارتريا على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر على شكل مثلث محصور بين أثيوبيا والسودان وجيبوتي، تمتد فيها الصحراء على الطريقة الافريقية بينما غابات السافانا تغطي مساحات فسيحة تمتلئ فيها بالبحيرات والمستنقعات، عبر كل مساحة ارتريا التي تبلغ 50 ألف ميل مربع تنضغط فيها عوالم المرتفعات الأثيوبية والصحراء السودانية الشمالية والغابات الافريقية

والاستوائية والبراري البركانية القاسية.
تتشكل المنطقة عند قلبها من هضبة مليئة بالمستنقعات والصخور الجرداءوالوديان الضحلة والمنحدرات العميقة، تنتشر فيها نباتات الصنوبر واليوفوربيا الشمعدانية الشكل. بينما يمتلئ الجانب الشرقي من الهضبة بالغابات. وتنحدر الهضبة شرقا لتتحول إلى أراض منخفضة تنتهي إلى السودان. اكبر الأنهار هو مأرب الذي يعرف باسم قاش وبحيرة عنسيبا وتجري نحو السودان أيضا. و يسكن ارتريا 4 ملايين نسمة من أصول مختلفة لها امتدادات خارج ارتريا، بعضهم مسلمون والبعض الآخر مسيحيون وقليل منهم وثنيون. وقد عرفت ارتريا تاريخيا باسم (مردي غيز) أي أرض الأحرار، ومردي بحري أي أرض البحر، ومأرب ميلاش أي الخط الفاصل بين ارتريا وأثيوبيا. وقد اعترف بوجودها السياسي المستقل أباطرة الأحباش القدامى. لكن موقعها الاستراتيجي عرضها لموجات من الغزاة الذين أرادوا أن يسيطروا عبرها على طرق التجارة بالبحر الأحمر. وكانت أشهر هذه الموجات الغزوة الحبشية بعد سقوط مملكة اكسوم والغزوة التركية في عام 1557 والغزوة المصرية بعد افتتاح قناة السويس والغزوة الإيطالية التي بدأت في سنة 1855 ثم الغزوة البريطانية التي ورثت الإدارة في ارتريا عن الإيطاليين منذ عام 1941 حتى أدمجتها أثيوبيا في إمبراطوريتها، ومنذ سبتمبر 1961 تشهد ارتريا الكفاح المسلح لتحرير أبنائها.

(63) عن مقال للمؤلف من سلسلة «الأهرام في القرن الافريقي».

هوامش الفصل الرابع

(64) كتب فرانكلين هديل كبير خبراء مكتبة الكونجرس الأمريكي تعريفا جديدا هو «الأمن معناه يفوق مجرد السلامة من غزو أجنبي، إنه يتضمن ضرورة المحافظة على نظام مستقر للحضارة».

(65) إعادة تعريف الأمن القومي-بحث كتبه لستر براون رئيس مؤسسة «ورلدواتش الأمريكية ونشرته «فورين سيرفيس جورنال» 1978.

(66) الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه-لواء عدلي حسن سعيد.

(67) الدولة العثمانية والشرق العربي-الدكتور محمد أنيس

(68) يعود اصل العفر تاريخيا إلى الهجرات السامية العربية الأولى التي خرجت من الجزيرة العربية، واتجهت إلى الساحل الشرقي لافريقيا وقد اختلطت هذه الهجرات السامية مع العناصر المحلية وهي حامية ونتج عن هذا المزيج البشري قبائل العفر الحالية الذين يسمون عادة «الدناكل» المنتشرون في القرن الافريقي بصفة عامة، والذين يرتبطون عاطفيا بقبائل كثيرة في أثيوبيا.

(69) 89٪ من مساحة الدولة الجديدة صحراء قاحلة، وليس بها سوى حوالي 7 آلاف فدان صالحة للزراعة، والأغلبية العظمى من السكان تعتمد على الرعي. ويشكل دخل ميناء جيبوتي اكثر من نصف الدخل العام للدولة.

هوامش الفصل الخامس

(70) البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية-محمود توفيق محمود-مرجع سابق.

(71) راجع نص الحديث الذي نشر في مجلةU.S.news and World Report. 1979أغسطس

المؤلف في سطور:

صلاح الدين حافظ

* خريج آداب جامعة القاهرة 1960 تخصص في صحافة من مواليد ديسمبر 1938.
* عمل بصحف الشعب والأخبار والتعاون والأهرام.
* انتخب سكرتيرا عاما لنقابة الصحفيين المصريين لمدة 8 سنوات
* انتخب أمينا عاما لاتحاد الصحفيين العرب خلال دورة مؤتمر الجزائر حتى استقال عام 1978
* عضو اللجنة الدائمة للحريات الصحفية العربية.
* عضو السكرتارية العامة للمنظمة العالمية للصحفيين وعضو المعهد الدولي للصحافة
* له مجموعة قصصية منشورة وكثير من الدراسات في صحف ومجلات الوطن العربي .



التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي

تأليف

د. محمد السيد عبد السلام